فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	
تشكرات	
مقدمة عامة	5
الفصل الأول: بناء إشكالية البحث و تحديد الإطار المنهجي للبحث	
إشكالية البحث	11
أهمية الدراسة	17
المجتمع الحضري	17
الأسرة و السكن	21
الأسرة	21
السكن	24
أهداف الدراسة	27
أهمية البحث	27
أسباب اختيار الموضوع	29
مصطلحات الدراسة	31
الدراسات السابقة	39
المقاربة المنهجية	50
إعداد دليل الاستمارة و المقابلة	51

الفصل الثاني: البنية الحضرية لمدينة وهران و التحولات الاجتماعية

البنية الحضرية و التحولات الاجتماعية 54

مدينة وهران بعد الاستقلال 67

دراسة سكان المجمع الحضري لوهران 70

وسائل التوجيه و التخطيط العمراني 72

دور السلطات المحلية في التهيئة العمرانية 75

السياسة السكنية في الجزائر 77

سكنات بيع بالإيجار (عدل) 81

السكن الاجتماعي التساهمي 84

السكن الايجاري العام 86

السكن الترقوي المدعم 86

الملكية العقارية في الجزائر 91

أنواع الملكيات المشتركة 92

الفصل الثالث: تحليل نتائج الدراسة الميدانية

الجزء الأول: الخصائص السوسيولوجية لأفراد الأسرة 100

رب الأسرة 100

المستوى الدراسي للآباء	103
مستوى الراتب الشهري للأولياء	105
سن الأمهات عند الزواج	107
استعمال موانع الحمل	108
الأطفال	110
عدد الأطفال	110
المستوى التعليمي للأطفال	111
الأوضاع المهنية و السوسيولوجية للأبناء	113
وجود أفراد آخرين مع الأسرة النووية	115
الجزء الثاني: خصائص السكن العصري	117
السكن	120
النمط البنائي للسكن	120
عدد الغرف	122
التنقل السكني	123
وصف المسكن السابق	125
إعادة تنظيم المجال السكني	126
مكان الإقامة	128
التجمعات الأسرية في الأحياء السكنية	131
معايير اختيار مكان الإقامة	134

تأثير وسائل الإتصال على العلاقات الأسرية 136

بعض الملاحظات 138

الجزء الثالث: تحليل نتائج المقابلة

الأوضاع الاجتماعية و الأسرية الراهنة 142

العلاقات الجوارية و الروابط الاجتماعية في الإقامة الحضرية الجديدة 151

خاتمة عامة 153

ملخص الدراسة 156

قائمة المصادر و المراجع 161

فهرس الجداول

الملاحق.

مقدمة عامة

تعتبر الأسرة نظام إنساني و اجتماعي فعال في المجتمع، تتميز بوظائف بيولوجية و اجتماعية، عرفت بمكانتها الاجتماعية مند القديم حيث اقترن اسمها باسم القبائل، هناك بعض القبائل سميت باسم من أسماء الأسر المعروفة في القبيلة حيث غالبا ما يكون أعضاؤها بارزون و دوي جاه و مكانة اجتماعية مميزة (صلاح مصطفى الفوال،2005، ص 196).

اهتم علماء الاجتماع بدراسة الأسرة و مراحل تطورها عبر الزمن باختلاف بنياتها و وظائفها من مجتمع لآخر حيث أسس علم الاجتماع الأسري كاختصاص يهتم بالقضايا و المواضيع الأسرية (محمد عاطف غيث، 1988، ص 202).

عرف علماء الاجتماع الأسرة علي أنها عبارة عن جماعة تتكون من الزوج و الزوجة، و أولادهما الغير المتزوجين حيث يقيمون في مسكن واحد، و تمتد الأسرة لتضم الجد و الأبناء المتزوجين و زوجاتهم و أبنائهم و يعرف هدا النوع من الأسر بالأسر الممتدة أو المركبة (عاطف وصفي،1990، ص 152)

مثال عن دلك الأسرة الجزائرية التقليدية، والتي تعتبر أسرة ممتدة و مركبة من مجموعة من الأفراد تربطهم علاقات قرابة و يتكون أفرادها من ثلاثة إلى أربعة أجيال يعيشون معا تحت سقف واحد و هو المنزل التقليدي، يتميز هدا الأخير بطريقة بناء تقليدية و شكل هندسي ملائم للحياة الاجتماعية و التقليدية، تتميز الأسرة الجزائرية التقليدية أيضا بالملكية المشتركة والعرق والرابطة الأبوية، و تتكون من الأبناء العزاب و المتزوجين

وأولادهم يعيشون معا في بيت واحد، ارتبطت الأسرة التقليدية بالريف و العمل الزراعي(م. بوتفنوشت 1980).

خلال العقود الأخيرة عرفت الأسرة الجزائرية تغيرات عميقة، اد شملت هده الأخيرة البنية الأسرية و نمط حياتها، متأثرة بالعوامل السوسيو-اقتصادية، السياسية و الثقافية، حيث ارتبطت هده التحولات بوجه الخصوص بالمجال الحضري و المدينة، عن طريق النزوح الريفي و ارتفاع نسبة التمدن خاصة على مستوى المدن الكبرى،" شهدت المدن الجزائرية خلال ربع قرن أي ابتداء من 1975 إلى 2000، توسعا جنونيا على مستوى المجال العمراني، إذ عرفت مساحة معظم المدن، الحواضر الكبيرة منها و المتوسطة أو ذات البنية الحضرية الصغيرة تمددا بشكل غير معقول."(ن. بومعزة، 2008).

من بين المدن الجزائرية التي عرفت نزوح ريفي قوي مند فجر الاستقلال هي مدينة وهران، تتميز هده الأخيرة ببنية حضرية و نسيج عمراني يعكس الثقافة الأوروبية و التطور الحضري للمجتمعات الأوروبية و للمجتمع الفرنسي بوجه الخصوص نظرا للمدة الاستعمارية التي دامت قرن و نصف قرن، استقرار المجتمع الفرنسي بالجزائر خلف أثارا كبيرة علي المجتمع الجزائري فيما يخص الثقافة الغربية والنمط الحياة الاجتماعية و الأسرية المرتبطة بالمدينة، فقد شيد المستعمر مدن حضرية بمقاييس أوروبية تعكس الحداثة و الحياة العصرية، و كان لمدينة وهران حصة كبيرة من هدا الموروث الحضري.

عرفت مدينة وهران نزوح ريفي قوي مند فجر الاستقلال، خلال الفترات الأولى من التمدن لم يكن هناك ضغط على الحظيرة السكنية و لا على المحيط الحضري بفضل وجود عدد كبير من السكنات الشاغرة المهجورة من طرف الفرنسيين، يمكن اعتبار هده الفترة من التمدن عملية إعادة إسكان و تعمير للمدينة، و لكن ظاهرة التمدن بقيت متواصلة و ارتفعت بشكل كبير حيث بلغ عدد سكانها 750000 نسمة خلال تعداد 1998 و عرفت توسعا سكانيا قويا تميز بسرعة التمدن، قدر مجالها المبني خلال سنة 1977 بحوالي 4480 هكتار وخلال سنة 2000 ازداد توسعا ليبلغ 7500 هكتار(بنسبة 68%) (ن. بومعزة، 2008).

يرتبط النمو الحضري في البلدان النامية بالأنشطة الصناعية و العمل المأجور، مثل الوضع في الجزائر حيث يعيش أكثر من 36% من السكان في الشريط الساحلي الذي يمثل 1.9% من مساحة البلاد أين توجد أخصب الأراضي الزراعية و توفر المرافق الضرورية للحياة حيث بلغت نسبة سكان المناطق الحضرية في الجزائر31% سنة 1966 و في عام 1997 بلغت 60% ، خلف النمو الحضري السريع ضغط ديمغرافي قوي على المدن الكبرى (ج. حجيج، 2002)، أدى إلى عدة تغيرات أهمها تغير البنية الأسرية و تغير نمط حياتها (م. فانسيين،1972).

تتميز المدينة بنسيج عمراني متجانس و أشكال هندسية و معمارية تعكس مستوى الحداثة و التطور الاقتصادي و الاجتماعي الذي توصلت إليه مختلف المجتمعات، كما تتميز أيضا بمرافق حضرية و مؤسسات اجتماعية و اقتصادية حديثة و حياة عصرية (ا. قلاسر، 2011).

فقد اعتمد الاستعمار الفرنسي على المخطط الحضري لمدينة قسنطينة في التوسيع الحضري لمدينة وهران عام 1959 و الذي تميز بمعايير حضرية حديثة تعكس التطور الاجتماعي الذي توصل إليه المجتمع الأوروبي بعد الثورة الصناعية و حياة الرفاهية التي تمتعت بها الطبقات البورجوازية من خلال تشييد مدن كبرى ذات نسيج حضري راقي و متجانس. و لكن الحركات السكانية و الضغط الديمغرافي على المجال الحضري الذي عرفته مدينة وهران بعد الاستقلال نتيجة النزوح الريفي بالإضافة إلى سوء التخطيط و التسيير للمشاريع السكنية و الأزمات الاجتماعية و السياسية المتوالية التي عاشتها الجزائر بعد الاستقلال لقد أترث سلبا على المدن الكبرى حيث أصبحت تعيش فوضى اجتماعية و أهم هده المدن مدينة وهران، انعدام التجانس العمراني و الحضري بسبب تمركز التوسعات الحضرية و الانجازات العمرانية داخل المناطق الحضرية الرئيسية بالإضافة إلى الاستقرار الفوضوي و البناء العشوائي جعل المدينة تفقد طابعها الحضري و وظيفتها الاجتماعية الأساسية التي تقوم على مبدأ المستوى الاجتماعي، النمط المعيشي و السلوك الحضري. مما ساهم في ظهور مفهوم وظيفي جديد للأسرة الجزائرية و بنية جديدة لها يعكس مظاهر الحياة الاجتماعية الحضرية و التحول الاجتماعي الذي عرفه المجتمع الجزائري.

و لقد اهتم الكثير من الباحثين بموضوع الأسرة و السكن الحضري و إشكالية التمدن، إلا أننا نجد دراسات قليلة اهتمت بالمجال السكني للسكن العصري نوع "شقة" و ثاثيره على نمط الحياة الأسرية وبنياتها في ظل التنمية الحضرية و التحولات الاجتماعية.

فقد استعنا في هدا البحث بالدراسات الأكاديمية السابقة التي عالجت موضوع الأسرة و السكن و تأثير المجال السكني على البنيات الأسرية و على نمط حياتها، إضافة إلى البحوث العلمية التي اهتمت بالنمو الحضري لمدينة وهران و جودة الحياة الأسرة الوهرانية، حيث تطرقنا إلى دراسة هدا الموضوع من قبل في إطار تحضير شهادة الماجستير حيث شملت الدراسة الجانب الكمي و الديمغرافي و لكن تبقى هده الأخيرة غير كافية، و لهدا السبب جاء هدا البحث لمعرفة طبيعة التغير الأسري ظروفه و أبعاده السوسيولوجية و الثقافية و مدى تأثير المجال السكني على الأسرة و الأفراد من خلال دراسة الأوضاع الأسرية الراهنة ومقارنتها بالماضي.

تمت دراسة هدا الموضوع بدءا بتقديم عام للبحث من خلال المقدمة و تحديد الإشكالية و منهجية البحث، حيث شمل فصلين ، الفصل الأول يمثل الجانب النظري للبحث أما الفصل الثاني يقدم الدراسة الميدانية و تحليل النتائج المحصل عليها.

الفصل الأول: بناء إشكالية البحث و تحديد الإطار المنهجي للبحث

أولا: إشكالية البحث

يندرج هدا البحث في إطار البحوث السوسيو- حضرية التي تهتم بالتجمعات الحضرية و علاقتهم بالمجال السكني و مدى تأثيره على الحياة الاجتماعية و الأسرية.

شمل هدا البحث موضوع الأسرة والسكن وتأثيره على البنيات الأسرية بين الماضي و الحاضر، دراسة ميدانية لمدينة وهران، و الذي يهدف إلى محاولة تحليل الأوضاع السكنية و المعيشية للأسرة الجزائرية و مدى تأثير السكن الحضري العصري نوع "شقة" علي نمط حياة الأسر الجزائرية.

لتحديد الإطار المنهجي و البحثي لهده الدراسة و من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الأسرة و السكن قمنا بتسجيل بعض الملاحظات و ضبط المفاهيم الأساسية و التي من خلالها تم تحديد حقل الدراسة الميدانية ، و من هدا المنطلق اعتمدنا في الدراسة الميدانية على الاستمارة و المقابلة.

اهتم الكثير من العلماء و الباحثين في مجال علم الاجتماع الحضري و علم الاجتماع الأسري بموضوع السكن الحضري و جودة الحياة الاجتماعية و الأسرية نذكر منهم:

العالم الاجتماعي ج.ج.روسو (1712-1778) و الذي أكد على أهمية حياة الإنسان و ضرورة الاهتمام بها قائلا في دلك :" يجب أن تأتي الحياة و الصحة و العقل و الرفاهية قبل كل شيء...."(1).

(1): D'HOUTAUD.A, « Sociologie de la santé: langage et savoirs environnement et éthique », édition l'Harmattan, Paris, 1998.

حيث يعد السكن من الحاجيات الضرورية للحياة و التي لا تقل أهمية عن الأكل و الشرب، و يعتبر المأوى المفضل و الوحيد للإنسان و الحيوان الذي يوفر له الأمن و المناخ المناسب للراحة والعيش و التكاثر، فقد عرف الباحث السوسيولوجي اموس ربيور المنزل على انه من الأشياء المهمة التي شيدها الإنسان و أبدع في تشييدها،" فمند العصور البدائية .....يبحث الإنسان و الحيوان عن مأوى و مكان لجمع الأشياء و مناخ محلي ملائم، فقط الإنسان لديه نظرة روحية...."(أموس ربيور، 1972)، فالحيوان أيضا يحتاج إلى مأوى يحميه من المناخ الخارجي و من قسوة الطبيعة، على سبيل المثال خلايا النحل، فقد أبدع النحل في بناء الخلايا بطريقة منظمة و أشكال هندسية متناسقة ذات أبعاد وظيفية مختلفة، حيث تختلف الخلايا من حيث المساحة و الوظيفة البيولوجية لكل نحلة، يعتبر النحل من الحيوانات الاجتماعية التي تعمل بشكل متجانس فائق الدقة و التنظيم، دو بنية اجتماعية تتكون من الملكة، الذكور و العمال، حيث يتم بناء خلايا النحل على أساس هدا التقسيم الطبقي والوظيفة البيولوجية لكل طبقة، فالخلايا الكبيرة تعود للنحلة الملكة، و الخلية ذات الأبعاد المتوسطة خاصة بالذكور، أما الخلايا الصغيرة فهي خاصة بالعمال.

إلا أن الاختلاف بين الإنسان و الحيوان يكمل في أن الإنسان اكتسب معرفة و ثقافة من خلال تطويره الفكري و المادي مما حفزه على تطوير ذاته و شروط حياته، فقد عرف السكن أيضا تغيرات هندسية و وظيفية عبر الزمن متأثرا بالتطور التكنولوجي و الصناعي و التطور الفكري و الثقافي. تختلف أشكال المنازل من مجتمع لأخر متأثرة بالثقافات الاجتماعية و العادات و التقاليد، يرى ن.هومونت أن اختلاف أنواع المنازل من

حيث الشكل الهندسي و طريقة البناء تعود إلى اختلاف الثقافات. (DUATUOH'D A., 1998)

لقد اهتما الباحثان شومبردو لو و ل. كوفرور بالمشاكل السكنية في الحياة الاجتماعية، بمعنى كل ما يتعلق بمكانة السكن في حياة الأفراد و كل التساؤلات التقنية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية و من جهة أخرى فقد درسوا الحياة الاجتماعية داخل السكن و داخل التجمعات السكنية للجماعات الأسرية (شومبر دو لو، ل. كوفرور، 1959).

تتطلب دراسة السكن دراسة الإطار الجغرافي و دراسة التحولات التقنية و الاقتصادية بالإضافة إلى دلك تعتبر دراسة المشاكل الديمغرافية و الطبقات الاجتماعية مهمة و خاصة دراسة التنقلات السكانية المرتبطة بالتطور الحضري لأن الحياة الاجتماعية مرتبطة بالمجال السوسيو – جغرافي و بكل أبعاده (شومبر دو لو، ل. كوفرور، 1959).

تدل أزمة السكن على عدة أزمات و مشاكل أكثر تعقدا كالأزمات الاقتصادية، الديمغرافية و خاصة مشاكل تطور البنيات الاجتماعية و الأسرية، فإذا كان المسكن يمثل الثقافة فإن أزمة السكن تدل على وجود اختلال توازن ثقافي بمعنى هناك مشكل ثقافي (شومبر دو لو، ل. كوفرور، 1959).

و دلك ما يتميز به المنزل التقليدي الجزائري و الذي يتكون من مجموعة من الخصائص الاجتماعية و الثقافية الشيء الدي يميزه عن غيره، فالقصور مثلا المتواجدة في المناطق الصحراوية الجزائرية تعتبر منازل تقليدية مبنية حسب معايير اجتماعية و ثقافية خاصة بالمجتمع الصحراوي و مواد محلية موجودة بالمناطق الصحراوية مثل جذوع النخيل و الطين.

يعتبر النظام القبلي السائد في المجتمعات المغاربية التقليدية البنية الأساسية للنظام الاجتماعي و السياسي ، تتميز كل قبيلة بعادات و ممارسات مختلفة توارثتها عبر الأجيال حيث يمكن ملاحظتها في الأماكن التي عاشوا فيها من خلال الأشكال الهندسية للمنازل التي شيدوها و جدرانها التي تحتوي على رسومات و أشكال هندسية ذات دلالة اجتماعية و دينية.

فدراسة المنزل التقليدي من حيث الشكل الهندسي، الأبعاد الاجتماعية والثقافية و أيضا النمط الحياتي للمجتمع التقليدي يسمح لنا بفهم التغيرات التي عرفها المجتمع التقليدي و كدلك عوامل و أسباب التحول الاجتماعي بما في دلك التحول الوظيفي للمنزل التقليدي.

يمثل المنزل التقليدي هوية قبلية و نظام اجتماعي قبلي متماسك تحكمه ثقافة و تقاليد جماعية تحدد نمط حياة المجتمع التقليدي، مثال عن دلك المدن الجزائرية القديمة، بنيت هده الأخيرة وفقا للنموذج الإسلامي "المدينة" تتميز هده الأخيرة بعناصر غير موجودة في مدن غير إسلامية و التي تعتبر مهمة في تشييد المدينة الإسلامية مثل ضرورة وجود المسجد داخل المدينة.

من بين البنايات القديمة في الجزائر "القصور" الواقعة في المناطق الصحراوية و "الدشرة" الواقعة في المناطق الشمالية أين عاش الأمازيغ، فمن خلال الشكل الهندسي للقصور و الدشرة و مواد البناء نستوعب أن هناك فرق كبير بينهما و هدا راجع إلى الاختلاف الطبيعي بين المنطقتين و الاختلاف الثقافي و الاجتماعي بين المجتمع الصحراوي و الذي يعتبر هو أيضا مجتمعا بربريا "أمازيغيا" يتكلم معظم سكانه اللغة الأمازيغية و لكن الذي يهمنا في هدا البحث هو تحديد العوامل السوسيو ـ ثقافية المؤثرة في الهندسة المعمارية للسكن التقليدي و المرتبطة بتقسيم المجال السكني.

فمن خلال الدراسات السابقة التي تناولت موضوع السكن التقليدي، يمكننا تعريف السكن التقليدي على أنه مكان متعدد الإستخدامات ، فهو مكان للتكاثر حيث يولد فيه الطفل ينمو و يترعرع فيه حسب عادات و تقاليد أهله، و مدرسة للتنشئة الاجتماعية فهو مكان لتعلم الأعمال المنزلية والحرف، حيث تختلف تربية الأولاد عن تربية البنات حسب الوظيفة الاجتماعية لكل من البنت و الولد الهدف هو لتهيئتهم لتحمل المسؤوليات في المستقبل.

يعكس الشكل الهندسي للمنزل التقليدي النظام الاجتماعي التقليدي و الحياة الأسرية بما في دلك الأدوار الاجتماعية لكل فرد من أفراد الأسرة، يعتمد نظام حياتهم على المبادئ التقليدية. ارتبط المجتمع التقليدي بالريف مند العصور البدائية، فعاش حياة ريفية و اشتهر بالعمل الفلاحي و الحرفي.

و لكن التحول البنيوي الذي عرفه المجتمع الجزائري، خاصة التحول الأسري كان بدافع عدة عوامل أهمها التحول من السكن التقليدي إلى السكن العصري، إنشاء المدينة الحضرية بطريقة مختلفة عن المباني القديمة، و التكيف مع الظروف المعيشية الجديدة، كالتطور التكنولوجي و الحداثة، كل هده العوامل كان لها أثر قوي على البنيات الإجتماعية و الأسرية و دلك من أجل التأقلم مع الظروف المعيشية العصرية، يقول ر. بارك عن المدينة أنها : " ليست مجرد آلية مادية و بناء اصطناعي. إنها تشارك في العمليات الحيوية للأشخاص الدين يؤلفونها، فهي نتاج الطبيعة و خاصة الطبيعة البشرية." (شومبارت . د، 1968).

كما يرى ا. سياد أن عملية إعادة الإسكان في السكنات العصرية نوع "شقة" هو جزء من نظام يفرض على السكان التأقلم مع نمط حياة جديد من خلال تعريفه للسكن العصري بأنه: "مجموعة كاملة من الممارسات و التمثيلات." (أ. سياد، 1980) .

ادن بناءا على هده المفاهيم جاءت إشكالية البحث لتحديد مايلي:

ما مدى تأثير السكن العصري على البنيات الأسرية المقيمة في الأوساط الحضرية ؟ و ما هي المحددات الاجتماعية و المعايير الثقافية التي يتميز بها السكن العصري؟

ركزت السياسات السكنية في الجزائر خاصة خلال السنوات الأخيرة على توسيع الحظيرة السكنية خاصة في المناطق الحضرية و القضاء على أزمة السكن على نوع واحد من السكنات و هو السكن العصري نوع "شقة"، باختلاف صيغه القانونية، سكن اجتماعي، سكن ترقوي تساهمي و سكن ترقوي عمومي، بناءا على هدا التصنيف ما هي المحددات الاجتماعية و الثقافية للسكن العصري نوع "شقة" ؟ وهل تم إدراج شروط و عوامل تأقلم المجال السكني مع بنية الأسرة الجزائرية كما و نوعا؟

ثانيا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية دراسة موضوع السكن و الأسرة و مدى تأثير المجال السكني على البنيات الأسرية وعلى نمط حياتها في أهمية العناصر التالية:

1 . <u>المجتمع الحضري:</u>

يشمل المجتمع الحضري الجماعات و الأشخاص الدين يعيشون في المدينة، نمط حياتهم مرتبط بالمدينة، وصف لويس ويرث الحضرية بأنها مرتبطة بمجتمع المدينة، و حسب رواد علم الاجتماع فان طبيعة العلاقات الاجتماعية تتسم بالسطحية و التعدد و انقسام الأدوار، لتنظيم العلاقات الاجتماعية و الحفاظ على النظام الاجتماعي و الاستقرار هناك هيئات مختصة و رسمية مثل القانون و السلطة التنفيذية، تتسم البنية الاجتماعية في المدينة بالطبقية المبنية على أساس البناء المهني و تقسيم العمل (عزام، د.ادريس، و آخرون، 2010).

تتميز البيئة الحضرية بتنظيم اجتماعي و ثقافة حضرية مختلفة مقارنة بالحياة الريفية، فقد عرف نلز اندرسون الحضرية على أنها مجموعة من التغيرات التي تطرأ على الجماعات الريفية النازحة إلى المدينة، (عزام، د.ادريس، و اخرون،2010). شيدت المدينة وفقا لمعايير صناعية حديثة، تتكون من مجموعة من البنى التحتية الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية التي تدل على الحداثة و التنمية ، كانت المدينة دائما مكانا أساسيا للثورات الصناعية و الاجتماعية، تراث معماري غني يمثل تاريخ المجتمعات القديمة و يعكس الحياة الاجتماعية، التقاليد و أنماط الحياة للجماعات المحلية.

يعتبر جانكس أحد رواد علم الاجتماع ما بعد الحداثة، يرى جانك سان هناك محددين رئيسيين أسهما بشكل أساسي في التحول الحضرية و تجاوزها لمجالها المكاني، شمل المحدد الأول المواصلات المعاصرة التي اتسمت بالسرعة و اختزال الزمان و تقارب المسافات مما ساهمت في انتشار العولمة في المدن و المجتمعات الحضرية، أما المحدد الثاني للتحول الاجتماعي التعدد و التنوع الذي عرفته الحياة الاجتماعية جراء العولمة و التطور التكنولوجي (عزام، د.ادريس، و آخرون،2010).

فقد قام عدة رواد في علم الاجتماع و علم الاجتماع الحضري بتحليل المظاهر الاجتماعية و النظام الاجتماعي الذي يسود المجتمع الحضري و تقديم نماذج تصف الأنماط الاجتماعية داخل المدينة، نذكر أهمهم:

- فرديناند تونيز (1855-1936)، أهم ما جاء في كتابه "المجتمع المحلي و الرابطة" نموذجين شملا وصف الروابط الاجتماعية، النموذج الأول "المجتمع المحلي" و النموذج الثاني "الرابطة و المجتمع" ، شمل النموذج الأول " المجتمع المحلي" كل ما يتعلق بالأدوار الاجتماعية و الوعي الجمعي و التنظيمات الاجتماعية و القرابية إلى جانب التنظيمات الدينية و هو عبارة عن وحدة محدودة المجال الجغرافي و بنيته الاجتماعية هي الأسرة، نوع الملكية في المجتمع المحلي هي ملكية عامة، تسوده سلطة الدين و العادات و التقاليد (الخشاب، د. مصطفى، 1975).

أما النموذج الثاني "الرابطة و المجتمع" فقد تناول مختلف أنواع العلاقات الاجتماعية و الروابط اللاشخصية التي تسودهم العقلانية و الفردانية، نلاحظ هناك إختلاف بين النموذجين: " المجتمع المحلي" و "الرابطة و المجتمع"، حيث يخضع النموذج الثاني لسلطة القانون القائم على وحدة الجماعة و الملكية الفردية أما النموذج الأول "المجتمع المحلي" يسوده نظام الأعراف و الطقوس الدينية (الخشاب، د. مصطفى، 1975).

- ماكس فيبر (1864-1920)، من كتاباته الشهيرة التي تناولت موضوع المدينة و المجتمع الحضري مقاله الشهير "المدينة"، يرى ماكس فيبر أن التنمية الاقتصادية و التبادل الاقتصادي و التجاري مهم لتطوير المدينة و رفاهية سكانها و تحقيقها الاستقلالية الذاتية و الذي يشكل المعلم الأساسي للمدينة و لابد من تخصيص مكان في المدينة لهده العمليات التجارية و هو السوق إضافة إلى دلك يرى أيضا تكوين روابط اجتماعية بين أفراد المجتمع الحضري ضرورية حتى يتمكنوا من التغلب على المشاكل الحياتية و

الظروف المعيشية الصعبة حيث قام بتلخيص كل هده العناصر في مصطلح "المجتمع الحضري الكامل" (غدنز، انطوني،2005).

- إميل دوركايم (1858-1917)، أهم ما قدمه إميل دوركايم من خلال ملاحظته للمجتمع البدائي و المجتمع الحضري نموذجين اجتماعيين يوضح من خلالهما مختلف أنواع الروابط و التنظيمات الاجتماعية، تضمن النموذج الأول "التضامن الآلي" يقوم هدا النموذج على المماثلة و التطابق في العادات و التقاليد، يشير مصطلح "الآلي" إلى ممارسة العادات و التقاليد بطريقة آلية بمعنى دون تغيير طقوسها أو انتقادها أما النموذج الثاني "التضامن العضوي" و الذي يشير إلى الاختلافات الفردية الناجمة عن تقسيم العمل، اعتبر دوركايم أن تقسيم العمل الاجتماعي عامل أساسي للظواهر الاجتماعية حيث يزداد تماسك ووحدة الجماعة كلما كانت منعزلة عن الجماعات الأخرى بازدياد شعور أفرادها بالانتماء إلى جماعتهم مما يحفزهم على التعاون و التضامن الاجتماعي و خلق بنية اجتماعية تميزهم عن الجماعات الأخرى (غدنز، انطوني،2005).

فقد أشار دوركايم إلى أهمية الزحام الثقافي في التطور الاجتماعي و إنتاج القيم الأخلاقية و الاحتكاك بالجماعات و التعايش معا مما ينتج تنوع ثقافي و يتيح الفرصة لاكتشاف أوجه التشابه والاختلاف بين الثقافات و يولد ثقافات عضوية - وظيفية و يسمح بتطوير النظم الاجتماعية، يتشكل الزحام الثقافي بارتفاع الكثافة السكانية في المناطق الحضرية عن طريق تنقل الناس من البيئة الريفية إلى البيئة الحضرية مما يؤدي إلى مجموعة من التغيرات الحياتية و الاجتماعية للجماعات الوافدة، فاحتكاكهم بالمجتمع الحضري يولد

مجموعة من التماسات الثقافية مما يخلق أدوار اجتماعية جديدة وتغير مهنهم من العمل الزراعي إلى العمل الصناعي و الحرفي، حيث ينتج هدا الاحتكاك أنماطا جديدة لسلوكيات حياة المجتمعات الحضرية (غدنز، انطوني،2005).

من خلال هدا الطرح النظري لأبرز رواد علم الاجتماع تعتبر المدينة مجال التقاء الجماعات و محور تماس الثقافات و تنوعها، حيث يولد هدا الاختلاط سلوكيات و أنماط حياة جديدة اد تعتبر الأسرة المعني الأول بهده التفاعلات الاجتماعية كونها تمثل الخلية النواة في المجتمع و التي تتأثر بدورها بالمجال السكني و الوسط الحضري .

2 . الأسرة و السكن:

2. 1. الأسرة:

عرفت الأسرة عدة تغيرات و تحولات عبر الزمن و هي عبارة عن نظام ميكرو-اجتماعي يتأثر بالأنظمة الاجتماعية و التطور الاجتماعي، تتكون الأسرة من مجموعة من الأفراد تربطهم علاقات قرابة عن طريق النسب و الزواج و هي تجمع إنساني تكون مند العصور البدائية، تنوعت و تعددت ادوار الأسرة مع مرور الزمن.

اتفق علماء الاجتماع الدين اهتموا بموضوع الأسرة على أنها مرت بثلاث مراحل، أبرزهم المؤرخ السويسري يوهان ياكوب باخوفن (1815-1887) و الدي انتقده فيما بعد الفيلسوف فريدريك أنجلز صاحب كتاب "أصل العائلة، الملكية الخاصة و الدولة"، اهتم

فريدريك أنجلز بدراسة تاريخ الأسرة حيث صنف تاريخ تكونها و تطورها إلى ثلاث مراحل رئيسية، فالمرحلة الأولى و هي المرحلة البدائية حيث عاشت الجماعات حياة بدائية و غير منظمة من حيث الملكية و العلاقات الجنسية، أما المرحلة الثانية اتسمت بالتنظيم و ظهرت الأسرة الأمومية بمعنى النسب يعود إلى الأم، خلال هده الفترة لعبت المرأة دورا اجتماعيا فعالا و مسؤولية مهمة في حياة الأسرة خلال هده الفترة أما الأب فكان دوره ثانويا و كان الأطفال ينتسبون إلى نسب الأم و كانت المسؤولة عن رعاية و توفير حاجيات أسرتها، أما المرحلة الثالثة عرفت تحولا في النسب فأصبحت أسرة أبوية ينسب الأطفال لآبائهم و يتحمل الأب مسؤولية الأسرة بقي هدا النظام الأبوي إلى يومنا هدا.

تعتبر النظرية الدروينية أقدم نظرية حيث اعتمد عليها الكثير من العلماء و المنظرين في علم الاجتماع في دراساتهم و تحليلاتهم، أهم ما جاءت به النظرية الدروينية التطورية (1860-1900) و التي تعتبر امتدادا للنظرية الدروينية هو أن المجتمعات كلها تتغير و تتطور عبر العصور و في كل مرحلة تتطور الأنظمة الاجتماعية و الثقافية تترقى المجتمعات و تتطور.

يعد العالم الأمريكي "لويس مورغان" (1818-1881) من ابرز الفلاسفة و المنظرين الاجتماعيين الدين اهتموا بموضوع الأسرة نشأتها و مراحل تطورها، و الذي حدد ثلاث مراحل لتطور الأسرة، فالمرحلة الأولى تميزت بالإباحة الجنسية و المرحلة الثانية تميزت بالزواج الجماعي أما المرحلة الثالثة تميزت بتنظيم العلاقات الجنسية و تكوين الأسرة فكان أول ظهور للأسرة خلال هده المرحلة.

و هناك من يصنف مراحل تطور الأسرة إلى أربعة مراحل، يضيف بعض العلماء مرحلة رابعة و التي اتسمت بالاستقلالية و الفر دانية و أنماط حياتية جديدة، ارتبطت هده المرحلة بالحداثة و التطور الاقتصادي و التكنولوجي الذي عرفته المجتمعات المتطورة.

تقلدت الأسرة عدة أدوار اجتماعية عبر الزمن، فهي الخلية النواة للمجتمع و العنصر البيولوجي و الهام لإنتاج الأجيال والحفاظ على الجنس البشري، فعرفت الأسرة تغيرات و تحولات بفعل التنظيمات البنيوية و الاجتماعية فأصبحت نظاما اجتماعيا مهما في المجتمع يؤثر و يتأثر بالأنظمة و الأنماط الاجتماعية الجديدة المرتبطة بوسائل الإنتاج و التطور الاجتماعي و الاقتصادي و خاصة بالمجال السكني الذي هو موضوع بحثنا.

يعتبر السكن من الحاجيات الأولية المهمة للإنسان عامة و للأسرة بشكل خاص، فمند العصور البدائية و مند وجود الإنسان في هدا الكون بحث عن ملجأ و مكان يحميه من حر الصيف و قسوة البرد يلجأ إليه ليرتاح و يخبأ فيه مستلزماته و أدواته فلجأ إلى

الكهوف و المغارات في بداية الأمر ثم شيئا فشيئا فكر في بناء منزل بوسائل و مواد بناء بدائية و أفكار بسيطة ثم تطور تدريجيا فأصبح المنزل مكان للتكاثر و استقرار الأسرة، فتطور بتطور الفكر الإنساني و الاجتماعي، و مع تعدد الوظائف و الأدوار الاجتماعية و الابتكار التكنولوجي عرف المنزل عدة تحولات شكلية، بنيوية و وظائفية.

2. 2. السكن:

خلال العصور الوسطى عاش الإنسان في الريف و ارتبطت حياته الاجتماعية و الأسرية بالزراعة و الإنتاج الفلاحي فكانت البيئة الريفية المكان المميز له للعيش و السكن حيث تأقلم معها وبنى منازل ريفية حيث اغلب سكان العالم كانت مجتمعات ريفية خلال هده الفترة.

من بين هده المجتمعات المجتمع الجزائري و الذي ساده النظام العشائري و العمل الزراعي خلال العصور الوسطى، فعاش حياة ريفية و بدوية محافظا على بنيته الاجتماعية الريفية و متمسكا بممتلكاته المادية و الثقافية، و شيَد قصورا و منازلا وفقا لمعايير اجتماعية و ثقافية خاصة به و التي عكست نمط حياته، أبرزها المنزل التقليدي الأمازيغي الواقع في المناطق الجبلية الشرقية و القصور المنتشرة في صحراء الجزائر، يعتبر هدا الأخير من أقدم المباني المنتشرة في المناطق الصحراوية الجزائرية و التي مازالت موجودة إلى يومنا هدا.

تتميز القصور بشكلها الهندسي الفريد من نوعه، فهي تقع عموما قرب منابع مياه، و مبنية وفقا لمعايير سوسيو-اقتصادية و ثقافية خاصة بالمجتمع الصحراوي، شكلها الهندسي الداخلي يتكون من أربعة عناصر و التي تعتبر أساسية و مهمة بالنسبة للمجتمع القصوري و تتمثل في: المسجد، الشوارع و السوق و الصور الذي يعتبر الدرع الحامي للسكان من الأخطار الخارجية.(ع. موساوي، 2002)

مواد البناء التي بني بها القصر هي مواد كلها طبيعية و موجودة في المناطق الصحراوية مثل: جذوع النخيل، الطين، الرمل و الطوب، و أحيانا نجد هناك عنصر طبيعي آخر خاصة في القصور القديمة مثل قصر تابلبالة و هو الحجر (د. شامبولت، 1969).

يشير مصطلح "الدشرة" إلى القرية، تعد الدشرة من أقدم القرى في الجزائر و التي تقع في مناطق القبائل و تنتشر خاصة في المناطق الشمالية الشرقية و المناطق التلية، و هي مبنية وفقا لمعايير و محددات طبيعية و سوسيولوجية، يخبئ سقفها ثقافة عريقة و عادات و تقاليد قديمة و التي تمثل هوية المجتمع الأمازيغي (ر. رامون، 1973).

فعلى أساس هده العلاقة بين نوع السكن و البنية الاجتماعية و النظام الاجتماعي يمكننا اعتبار السكن التقليدي مجموعة من الممارسات الاجتماعية، مبني وفقا للمعايير الاجتماعية و الثقافية الخاصة بنمط حياة كل مجتمع، و عليه فالمجال السكني يتأثر بثقافة الأفراد و المجتمع، و يعكس نمط و جودة حياة الأفراد و الجماعات الاجتماعية و مستوى الرفاهية و التطور المجتمعات.

الحركات الاستعمارية التي عرفتها الجزائر و استقرار مجتمعات أجنبية في المنطقة خاصة المناطق الساحلية أدى إلى ظهور مباني جديدة مختلفة البنية و الشكل مقارنة بالمنزل التقليدي الأصلي للمجتمع الجزائري، يعتبر الاستعمار الفرنسي أهم حدث تاريخي عرفه المجتمع الجزائري نظرا للفترة الاستعمارية الطويلة و التي دامت قرن و نصف قرن (1830-1962)، فهده الفترة كانت كافية لتغيير بنية المجتمع الجزائري وخاصة بنية الأسرة الجزائرية، حيث ركز الاستعمار الفرنسي مند دخوله إلى الجزائر على تلبية حاجيات شعبه من مواد فلاحية و بناء مدن و سكنات و مرافق اجتماعية و صحية، حيث اتسمت هده الأخيرة بمقاييس و معايير تعكس نمط حياة المجتمع الفرنسي و مستوى التطور و الرفاهية الذي حققته المجتمعات الأوروبية، و من أهم المدن التي شيدتها فرنسا مدينة وهران حيث يتميز نسيجها الحضري بطبعة عصرية ذات أبعاد ثقافية و اجتماعية أوروبية.

فبعد استقلال الجزائر و استرجاع حريتها أصبحت مدينة وهران شبه فارغة بعد هجرة السكان الفرنسيين و عودتهم إلى بلدهم فرنسا، عرفت مدينة وهران هجرة داخلية و نزوحا ريفيا قويا، خلال السنوات الستينات بعد الاستقلال إلى غاية بداية السبعينات ظاهرة النزوح الريفي و الهجرة الداخلية إلى وهران لم تشكل صعوبات و لا مشاكل لان المدينة كانت شبه فارغة فالأسر اللاجئة كانت تستقر في السكنات الفارغة و المهجورة من طرف الفرنسيين، أما بعد هده الفترة فالحظيرة السكنية للمدينة أصبحت كلها مشغورة في حين ظاهرة النزوح الريفي لم تتوقف وهدا ما أزم الأوضاع و خلق مشاكل عديدة

أهمها مشكل أزمة السكن و تدهور النسيج العمراني و الحضري للمدينة و انتشار السكنات الفوضوية.

ثالثا: أهداف الدراسة

يهدف البحث إلى:

- ✓ تحديد عوامل التحول الأسري و علاقته بالسكن الحضري و تحديد أهم التغيرات الكمية و النوعية التي عرفتها الأسرة الجزائرية.
- ✓ تحديد الأبعاد السوسيولوجية و الثقافية للسكن العصري و مدى تأثيره على الحياة الأسرية.
- ✓ المقارنة بين السكن العصري الاجتماعي و السكن العصري التساهمي و مدى تأثيره على نمط حياة الأفراد و الأسر و على سلوكياتهم الاجتماعية و أبعاده الاجتماعية فيما يخص خلق طبقات اجتماعية و نظم اجتماعية جديدة في المجتمع.

رابعا: أهمية البحث

تناول البحث موضوع الأسرة و السكن و تأثيره على البنيات الأسرية، بين الماضي و الحاضر، حيث عرفت الأسرة الجزائرية تغيرات بنيوية و اجتماعية نتيجة التحولات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري مند فجر الاستقلال، فارتفاع نسبة التمدن و تغير نمط التفكير لدى الشباب خاصة الأزواج الشباب فيما يخص التكوين الأسري المرتبط بالاستقلالية المادية و المالية و الفردانية و الرغبة في العيش بسكن فردي

أدى إلى ظهور أنماط حياة جديدة لدى أفراد الأسرة الجزائرية خاصة الأسر التي تعيش بالمناطق الحضرية الكبرى.

تكمل أهمية البحث في أهمية العناصر التالية :

الدراسة السوسيولوجية للمجال السكني في الأوساط الحضرية و مدى تأثيره على البنيات الأسرية تضيف قيمة علمية في مجال علم الاجتماع الحضري و علم الاجتماع الأسري، الدراسة السوسيولوجية للأسرة الجزائرية تسمح لنا بتحديد عوامل التغير الأسري و معرفة العناصر الاجتماعية و الثقافية للبنية الأسرية الجديدة، مما يساهم في اكتشاف الخصائص البنيوية الحديثة للمجتمع الحضري، و خاصة معرفة التأثيرات الاجتماعية و الثقافية للسكن الحضري العصري على الأسرة الجزائرية.

و يعتبر موضوع الدراسة دو أهمية اجتماعية و ثقافية أيضا، فتغير السلوك الأسري من حيث الرغبة في الإنجاب و نمط الحياة يؤدي إلى ظهور سلوكيات اجتماعية و علاقات اجتماعية جديدة مما يساهم في تغير النظام الاجتماعي و البنية الاجتماعية أما من الناحية الثقافية فقد ساهم في التنمية الثقافية الحضرية من خلال انتشار العولمة والتنوع الثقافي والحداثة و استعمال مواقع التواصل الاجتماعي و الثقافي.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع:

اختيار موضوع السكن و تأثيره على البنيات الأسرية لم يكن بالصدفة، فقد كان محل اهتمامنا مند بداية مشوارنا الدراسي في الجامعة و الأبحاث العلمية حيث كان موضوع بحث لنيل شهادة ليسانس في تخصص علم الاجتماع و الديمغرافيا و تم تطويره و مواصلة دراسته من خلال معالجة إشكالية السكن و البنيات الأسرية لنيل شهادة الماجستير في مجال الديمغرافيا، و نظرا لأهمية الموضوع باعتباره جانب مهم في الحياة الاجتماعية حيث يؤثر بشكل كبير على الحياة الاجتماعية و السلوكيات الفردية و الاجتماعية، و باعتباره أيضا من الحاجيات الأولية و التي مازالت الكثير من الأسر تعاني من أزمة السكن رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة و الإنشاءات التي تم بناؤها خلال السنوات الأخيرة بهدف القضاء على أزمة السكن و البناءات الفوضوية في إطار التنمية الحضرية و التنمية المستدامة إلا أننا نلاحظ أن العديد من الأسر ما زالوا يعانون من أزمة السكن إضافة إلى دلك مازالت المدن الكبرى تعاني من السكنات الفوضوية على مستوى الضواحي الحضرية.

و للتعمق أكثر في الموضوع و معالجته من الجانب السوسيولوجي و الثقافي، تم اختياره كمشروع بحث في رسالة الدكتوراه، إضافة إلى دلك تعتبر مدينة وهران ثاني أكبر مدينة حضرية بعد مدينة الجزائر العاصمة و التي عرفت النزوح الريفي مند فجر الاستقلال حيث يعاني سكانها من مشكل السكن و من ظروف معيشية صعبة، فاختيار مدينة وهران في هده الدراسة لم يكن بالصدفة بل تم اختيارها وفقا لمعايير و شروط علمية و ظرفية

مناسبة للبحث العلمي، بحيث يمكن أن تكون ممثلة للمدن الكبرى و بالتالي يمكن تعميم نتائج الدراسة على المستوى الوطني.

و في نفس السياق من بين أسباب اختيار مدينة وهران كموضوع بحث في هدا البحث هو تاريخها العريق و الغني بالأحداث التاريخية و الاجتماعية و الذي أنتج بنية اجتماعية نوعية من حيث اختلاط و تنوع الثقافات و الأجناس، و هي المدينة التي ولدت و ترعرعت فيها، يتميز نسيجها الحضري بالتنوع و اختلاف الفئات الاجتماعية، حيث معظم أحياءها القديمة هي أحياء شعبية مثل الحي الشعبي "الحمري"، بني هدا الحي مند الاستعمار الفرنسي و كان ضاحية حضرية تابعة للمدينة أنداك و خصص لإسكان الجزائريين لأغراض استعمارية، يتكون نسيجه العمراني من تجمعات سكنية (منازل تقليدية نوع "حوش")، و بعد الاستقلال عرف حي الحمري نزوحا ريفيا كثيفا مثله مثل باقي أحياء مدينة وهران، و بحكم أنني ولدت بهدا الحي و ترعرعت فيه، فقد عايشت معاناة الكثير من الأسر، و كانت فئة كبيرة من سكانه يعانون من عدة مشاكل اجتماعية و السبب الرئيسي لهده المشاكل هو الأوضاع المزرية للسكن، و قد استفاد سكان هدا الحي من توزيع سكنات عمومية إيجارية من نوع "شقة" سنة 2016، و بحكم العلاقة الجوارية و الإقامة المشتركة مع هؤلاء الأسر و مواكبة أحداثهم اليومية عن طريق الملاحظة و الاحتكاك الدائم بهم و خاصة مقارنة سلوكياتهم الاجتماعية و أنماطهم الحياتية بين الماضي و الحاضر الشيء الذي حفزني لمواصلة البحث في نفس الموضوع و استكشاف

العوامل الاجتماعية و الثقافية للبنيات الأسرية و الأنماط الحياتية و مدى ارتباطها بالمجال السكني و الحضري.

سادسا: مصطلحات الدراسة:

1 . الأسرة:

عرفت الأسرة في معجم علم الاجتماع على أنها:"جماعة من الأفراد تربطهم روابط زواجية و دموية، و يتفاعلون معا، و قد يتم هدا التفاعل بين الزوج و الزوجة، و بين الأم و الأب، و بين الأم و الأب و الأبناء، و يتكون منهم جميعا وحدة اجتماعية تتميز بخصائص معينة"(1).

- كما عرفها عبد الحميد الخطيب على أنها: " تلك العلاقة التي تربط بين الرجل و المرأة أو أكثر معا بروابط القرابة أو علاقات وثيقة أخرى ، بحيث يشعر الأفراد البالغين فيها بمسؤوليتهم نحو الأطفال، سواء كان هؤلاء الأطفال أبناؤهم الطبيعيين أم أبناؤهم بالتبني"(2).

- و وصفها أوجيست كونت بأنها عبارة عن:" منظومة علاقات و روابط بين الأعمار و الأجناس"(3).

(1):- Josef Sumpf et Michel Hugues: Dictionnaire de Sociologie, Librairie, Larousse, Paris, 1973, P131.

(2): عبد الحميد الخطيب، 2002، نظرة في علم الاجتماع المعاصر، مطبعة النيل، القاهرة مصر، ص 258.

(3): خليل احمد خليل، 1984، المفاهيم الأساسية لعلم الاجتماع، دار الحداثة، مصر، ص 60.

- و قد عرف محمد حسن الأسرة على أنها: " جماعة من الأفراد يتفاعلون مع بعضهم البعض، و هي تعتبر الهيئة الأساسية التي تقوم بعملية التطبيع الاجتماعي للجيل الجديد، أي أنها تنقل إلى الطفل خلال نموه جوهر الثقافة لمجتمع معين اد يقوم الأبوان بغرس العادات و التقاليد أو المهارات الفنية و القيم الأخلاقية في نفس الطفل، و كلها ضرورية لمساعدة العضو الجديد للقيام بدوره الاجتماعي و المساهمة في حياة المجتمع"(4).

- و يرى أيضا بوجاردوس أن: "الأسرة هي جماعة اجتماعية تتكون من الأب و الأم و واحد أو أكثر من الأطفال، يتبادلون الحب و يتقاسمون المسؤولية، و تقوم الأم بتربية الأطفال حتى تمكنهم من القيام بواجباتهم و ضبطهم ليصبحوا أشخاصا يتصرفون بطريقة اجتماعية، و يكونون مع بعض وحدة اقتصادية و يقيمون في مسكن واحد"(5).

- و جاء في تعريف بارسونز للأسرة بأنها عبارة عن: "نسق اجتماعي لأنها هي التي تربط البناء الاجتماعي بالشخصية، فالقيم و الأدوار عناصر اجتماعية تنظم العلاقات داخل البناء، و تؤكد هده العناصر علاقة التداخل و التفاعل بين الشخصية و البناء الاجتماعي"(6).

(4): محمد حسن، 1981، الأسرة و مشكلاتها، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، ص 2.
(5): احسان محمد الحسن، 1981، العائلة و القرابة و الزواج، دار الطليعة، بيروت-لبنان، ص 11-12.
(6) و (7): فرج محمد سعيد، 1980، البناء الاجتماعي و الشخصية، الهيئة العامة للكتاب، الاسكندرية.

و اعتبر إميل دوركايم الأسرة بأنها: " ليست دلك التجمع الطبيعي للأبوين و ما ينجبانه من أولاد – على ما يسود الاعتقاد- بل أنها مؤسسة اجتماعية تكونت لأسباب اجتماعية، و تربط هؤلاء علاقات قوية متماسكة تعتمد على أواصر الدم، و المصاهرة، و التبني، و المصير المشترك"(7).

يشمل مفهوم الأسرة الرابطة البيولوجية و الدموية، و أيضا الجماعات الإجتماعية الضيقة و الممتدة بالإضافة إلى الروابط المؤسساتية القائمة بين أفراد المجتمع، الأسرة هي أيضا وحدة اقتصادية إستهلاكية و وحدة إنتاجية، فهي تتميز بعلاقات متعددة بين الأفراد (شومبارت. د، ل. كوفرور، 1959).

إنتشرت الأسرة المصغرة أو النووية في المجتمعات أحادية الزواج، و تتكون من الأب، الأم و الأبناء و تتميز بعلاقات أسرية محدودة، علاقة بين الأب و الأم، علاقة بين الآباء و الأبناء و العلاقة بين الإخوة و الأخوات، تعتمد هده العلاقات في حد ذاتها على الأدوار الاجتماعية حيث يتميز كل فرد منهم بدوره و سلوكه الاجتماعي و الأسري و يسمح دلك بإعطاء صورة لكل فرد منهم حيث تعكس الأدوار و سلوكات الأفراد ثقافتهم الاجتماعية و نمط عيشهم كما تعكس أيضا النظام الفكري الذي ينتمون إليه و المعتقدات و القيم التي تميز الجماعات عن بعضها البعض. فكل تصرف يتميز به أفراد الأسرة مرتبط بالحياة الاجتماعية و يعبر عن بعد اجتماعي و ثقافي (شومبارت. د، ل. كوفرور، 1959).

(7): فرج محمد سعيد، 1980، البناء الاجتماعي و الشخصية، الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية.

فحسب ما جاء في هده التعريفات الأسرة عبارة عن بنية اجتماعية و وحدة اجتماعية و اقتصادية و منظومة اجتماعية تتكون من مجموعة من الأفراد يعيشون معا في سكن واحد تربطهم صلات قرابة و حسب ما جاء في تعريف محمد حسن للأسرة، فهي تقوم بأدوار أساسية في التنشئة الاجتماعية و الحفاظ على العادات و التقاليد عن طريق نقلها و غرسها في قلوب و أدهان الأجيال الجديدة.

2 . السكن:

- المفهوم اللغوي للسكن: " سكن الشيء يسكن سكونا اد ذهبت حركته"(8)، و يعني ايضا : "كل ما سكنت اليه و اطمأننت به من أهل و غيره..."(9).

- مفهوم السكن اصطلاحا:

و حسب تعريف الديوان الوطني للإحصائيات، السكن هو مكان مغلق و مغطى يسكنه شخص واحد أو أكثر أو غير مسكون، و لكنه مخصص للسكن، يعني بصفة عامة هو عبارة عن مجموعة من الغرف (أو غرفة واحدة) مخصصة للسكن، و لكن في بعض الأحيان نجد مكانا غير مخصص للسكن و لكنه في الواقع تسكنه أسرة أو أكثر مثل : مرأب، محل، كوخ...الخ.

(8) و (9): ابن المنظور، دون تاريخ، "لسان العرب"، بيروت دار صادر، المجلد ثالث عشر ص 212.

- يعتبر السكن من الحاجيات الضرورية للإنسان و المجتمع و لكن لا ينحصر مفهومه في هدا المجال فقط بل هو مكان لعيش و استقرار الأسر و من الضروري أيضا أن يوفر الحاجيات الثقافية و الاجتماعية لها كما عرف الأستاذ عبد القادر لقجع المسكن انه مجموعة الحاجات: " ... الفيزيولوجية و النفسية، فهي أيضا ثقافية، و دلك حتى لا يكون انسجام العائلة مع المسكن الذي لم تختره متبوعا بالصراع، فمفهوم السكنى يجب ألا يختزل في مجرد المبيت... بل هو يتضمن القدرة على تملك الفضاء بحسب نماذج ثقافية معينة"(10).

فالسكن هو مبنى يلجأ إليه الإنسان ليأويه و يحميه من المناخ الخارجي و يحتوي على أدوات وتجهيزات لتسهيل حياة الأفراد و ضمان راحتهم كما يحتوي أيضا على عناصر ثقافية و اجتماعية، و يعتبر المكان المفضل للحفاظ على العادات و التقاليد و نقلها للأجيال الناشئة.

على مستوى السكن الفردي "شقة" تشكل الأسرة النووية جماعة متميزة حيث تخضع الأدوار الأسرية للتغيرات و التأثيرات الأيديولوجية و قد يكون لها تأثير على الحياة الإقتصادية لأفراد المجتمع (شومبارت. د، ل. كوفرور، 1959).

يمثل المسكن في المجتمعات التقليدية مكان يلجأ إليه أفراد الأسرة من قساوة المناخ و الطبيعة، يتكون المسكن من عدة وحدات سكنية أو عدة منازل مبنية و مهيأة للسكن و هو وحدة مجالية و اجتماعية متجانسة و التي تعكس و تحدد بنية الأسرة. يتضمن السكن

(10): A. LAKJAA, 1988, « introduction-rapport à l’espace résidentiel », act de la journée d’étude, Algérie.

الحضري في المجتمعات الصناعية كل البنايات بغض النظر عن وظيفتها الاجتماعية و الاقتصادية كالمؤسسات الصناعية، العمارات، الإدارات، بالإضافة إلى المساكن المهيأة للسكن (شومبارت. د، ل. كوفرور، 1959).

3 . المدينة:

- اهتم "ماكس فيبر" بدراسة المدينة، حيث كانت أولى الاهتمامات العلمية و السوسيولوجية بالمدينة من خلال كتابه "المدينة"، فقد أشار إلى وجود عدة تعاريف للمدينة حيث قال أنه :" يمكننا تعريف المدينة بطرائق متعددة، و كل التعاريف تشترك في نقطة واحدة و هي أن المدينة لا تكمن في سكن واحد أو سكنا متعددة منتشرة بشكل مبعثر، إنها تتشكل على كل حال من السكن المتجمع (و لو نسبيا)، و في المدن تبني الدور بالقرب من بعضها البعض، و القاعدة العامة هي أن تبنى حائطا لحائط...الخ" (غدنز، انطوني،2005).

- و عرف "لويس ويرث" المدينة بأنها : " موقع دائم يتميز بكبر الحجم و بكثافة عالية نسبيا و بدرجة ملحوظة من اللاتجانس بين سكانها"(11).

- فقد تعددت التعاريف و المصطلحات الاجتماعية للمدينة، المصطلح الأكثر شيوعا و استعمالا في مجال علم الاجتماع الحضري هو "المجتمع المحلي الحضري" فقد جاء هدا المصطلح في عدة تعاريف نذكر منها:

(11): م. حافظ،1987|، "النمو الحضري في المجتمع الحضري"- دراسة بنائية تاريخية، دار سعيد رأفت، القاهرة، ص 29.

- تعريف "ماكيفر" للمجتمع المحلي قائلا:" أنه وحدة اجتماعية تجمع بين اعضائها مجموعة من المصالح المشتركة و تسود بينهم قيم عامة، و شعور بالانتماء بالدرجة التي تمكنهم من المشاركة في الظروف الأساسية لحياة مشتركة" (12).

- تعريف "روبرث بارك" للمدينة بوصفها مجتمع محلي قائلا: "أن المجتمع المحلي في أوسع معاني المفهوم يشير إلى دلالات و ارتباطات مكانية جغرافية، و أن المدن الصغرى و الكبرى و القرى بل و العالم بأسره تعتبر كلها رغم ما بينها من الاختلافات في الثقافة و التنظيم و المصالح...الخ، مجتمعات محلية في المقام الأول"(13).

تعريف "بلين ميرسر" للمجتمع المحلي بأنه : " تجمع من الأشخاص تنشأ بينهم صلات وظيفية، و يعيشون في منطقة جغرافية محلية خلال فترة محددة من الزمن، كما يشتركون في ثقافة عامة، و ينتظمون في بناء اجتماعي محدد و يكشفون باستمرار عن وعي بتميزهم و كيانهم المستقل كجماعة"(14).

(12): ا. قيرة، 2004، "علم الاجتماع الحضري و نظرياته"، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، ص 16.

(13): L. Benevolo, 1993, « La ville dans l'histoire européenne », Paris, p 115.

(14): ع. احمد السيد، 2005، "المجتمع الحضري في القاهرة"، رسالة دكتوراه منشورة، مجلة الأبحاث و الدراسات السوسيولوجية، جامعة عين شمس، مصر، ص 75.

- و عرف أحمد كمال و كرم حبيب المدينة باعتبارها:" ظاهرة اجتماعية يعمل أغلب سكانها في مهن غير زراعية تنعكس آثارها في شؤون حياتهم فتتنوع مهنهم و تتعدد مراكزهم الاجتماعية و الاقتصادية و تتباين تبعا لدلك علاقاتهم و أنظمتهم و أنماط اتصالاتهم و وسائل معيشتهم"(15).

من خلال المفاهيم السابقة الذكر فيما يخص تعريف "المجتمع المحلي الحضري" وانطباق مواصفاته مع مواصفات المدينة، يمكن اعتبار المدينة كمجتمع محلي حضري، و بالاستناد إلى ما سبق فقد اتفق العلماء و الباحثين أن المدينة هي نظام اجتماعي ترتبط عناصرها بأنظمة شاملة و تتميز بتنوع أنماط الحياة و تنوع ثقافي، اد اعتمد بعض الباحثين في تعريفهم للمدينة على وصف أساليب الحياة فيها و مدى ارتباطها بالأنظمة الاجتماعية الحضرية و بتنوع الثقافة الحضرية، فتتغير و تتأثر أساليب الحياة فيها بتغير الأنظمة الاجتماعية، اد يعتبر هدا الأخير في حالة تغير مستمرة و دينامية دائمة كما جاء في تعريف السيد عبد العاطي السيد للمدينة أنها: " كنظام اجتماعي هي في حالة دينامية و حركية مستمرة، فالعلاقات بين عناصرها و مكوناتها، و علاقتها بالأنظمة الأشمل هي على نحو دائم عرضة للتغير"(16).

(15) ا.كمال و ك. حبيب، 1985، "علم الاجتماع الحضري-دراسة بنائية و ظيفية للمجتمع الحضري، دار الجيل للطباعة، القاهرة، ص 76.

(16): السيد عبد العاطي السيد، 1984، "علم الاجتماع الحضري- مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 13.

سابعا: الدراسات السابقة:

من بين العناصر الأساسية في البحث العلمي هو التطلع على الدراسات السابقة و ما توصل إليه الباحثون في مجال علم الاجتماع الحضري و السكن و الأسرة، لقد استعنا في هدا البحث على مراجع و دراسات أجنبية بالإضافة إلى دراسات و بحوث عربية وجزائرية حيث ركزنا على هده الأخيرة نظرا لتناولها مواضيع في مجال علم الاجتماع الحضري في الجزائر و ركزنا أكثر على المواضيع التي تناولت مسألة السكن و الأسرة و من أبرز الباحثين الجزائريين الدين درسوا الأسرة الجزائرية و المسكن السوسيولوجي المرحوم "مصطفى بوتفنوشات" حيث تطرق إلى التحولات البنيوية التي عرفتها الأسرة الجزائرية موضحا في دراسته عوامل و ظروف و نتائج هده التحولات. والدي يهمنا أكثر في هده الدراسات هو الجانب الميداني و منهجية البحث و دلك لأخذ فكرة حول الميدان و التركيز على الخطوات المهمة في البحث، و يمكن تلخيص الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها فيما يلي:

دراسة علمية للباحث حجيج الجنيد بعنوان:

« Urbanisation et appropriation de l'espace, le cas de la ville d'Oran », thèse de doctorat d'Etat en sociologie, Université d'Oran, Juin 2001.

فقد عالج الباحث من خلال بحثه هدا إشكالية العمران و مشكلة امتلاك الفضاء مركزا على سياسة السكن و مشروع التنمية الحضرية الذي كان من بين المشاريع التنموية الهامة حيث

تناول في دراسته الميدانية مدينة وهران، أهم ما توصل إليه الباحث هو انعدام التوازن الاجتماعي بسبب فشل السياسات السكنية في الجزائر و مشروع التنمية العمرانية، موضحا دلك بقوله:"... لم يعد المسكن يؤدي وظيفته البيولوجية للحماية كما أنه لم يعد يؤدي وظيفته السوسيولوجية كفضاء للتعبير...".

- تشير دراسة الباحثة مهنان فاطمة تحت عنوان:

« La perception du bien-être santé dans l'espace habité », le cas de la cité 595 logements sociaux de sid El-Bachir (Oran), 2009-2010.

إلى الأبعاد الصحية و الاجتماعية للسكن الاجتماعي من خلال معالجتها لإشكالية الرفاهية و التأقلم الاجتماعي و الصحي للسكن الاجتماعي، حيث اهتمت أكثر بالجانب الصحي للأفراد و مدى ارتباطه بالظروف السكنية و المعيشية.

اعتمدت الباحثة في دراستها على منهج المقابلة و الملاحظة المباشرة بالنسبة للشروط الصحية و الرفاهية التي يمكن للسكن الاجتماعي أن يوفرها للفرد و المجتمع بالإضافة إلى الممارسات السكانية اليومية و مدى ارتباطهم و تأقلمهم بالمجال السكني، حيث شملت دراستها الميدانية العناصر التالية:

- الخصائص السوسيو- اقتصادية للأسرة

- معلومات حول السكن.

و أهم ما توصلت إليه الباحثة من خلال دراستها هو أن المجال السكني يؤثر بشكل كبير على الصحة النفسية و الجسمية للأفراد و المجتمع، و من خلال البحث الميداني الذي قامت به و الذي شمل حي اجتماعي (حي 595 مسكن بسيدي البشير بمدينة وهران) فقد أجابت على إشكالية البحث موضحة بدلك أن السكن الاجتماعي لا يوفر شروط التأقلم الاجتماعي و الثقافي و لا يوفر الشروط الصحية للفرد و للمجتمع بصفة عامة مما يؤثر على العلاقات الاجتماعية و على الحياة اليومية للأفراد.

و خلصت الباحثة دراستها بضرورة الاهتمام بالجوانب السوسيولوجية و النفسية و خاصة الصحية حيث تعتبر عناصر أساسية في بناء و تهيئة السكن الاجتماعي.

- دراسة باشا حاج محمد و الذي تطرق إلى مسألة التعمير بالجزائر والتي يقصد بها إشكالية التحضر و اكتضاض المدن الكبرى مما تسبب في أزمة السكن حيث اضطرت الدولة إلى بناء سكنات اجتماعية و تبنيها فكرة التنميط و النمدجة المتمثل في المعمار الوظيفي، من خلال تناوله لموضوع:

"إشكالية العمارة و الممارسة، دراسة ميدانية لثنائية العمارة و الممارسة الحضرية بوهران"، لنيل شهادة دكتوراه علمية بجامعة وهران سنة 2011-2012.

فقد تطرق الباحث في دراسته إلى النقاط التالية:

- ظهور المعمار الوظيفي بأوروبا و نهاية المدينة التاريخية

- بنية المجتمع الجزائري و ظهور المعمار الوظيفي

- وهران ثنائية العمارة الوظيفية و الممارسة الحضرية.

و خلص دراسته بأن المعمار يجب أن يتوافق مع القيم الاجتماعية و أن يكون مكان تخزين الموروث الثقافي ولكن من خلال المقاربة الميدانية التي قام بها الباحث فقد استنتج بأن انتشار المعمار الوظيفي تسبب في تدهور الفضاء الحضري و تدهور العلاقات الاجتماعية بالإضافة إلى انعدام الانسجام للفئات الاجتماعية مع الفضاء الحضري مما أفرز مظاهر غير حضرية.

دراسة أخرى تناولت موضوع السكن الجماعي من إعداد الدكتور : فريد مرحوم تحت عنوان: **" السكن الجماعي في الجزائر : سكان حي الصباح (وهران) بين الإجتماع و الصراع، سنة 2015 ، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 2 ."**

حاول الباحث أن يحلل العلاقة القائمة بين الفضاء المادي و الفضاء الإجتماعي، بين الشكل الحضري و المضمون الإجتماعي التي ينتج عنها ما يسمى " حركية الحياة الإجتماعية الحضرية"، على مستوى التجمعات السكنية الكبرى، حيث اختار "حي الصباح" الواقع بين بلديتي سيدي الشحمي و بئر الجير التابعين لولاية وهران نموذجا، محاولا بدلك معالجة إشكالية كيفية تملك السكان الفضاء الحضري و الفضاء الإجتماعي في السكن الإجتماعي، حيث استعان في دراسته الميدانية على عينة من الأفراد يقيمون في حي الصباح.

فمن خلال هده الدراسة يبدو جليا أن الباحث يريد توضيح مسألة اختلاف أنماط الحياة التي تختلف باختلاف الفعل و التفكير، الإحساس، أشكال التعايش و المخالطة بين أفراد المجتمع الجزائري من خلال مجتمع مصغر تمثيلي و هو مجتمع حي الصباح و الذي كان حقل الدراسة الميدانية، بالإضافة إلى دلك يريد الباحث توضيح التغير الإجتماعي و الثقافي و مدى توافق و تنافر مستويات المثاقفة في قيم و سلوك السكان بعد حدوث "القطيعة" مع الحالة السكنية السابقة.

استهل الباحث دراسته بتعريف المدينة كفضاء للتنظيم الإجتماعي حيث شمل الفصل الأول من دراسته المدينة الجزائرية بين مشاريع التنمية و التحولات السياسية خلال الفترة الممتدة ما بين 1962 و 2014 ، حيث اهتم بشكل خاص بمدينة وهران مركزا على تاريخها الحضري كما شملت الفصول الأخرى طبيعة الإجتماع البشري على مستوى السكن الجماعي و الفضاء الحضري و التراتب الإجتماعي معتمدا في دلك على تحليل نتائج الدراسة الميدانية حيث اعتمد على منهج المقابلة و التي شملت عينة من الأفراد يقيمون في حي الصباح محاولا تحليل طبيعة علاقة السكان مع الفضاء السكني الجديد (شقة، عمارة...) و طبيعة علاقاتهم الجوارية.

بالإضافة إلى دلك فقد ركز الباحث على مدى مساهمة الإختلاط الإجتماعي في صنع التقارب الثقافي و مساهمته في ميلاد مفاهيم الحي و التحضر و التمدن، و اهتم أيضا بالعلاقات الجوارية و دورها في الحد من العنف الرمزي و العنف الحضري على الفضاء المادي للحي

و المدينة. كما اهتم أيضا و على وجه خاص على أشكال الإجتماع الناجمة عن عمليات الإسكان و إعادة الإسكان في السكنات الجماعية الجديدة التي شيدت بهدف القضاء على أزمة السكن و القضاء على البناء الهش و الأحياء القصديرية.

يشير الباحث أن الإختلافات و التمايزات الفردية في الجوانب الإقتصادية و الثقافية المرتبطة بالشريحة الإجتماعية، أو تبعيتها بالأحرى إلى مواصفات ظروف الإقامة (السكن) أو التواجد في فضاء سكني معين، فالوجود في بيئة صحراوية مثلا يفرض ممارسات تختلف عن تلك الموجودة في بيئة جبلية، كذلك السكن في شقة يستلزم ممارسات غير تلك التي يستلزمها العيش في سكن فردي أو "حوش" تم بناؤه بمعايير ذاتية تعبيرا عن الذات و التصورات و التمثلات و المخيال الإجتماعي، الثقافة و الهوية فلكل سكن طريقة استعمال خاصة به.

يرتبط مفهوم الجوار بعدة مؤشرات كالهوية الفضائية السابقة، شكل الإجتماع البشري، الإنتماء الثقافي و الجغرافي، الإشتراك في التاريخ الإجتماعي السكني، و يمثل المسكن المعلم المركزي الذي ينطلق منه الساكن في وضع حدود جواره، و الذي يشير إلى مجموعة من الأفراد يسكنون بالقرب من بعضهم البعض و تربطهم علاقات اجتماعية مباشرة، حيث تتأثر العلاقات الإجتماعية بالتغير الإجتماعي بمعنى تبنى و تهدم و يعاد بناؤها مما يجعلها تحافظ على بقاءها و مرونتها لتستعمل من طرف الفاعلين الإجتماعيين في وضعيات مختلفة.

فالعلاقات الجوارية تتفرع إلى عدة مستويات كالمستوى الديني "الجار المقدس" و هنا تتميز

العلاقة الجوارية بمكانة أولية و مقدسة ذات أهمية كبيرة يسودها الإحسان و الإحترام المتبادل بالإضافة إلى التضامن المادي و الإجتماعي.

و هناك نوع أخر من العلاقة الجوارية و التي تتمثل في الجار التاريخي أو المستوى المخيالي بمعنى الحنين إلى العلاقة الجوارية القديمة في الأحياء الشعبية أو الإقامة السابقة حيث غالبا ما يصفها الأفراد بالعلاقة الجوارية المتميزة و التي يسودها التضامن و التفاهم.

و ترتبط العلاقات الجوارية أيضا بالأوضاع المعيشية الراهنة، حيث تختلف العلاقة الجوارية الراهنة عن تلك التي كانت في الماضي فأصبحت تتميز بعدم احترام الفضاءات المادية المشتركة و لا تحترم الروابط الإجتماعية الجوارية، و يمكن أن تكون مصدر قلق و نزاعات جوارية حادة.

استنتج الباحث أن الفضاء الحضري ساهم في حدوث تغير من خلال المتطلبات التي يفرضها و التي تتصادم أحيانا مع ثقافة السكان و مع عاداتهم و تقاليدهم حيث يرتبط السكان بالحي السابق من خلال رمزية الحياة الإجتماعية الموجودة في الحي الشعبي و يقاومون التغيير و الإنتقال إلى السكن الحضري الجديد و لكن ظروفهم السكنية المتدهورة تجبرهم على الإنتقال و العيش في المجال الحضري الجديد، و هنا يجد المجتمع صعوبة في الإستجابة إلى التغير الذي تحدثه حركية العمران.

و في الأخير خلص الباحث دراسته مستنتجا أن السكن الجماعي لا يصلح للأسرة الجزائرية نظرا لعدم تطابقه للمعايير الثقافية و الإجتمتاعية للمجتمع الجزائري و أنه لا يتماشى مع خصوصيات الأسرة الجزائرية.

فمن خلال الدراسات و البحوث السابقة التي تناولت موضوع المجتمع الحضري و السكن و التي أنجزت حول مدينة وهران نلاحظ أن الباحثين عالجوا إشكالية التحضر و أزمة السكن، حيث اهتموا أكثر بالسياسات السكنية و سياسات التنمية السكنية و الحضرية، كما تطرقوا أيضا إلى دراسة الوظيفة السوسيولوجية، البيولوجية و الصحية للسكن.

إلا أن دراسة أخرى لفتت انتباهنا و تعتبر من أبرز الدراسات التي تناولت موضوع التحضر و الرابط الاجتماعي في مدينة وهران ألا و هي أطروحة الدكتوراه للباحث مهدي سويح، و التي تناولت موضوع العمران و الرابط الاجتماعي تحت عنوان:

« Espaces périphériques: urbanité et lien social, Approche anthropologique de: Ain El Beida, Sidi El Bachir et El-Amel-quartiers oranais », Université d'Oran 2 , en 2015.

استهل الباحث دراسته بمقاربة أنثروبولوجية للأحياء السكنية الواقعة على مستوى ضواحي مدينة وهران (حي عين البيضة، سيدي البشير، و حي الأمال إضافة إلى أحياء أخرى)، مركزا على المصطلحات السوسيولوجية و دلالاتها السوسيولوجية و الحضرية مثل استخدام

مصطلح "دوار" و الذي يشير إلى تسمية هده الأحياء لأنها تمثل أسلوب حياة خاص بالأفراد الدين يعيشون في هده المناطق "دوار".

فالديناميكية التي عرفتها المناطق المحيطة بالمدينة "الدوار" و زيادة كثافتها السكانية كان بسبب النزوح الريفي فهي تعتبر نقطة التقاء الجماعات الوافدة من مختلف المناطق الريفية و النائية و أيضا فضاء شبه حضري من خلاله يكتشف سكان الريف المدينة، اعتبرها الباحث مناطق هجينة تجمع بين نمط الحياة الريفية و ظروف المعيشة الحضرية حيث تكاد هده المناطق النائية أن تصبح كيانات منفصلة و أقاليم لها ثقافتها "الحضرية" الخاصة بها و طريقتها في الحياة.

و بناءا على دلك فان المدينة هي مجرد منطقة التقاء و اتحاد مجموعة من المناطق المختلفة من حيث الخصائص و التركيبة الاجتماعية و التي تشمل الفضاء المركزي و الفضاء المحيطي .

اهتم الباحث في دراسته بسكان المناطق المحيطة للمدينة "سكان الضواحي المدينة"، حيث تساءل حول كيفية تسمية سكان هده المناطق "الدوار" و على أي أسس يمكن تسميتها.

فالمدينة هي الوسط الذي يجتمع فيه الأفراد فتصبح الصراعات الطبقية أشد قوة كلما كانت التفاعلات الاجتماعية و الإختلافات العرقية متباينة، بالإضافة إلى دلك يعتبر المجال الحضري عاملا قويا في تفاعل المجتمع المحلي ويمكن تفسير دلك من خلال نمط توزيع

مساحة المدينة و الذي يشمل عموما المركز و الأطراف و من هنا يظهر الصراع بين سكان المركز كما أشار إليها الباحث في دراسته "الناس من هنا" و بين سكان الأطراف بوصفهم "أناس من أماكن أخرى"، و قد يكون سبب صراع الجماعات المحلية راجع إلى التمايز الرمزي و التمايز التقليدي أيضا، كما نجد أيضا تقسيمات محلية أخرى مثل تقسيمات حسب العرق و الدين...الخ.

و عليه نستنتج أن هناك جهود مبذولة من طرف سكان أحياء ضواحي مدينة وهران "دوار" في تبرير تحضرهم و انتماءهم الحضري من خلال الاستيلاء على الفضاء المحلي و العام و من أبرز أنماط الاستيلاء على المدينة "الممارسات الحضرية" اليومية لهؤلاء السكان و الرسائل المراد بعثها هو الرغبة في إثبات عضويتهم للعالم الحضري و انتماءهم للمدينة، و يكمل دلك في طرق التواصل بين العالمين (مركز المدينة و أطراف المدينة) و تعتبر هده الممارسات حقيقية، قوية و أساسية لفهم حياة مدينة وهران.

تسعى هده الفئات الاجتماعية في إثبات عضويتهم الحضرية و المطالبة بحقوقهم الاجتماعية و تحسين أوضاعهم المعيشية و خاصة ظروفهم السكنية، و قد استفاد الكثير من سكان هده الأحياء من عمليات ترحيل إلى أحياء حضرية جديدة بصيغة سكنات عمومية إيجارية، فالذي يهمنا هنا هو مدى تأقلم هده الفئات الاجتماعية مع الظروف السكنية الجديدة و دلك من خلال استيلاءهم على الفضاء الحضري العام و امتلاكهم له الشيء الذي لفت انتباهنا خلال

الدراسة الميدانية على مستوى بعض الأحياء الحضرية الجديدة مثل حي النور و حي الصباح، فإنتشار بناءات فوضوية "براكة" و استغلالها لأغراض تجارية كبناء محل فوضوي على مستوى الفضاء العام لبيع مواد غذائية و بيع السجائر و غيرها من الممارسات، و هناك نوع أخر من التوسعات الفضائية الغير القانونية خاصة بالنسبة للأسر المقيمة على مستوى الطابق الأرضي من العمارة حيث يتم الإستيلاء على المساحة العامة المجاورة للعمارة و إدماجها ضمن المجال السكني و تغيير مدخل السكن ليصبح مدخلا فرديا خاصا، فإعادة تهيئة الفضاء الحضري و امتلاكه بشكل فوضوي، بمعنى إنشاء حي فوضوي في قلب المدينة دليل على عدم تأقلم الجماعات مع المعايير الحضرية التي تفرضها المدينة و خاصة مع السكن الحضري "نوع شقة" و المحيط الحضري أيضا الشيء الذي حفزنا للبحث في الموضوع و طرح عدة أسئلة تستحق الدراسة و التحليل.

ظهور سياسات سكنية جديدة و إعتمادها تصنيفات جديدة للسكن العصري من نوع "شقة" (سكن اجتماعي، سكن ترقوي تساهمي و سكن تساهمي عمومي...الخ) أثر على الفئات الاجتماعية و التركيبات الأسرية خاصة من الجانب الحياتي و السلوكي. فالذي يعنينا أكثر في هده الدراسة هو مدى تأثير هدا التصنيف السكني على الأسرة و على نمط حياة أفرادها و أيضا معرفة مدى تأقلم الفئات الاجتماعية مع التحولات الحضرية الجديدة، و لأجل دلك شملت دراستنا فصلين، الفصل الأول شمل دراسة نظرية لسياسية السكن و النمو الحضري لمدينة وهران، أما الفصل الثاني فقد خصص للدراسة الميدانية التي أجريت في مدينة وهران

حيث جمعنا بين أسلوبين، الأسلوب الوصفي و أسلوب المقارنة كما هو موضح في المقاربة المنهجية.

ثامنا: المقاربة المنهجية

يستند بحثنا على المنهج الوصفي و منهج المقارنة، فقد اعتمدنا في الدراسة الميدانية على الاستمارة و المقابلة مع سكان أحياء السكنات الاجتماعية و مع سكان الأحياء السكنات الترقوية.

فالمنهج الوصفي يسمح لنا بوصف الأوضاع السكنية ووصف الحالات الاجتماعية للأسر المقيمة بهده السكنات، أما منهج المقارنة نستطيع من خلاله المقارنة بين السكنات الاجتماعية و السكنات الترقوية و بين البنيات الأسرية و خصائصهم الاجتماعية و أيضا نمط حياتهم و علاقاتهم الاجتماعية، بالإضافة إلى المقارنة بين أنواع السكنات من حيث الأشكال الهندسية و عدد الغرف.

اعتمادنا على الاستمارة ساعدنا على جمع معطيات إحصائية و الحصول على معلومات مهمة تتمثل في الظروف السوسيو-اقتصادية للأسر، إضافة إلى دلك فقد شملت الاستمارة أسئلة أخرى بخصوص مدى الحفاظ على العادات و التقاليد الأسرية في ظل الظروف السكنية الحالية و التحولات الاجتماعية.

و بهدف التقرب أكثر من مجتمع الدراسة و التعمق في دراستنا الميدانية خاصة من الجانب السوسيولوجي و الثقافي لجأنا إلى أسلوب المقابلة و التي شملت حي المنزه الواقع في كنستال و المتكون من 1430 مسكن اجتماعي التابع لبلدية بئر الجير ولاية وهران، بالإضافة إلى المقابلة فقد اعتمدنا أيضا على الملاحظة المباشرة بخصوص حركاتهم و سلوكهم اليومي و ارتباطهم بالمجال السكني و الفضاء الحضري التي دامت ست سنوات مند تاريخ ترحيلهم إلى هدا الحي السكني، و بحكم معرفتي لسكان هدا الحي قبل إقامتهم و بعد إقامتهم في الحي الحضري الجديد، حي المنزه، فتقنية الملاحظة ساهمت بشكل كبير في تسجيل عدة نقاط مهمة.

نتائج الدراسة الميدانية و المتغيرات الإحصائية التي تم الحصول عليها سمحت لنا بتحديد الأوضاع الاجتماعية للأسر المعنية بالدراسة و معرفة ظروفهم السكنية و مدى تأقلمهم بالمجال السكني و بناء نظرة شاملة حول السكن العصري و مدى تأثيره على نمط حياة الأسرة الجزائرية.

تاسعا: إعداد دليل الاستمارة و المقابلة

شمل دليل الاستمارة مجموعة من الأسئلة المباشرة و الغير مباشرة مقسمة إلى ثلاث أقسام كالآتي:

- أسئلة حول الحالة المدنية و الحالة المهنية و الاجتماعية لأفراد الأسر
- أسئلة حول المجال السكني و الوضعية السكنية

- أسئلة حول أوضاع الإقامة السكنية و النمط المعيشي و الاجتماعي للأسر.

بالإضافة إلى خصائص السكن و أسئلة أخرى تضمنت الجانب السوسيولوجي و الثقافي و النمط المعيشي للأسر. شملت عينة البحث 100 أسرة تسكن في سكنات عمومية إيجارية نوع "شقة" و 100 أسرة تسكن في سكنات ترقوية مدعمة من نفس النوع السكني (شقة)، و التي خصت الحظيرة السكنية الجديدة حديثة النشأة الواقعة في حي الياسمين و حي الصباح، اعتمدنا على تقنية توزيع الاستمارات على الأسر و إعادة جمعها بعد 5 أيام من تاريخ توزيعها إلا أننا واجهنا مجموعة من الصعوبات أهمها عدم استرجاع بعض الاستمارات من طرف بعض الأسر و أحيانا عدم الإجابة على كل الأسئلة الأمر الذي جعلنا نستغرق مدة طويلة في العمل الميداني، كما اعتمدنا أيضا على عينة أخرى و التي شملت 12 أسرة تقيم في سكنات اجتماعية الواقعة في حي 1430مسكن بحي المنزه كنستال حيث ركزنا على الجانب الاجتماعي و العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسر بالإضافة إلى العلاقات الجوارية و المقارنة بين الحياة الأسرية و الاجتماعية قبل الإقامة في هدا السكن (السكن الحالي "سكن فردي نوع شقة") و بعد الإقامة فيه.

شملت هده الدراسة ثلاث فصول، تناول الفصل الأول فقد خصص لبناء إشكالية البحث و تحديد الإطار المنهجي للبحث أما الفصل الثاني فقد تناول البنية الحضرية لمدينة وهران و التحولات الاجتماعية، أما الفصل الثالث فقد تناول تحليل و تلخيص نتائج الدراسة الميدانية.

الفصل الثاني: البنية الحضرية لمدينة وهران و التحولات الاجتماعية

1 . البنية الحضرية و التحولات الاجتماعية:

يعتبر ابن خلدون من العلماء الأوائل الدين عالجوا موضوع العمران و البداوة، حيث يرى أن المجتمع الحضري هو مرحلة انتقالية تمر بها كل المجتمعات، بمعنى الانتقال من مرحلة البداوة و التخلف إلى مرحلة التحضر و التطور و الفرق بين المجتمع البدوي و المجتمع الحضري يكمل في أن المجتمع البدوي يتميز بالمحدودية و التماسك يبحث عن الضروريات في الحياة أما المجتمع الحضري فهو مجتمع ممتد و واسع النطاق، متعدد الوظائف و متنوع المجالات، يرى ابن خلدون أن بعدما أشبع الأفراد حاجاتهم الضرورية و الأساسية في المجتمع البدوي انتقلوا إلى المجتمع الحضري لإشباع رغباتهم الثانوية و توسيع علاقاتهم الاجتماعية، و هدا ما يميز الحياة الحضرية عن الحياة البدوية، فالحياة البدوية تتميز بالبساطة أما الحياة الحضرية تتميز بتعقد الأنظمة الاجتماعية و تنوع النسق الاجتماعية. (ق. إسماعيل، 2004)

إن التقدم في الميادين الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية و العمرانية في الوسط الحضري و تعدد المجالات الحياتية و فرص العمل و خاصة توفر الوسائل الضرورية للحياة جعله منطقة جدب و استقطاب، مما أدى إلى ارتفاع الكثافة السكانية في المجتمع الحضري و زيادة الحراك الاجتماعي و اللاتجانس الناتج عن اختلاف الجماعات المحلية سواء على مستوى العرق أو العادات و التقاليد أو القيم الاجتماعية، كما أن الاختلاف و التمايز في المستوى الاجتماعي و الديانة أفرز نظم اجتماعية مختلفة من حيث الروابط الطوعية و الجماعات

الإختيارية، و بدلك يبحث الفرد عن الجماعات المحلية المناسبة لظروفه الاجتماعية و حاجياته الحضرية و التي تقوم على مبدأ المصلحة المشتركة و المتبادلة. (ع. شوقي،1981)

و قد وصف ويرث (WIRTH) المجتمع الحضري بأنه مجموعة من العلاقات الخارجية و السطحية تربطهم المصلحة المشتركة و الاعتمادية المتبادلة تحت تأثير القيم الاجتماعية و الثقافية السائدة في المجتمع الحضري بالإضافة إلى التطور الصناعي و الأنشطة التجارية مما تسبب في ضعف العلاقات القرابية التقليدية و ضعف علاقات الجيرة و تضاؤلها. (ق. إسماعيل، 2004)

تعدد النشاطات الاجتماعية و الاقتصادية و توفر الخدمات و المتطلبات الأساسية و الثانوية للحياة الاجتماعية في المدينة جعل الأفراد يفضلون الحياة الحضرية عن الحياة الريفية و يتنافسون على تحقيق أهدافهم الحياتية و تحقيق مكانة اجتماعية حضرية، فطبيعة الحياة الحضرية و خصائصها الاجتماعية و الثقافية شجعت الأفراد على تحسين و تطوير أوضاعهم الاجتماعية و الثقافية و بالتالي خلق حراك اجتماعي حضري مستمر.

يتأثر الحراك الاجتماعي و الجغرافي للسكان بالتمركز الصناعي و التجاري و الخدماتي في المدن الكبرى مقارنة بالمناطق الحضرية المتوسطة و التجمعات الحضرية الصغيرة مما يجعلها تشكل محفزا قويا في الانتقال و التمركز على مستوى هده المناطق الحضرية و قد

ق. اسماعيل، 2004، "علم الاجتماع الحضري و نظرياته"، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة.
ع. شوقي، 1981، "مجتمع المدينة- علم الاجتماع الحضري"، دار النهضة العربية للطباعة و النشر بيروت.

أدى دلك إلى عدة تغيرات مورفولوجية، إيكو-اجتماعية، و تنظيمية أترث على الأنماط الحياتية في المجتمع الحضري من خلال خلق ديناميكية اجتماعية و ثقافية و ظهور سلوكيات اجتماعية جديدة.

و قد انعكس دلك على المجال الحضري من حيث القيمة الاجتماعية و الثقافية و خاصة المستوى الاجتماعي و النمط المعيشي، فأصبحت النشاطات الاجتماعية و الاقتصادية معايير تتحكم في حركة السكان و في التنظيم المكاني للمجال الحضري، بالإضافة إلى دلك فاختلاف النشاطات الاجتماعية و الاقتصادية من مدينة إلى أخرى جعل السكن الحضري يتميز بقيمة اجتماعية و اقتصادية تعكس المكانة الاجتماعية و التطور الحضري لكل منطقة (أ. أدم، 2011)، مما حفز الحراك التنقلي و المنافسة العقارية في سوق السكن.

كما أن التطور و التقدم في جميع الميادين و الذي شمل كل مجالات الحياة، حيث ارتبط بالبيئة الحضرية فأصبحت هده الأخيرة تتميز عن باقي المناطق الأخرى ساهم في تحسين و ارتفاع المستوى التعليمي لدى المجتمع الحضري و خاصة أصبح التعليم عنصرا مهما و مؤشرا تنمويا و محل اهتمام المجتمع المحلي و خاصة الأسر، حيث تسهر هده الأخيرة على تعليم أبنائهم و تحسين مستوياتهم التعليمية لضمان لهم مستقبل أفضل و إنتاج أجيال متعلمة و

- أنظر: ع. شوقي المرجع نفسه.
أ. أدم، 2011، "المدينة و أنماط الحياة، دراسة في علم الاجتماع الحضري"، بيروت- لبنان.

مثقفة ذات كفاءة مهنية عالية، و بروزهم في عالم التكنولوجيا و سوق العمل و المشاركة في الإنجازات التنموية و الممارسات الحضرية التي تقوم على الاعتمادية المتبادلة و الأهداف المشتركة. (ع. شوقي، 1981)

و خاصة في عصرنا هدا و قد أصبحت الأنساق التكنولوجية تستخدم في النشاطات اليومية و في كل المجالات و لا تقتصر على العمل و التعليم فقط بل تجاوزت دلك فأصبحت تمارس في كل المجالات الحياتية و حتى في العلاقات الاجتماعية، كما أن التنظيم الاجتماعي تأثر أيضا بتنوع الأنساق التنظيمية و التكنولوجية فانعكس دلك على تنوع و تعدد الحاجيات الاجتماعية فأصبحت تشكل في مجملها مختلف المظاهر الحياتية و الأنماط المعيشية في ظل التحولات الاجتماعية و الأسرية.

تعدد و تنوع النشاطات الاجتماعية في المدينة خلق علاقات اجتماعية جديدة مبنية على أساس المصلحة المشتركة و الاعتمادية المتبادلة، حيث تأثرت العلاقات الاجتماعية التقليدية و تفككت جماعات الجيرة التي كانت مبنية على أسس و ضوابط اجتماعية وثيقة و مشتركة يسودها التعاون و التضامن، فأصبحت في المجتمع الحضري تمثل روابط ثانوية و اختيارية مبنية على المصلحة.

يتيح المجتمع المحلي نطاق واسع للروابط الاجتماعية و التفاعل الاجتماعي تعدى بدلك المعايير الاجتماعية التقليدية لعلاقات الجيرة في المجتمع القديم، و قد أكد "ويرث" في دراساته حول الجيرة في المجتمع الحضري أن علاقات الجيرة في الريف هي علاقات أساسية مبنية على أسس و ضوابط اجتماعية و إنسانية وثيقة، تعيش الجماعات الجوارية حياة اجتماعية مشتركة يسودها التضامن، الحماية، المودة، الإخلاص و التفاعل بدون مقابل و بدون مصلحة شخصية، حيث أساس العلاقة الجوارية التقليدية هو تفضيل المصلحة الجماعية على المصلحة الفردية. (م. الجوهري، 1979)

تتكون الجماعات الجوارية من مجموعة من الأفراد تربطهم علاقات جوارية يحكمها مجموعة من الأفراد دوي جاه و سلطة و مكانة اجتماعية مهمة، بحيث تفضيل المصلحة الجوارية على المصلحة الشخصية هي أهم ميزة تميزت بها الجماعات الجوارية في المجتمع التقليدي و لكن بحكم الاختلاف الفيزيقي و الاجتماعي بين المدينة و الريف تختلف العلاقات الجوارية في المدينة كما أشار "ويرث" في دراساته أن المعنى الاجتماعي لمصطلح الجوار في المجتمع الريفي يختلف عن معناه الاجتماعي في المدينة موضحا بدلك من خلال قوله أن:

" ادا رجعنا إلى المدينة نجد أن مصطلح الجوار يكاد يحمل معنى واحد و هو التقارب الفيزيقي في معظم الأحيان، لان طبيعة العلاقات الحضرية التي تكتسي صيغة الشخصية و

- م. الجوهري، 1979، "ظاهرة التحضر بين الادانة و التمجيد"، الطبعة الثالثة، دراسات في علم الاجتماع الريفي و الحضري، دار الكاتدار الكتاب و التوزيع.

السطحية في الأحياء المأهولة، راجع أساسا إلى خصوصية الحياة الحضرية ة التي تفرض هدا النوع من العلاقات".(ل. جوزيف، 1979)

فالحراك الجغرافي و التنقل المكاني من الريف إلى المدينة تسبب في تفكك هده الجماعات و تلاشي علاقاتهم الاجتماعية و روابطهم الثقافية التي كانت مبنية على أسس و إيديولوجيات مختلفة كالجماعات السلالية، الجماعات الطبقية و الجماعات الدينية، حيث أصبحت العلاقات الجوارية في الوسط الحضري.

تقتصر على التقارب المكاني، و من بين عوامل ضعف علاقات الجيرة كما يرى "بارك" أحد مؤسسي مدرسة شيكاغو هو البيئة الحضرية و ما تفرضه من أنماط معيشية و أنساق اجتماعية التي أترث على العلاقات الاجتماعية التقليدية و أضعفتها و بالتالي فقدت جماعات الجوار روابطها و ضوابطها الاجتماعية الأولية و حلت محلها علاقات الاستقلالية بين الجيران.

- م. الجوهري، 1979، "ظاهرة التحضر بين الادانة و التمجيد"، الطبعة الثالثة، دراسات في علم الاجتماع الريفي و الحضري، دار ا الكتاب و التوزيع.

- Joseph.L, 1979, « Ecole de chicago, naissance de l'écologie urbaine », 1er édition, Champ urbain.

غالبا ما تكون العلاقات الجوارية في المجتمع الحضري تقتصر على المسائل المحلية كمواجهة المشاكل الخارجية التي تمس المصلحة المشتركة على مستوى التجمعات الحضرية، فمن بين العوامل الأساسية في تفكك العلاقات الجوارية التقليدية هو ظهور ضوابط اجتماعية حضرية مختلفة عن الضوابط الاجتماعية الموجودة في المجتمع الريفي، فالتقسيم الايكولوجي للمجال السكني من أحياء راقية و تجمعات حضرية شعبية و أحياء فوضوية مبنية على أساس فوارق اجتماعية و أنماط معيشية مختلفة يعتبر عاملا أساسيا في تفكك الجماعات الجوارية التقليدية و فقدانها دورها الاجتماعي الأساسي و تحولها إلى علاقة جوارية ثانوية مبنية على أساس المساواة، الاحترام و الاستقلالية.

إن ضعف العلاقات الاجتماعية و تغيرها في المجتمع الحضري لم تقتصر على العلاقات الجوارية فقط بل تجاوزت دلك لتشمل علاقات القرابة، حدث دلك بحكم الظروف الاجتماعية والاقتصادية و التقسيم العمراني الذي فرضته البيئة الحضرية و الذي شمل كل عناصر التفاعل الاجتماعي وفقا لمعايير اجتماعية حضرية، حيث استغنى الفرد عن النظام القرابي التقليدي و أدواره الاجتماعية و الاقتصادية و استغنى أيضا عن مكانته الاجتماعية التي كان يتمتع بها و أصبح يبحث عن الاستقلالية المالية و خاصة الاستقلالية المجالية مما أدى إلى تغير علاقات القرابة. (م. حسن، 1981)

م. حسن، 1981، "الاسرة و مشكلاتها"، دار النهضةالعربية للطباعة و النشر، بيروت- لبنان.

إهتم الكثير من الباحثين في علم الاجتماع الحضري و علم الاجتماع العائلي بموضوع الأسرة و التحولات الأسرية و تغير علاقات القرابة، من بينهم الباحثة الاجتماعية "لوسي مير" حيث اعتبرت أساس العلاقات الاجتماعية لدى الجماعات القرابية هما المكانة التي يتميز بها كل فرد داخل جماعته و الدور الاجتماعي و الوظيفي الذي يقوم به. (م. حسن، 1981)

بالإستناد إلى ما سبق فقد تأثرت الجماعات القرابية بعدة عوامل ارتبطت بالمجال الحضري، مما جعل أفرادها يستغنون عن العلاقات القرابية و إنشاء علاقات اجتماعية جديدة مع الجماعات الحضرية التي تخضع لمعايير الضبط الاجتماعي للمجتمع الحضري بالإضافة إلى دلك الميول إلى الفردانية و الاستقلالية في جميع مجالات الحياة. و قد صاحب هدا التغير تحول الأنماط الأسرية خاصة بنيتها و وظيفتها الأسرية و الاجتماعية و أصبحت ذات بنية نووية تتكون من الأب و الأم و الأبناء حيث ارتبطت وظيفة أفرادها بالوظائف الاجتماعية الحضرية و أصبحت الأسر تهتم بتعليم أطفالهم و نجاحهم في مسارهم الدراسي، بالإضافة إلى دلك خروج المرأة إلى العمل غير الكثير من السلوكيات الاجتماعية و الأدوار الاجتماعية و الأسرية.

م. حسن، 1981، "الاسرة و مشكلاتها"، دار النهضةالعربية للطباعة و النشر، بيروت- لبنان.

و قد حظيت المرأة بمكانة اجتماعية مميزة داخل الأسرة النووية و نظرا لتعدد الحاجيات الأسرية و الاجتماعية في الوسط الحضري، أصبحت المرأة تتشارك مع الرجل في المسؤولية و النفقات الأسرية و الاجتماعية و قد اثر دلك على حياتها و سلوكها الاجتماعي و الأسري خاصة على سلوكها الإنجابي و مع تطور وسائل منع الحمل أصبح من السهل تحديد عدد الأطفال المرغوب إنجابهم و تنظيم الفترة بين الولادات.

و في نفس السياق عرفت المدينة الجزائرية تغيرات و تحولات مست كل المجالات الاجتماعية و الاقتصادية و التي أدت إلى ظهور أنماط حياتية و سلوكيات اجتماعية جديدة شملت جميع المستويات الاجتماعية و الجماعات المحلية.(م. بوتفنوشت، 1984) بحكم الظروف التاريخية التي عاشتها الجزائر و من خلال الدراسات الاجتماعية التي اهتمت بالتطور التاريخي و الاجتماعي للبنية الاجتماعية و نمط حياة الأسرة الجزائرية يظهر جليا أن أصل المجتمع الجزائري هو مجتمع ريفي اعتمد على الفلاحة و الرعي يسوده النظام القبلي و الملكية الجماعية للأملاك العقارية و الفلاحية، و لكن لم يستمر هدا النظام الاجتماعي في عهد الاستعمار الفرنسي حيث استعمل كل الطرق و شرع عدة قوانين لتفكيك النظام القبلي و بدأ دلك مند سنة 1830 حيث قام الاستعمار الفرنسي بمصادرة الأراضي التي كانت تابعة للسلطات التركية.

و في عام 1844 تم إصدار أمر بتشريع قوانين تخص عقود التملك للأراضي الزراعية والعقارات و بعد دراسة الاستعمار الفرنسي للنظام القبائلي و دراسة نظام الملكية العقارية حيث يقوم النظام القبلي على الملكية الجماعية للأراضي الفلاحية و الأملاك العقارية و أنها لا تباع و لا تشترى، الأمر الذي جعل الفرنسيين يفكرون في تشريع قوانين لتفكيك العشائر و إضعاف النظام القبلي حيث قام بإصدار قانون "سيناتوس كونسيلت"في يوم 12-04-1863 و الذي نص على تحويل الأراضي القبلية التابعة للملكية الجماعية إلى وحدات عقارية تابعة للملكية الفردية مع حرية التصرف فيها و إمكانية بيعها، يعتبر هدا القانون خطوة مهمة في إضعاف النظام القبلي و تفكيك الروابط و العلاقات الاجتماعية و العائلية التي كانت قائمة على الملكية الجماعية.

و بهدف القضاء على النظام القبلي و توسيع الفجوة بين أفراد المجتمع الجزائري قامت فرنسا بإصدار مشروع "فارنييه" في 26-07-1873 و الذي شمل عدة نصوص قانونية أهمها إعادة كتابة كل عقود الملكية العقارية باللغة الفرنسية. فقد عمل الاستعمار الفرنسي مند دخوله الجزائر على تفكيك المجتمع الجزائري و سلبه ممتلكاته و محو ثقافته و طمس عاداته

- أنظر : م. حسن المرجع نفسه.

- م. بوتفنوشت، 1984، "العائلة الجزائرية، التطور و الخصائص، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

-A. Tocquville, 2003, « Sur l'Algérie », Edflammarion, p49.

و تقاليده، و هدا ما أكده "أليكسيس دوتوكفيل" لما قال بأن: "الجزائر بلد جميل، يجب أن نجعل من هؤلاء العرب المستقلين يعتادون على رؤيتنا نتدخل في شؤونهم الداخلية...، إن الفرنسيين قاموا بتمزيق و حرق كل الوثائق المكتوبة و الدفاتر الإدارية الأصلية و أي شيء آخر بإمكانه أن يربط هؤلاء بما كان موجودا قبلنا ... و لقد حطمنا الكثير من الشوارع في الجزائر بهدف إعادة بناءها على طريقتنا و منحناها أسماء فرنسية اتفقنا على إبقاءها لنستمر"(1)

من خلال ما سبق ذكره يظهر جليا أن التحولات الاجتماعية و الأسرية التي عرفها المجتمع الجزائري بدأت مند عهد الاستعمار الفرنسي حيث تواصلت سلسلة التحولات الاجتماعية و الأسرية بعد الاستقلال و دلك بفعل التمدن القوي و الحراك التنقلي الذي عرفته المدن الجزائرية، خاصة وقد ساهم العمل المأجور و السكن الحضري على تلاشي الروابط الأسرية و تفكك البنية الأسرية و بالتالي ظهور الأسرة النووية حيث ارتبطت هده الأخيرة بعدة عوامل اجتماعية، اقتصادية و ثقافية و ارتبطت خاصة بالبيئة الحضرية و نظامها الاجتماعي.

- ع. حميدي باشا، ل. رزوقي، 2010، "المنازعات العقارية"، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر

(1): A. Tocquville, 2003, « Sur l'Algérie », Edflammarion, p49.

(2): P. Bourdieu, 2010, « Sociologie de l'Algérie », Ed puf.

تعتبر مدينة وهران من المدن الحضرية الكبرى ذات نسيج حضري متنوع و طابع عمراني عصري يعكس حياة اجتماعية وثقافة أجنبية لمجتمعات عاشت بهده المدينة عن طريق الحركات الاستعمارية، نظرا لموقعها الاستراتيجي و الجيوسياسي، كانت تعتبر همزة وصل بين القارة الأوروبية و القارة الإفريقية فقد تعرضت مدينة وهران للاستعمار الاسباني، العثماني و الاستعمار الفرنسي.

الدراسة الحضرية و الاجتماعية لهده المدينة تسمح بمعرفة الأنماط الثقافية والاجتماعية للمجتمع المحلي لأن السلوك الاجتماعي والثقافي يتأثر بالمجال الحضري و خاصة بالمجال السكني، تاريخ وهران حافل بالأحداث، استقرت بهده المدينة عدة مجتمعات من أصول مختلفة تاركة بصماتها في الفضاء الحضري و السكني، يمكن التمييز بين فترتين مهمتين في تاريخ مدينة وهران، تمتد الفترة الأولى مند عام 903 حتى عام 1830 خلال هده الفترة كانت مدينة وهران تحت سيطرة الأسبان و الأتراك، تتلخص أهم أحداث هده الفترة في النقاط التالية:

استقر الأسبان بوهران مند عام 1509 حتى عام 1708 و التي استمرت قرابة قرنين من الزمان، قام الأسبان بإنشاءات عمرانية جديدة بعد هدم المدن الإسلامية التي بناها المسلمون الأتراك و التي تميزت بشكلها الهندسي و زخرفتها المعمارية الإسلامية، أما الإنشاءات المعمارية الاسبانية فقد تميزت بشكلها الهندسي القائم على أسلوب الحضارة الاسبانية و القائم على الجانب الدفاعي الذي يجعلها مهيأة لأي هجوم خارجي، فقد بنيت بطريقة مميزة تضمن

الاستقرار و الأمن لسكانها من خلال تشييد الحصون و التي لا تزال موجودة على مستوى البنايات القديمة مثل: حصون مرسى الكبير و حصون سانتا كروز. (ه.تركي، 2004)

بعد هده الفترة تعرضت مدينة وهران للاحتلال الفرنسي و الدي دام قرابة قرن ونصف قرن من الزمان، خلال هده الفترة عرفت مدينة وهران حركة حضرية و امتدادات حضرية كبيرة من خلال تشييد مباني جديدة على الطراز الأوروبي و تطور عمراني كبير لم تشهده المدينة من قبل خلال فترة (1840-1901)، ارتفاع عدد الوافدين الجدد (السكان الفرنسيون) عاملا رئيسيا في هده الديناميكية الحضرية بهدف إسكانهم و توفير حاجياتهم الاجتماعية وفقا لنمط حياتهم و عاداتهم و هدا ما ميز الشكل الحضري للمدينة الجديدة للسكان الفرنسيين خلال الفترة (1870-1900). (ه. تركي، 2004)

كانت مدينة وهران المدينة المميزة للفرنسيين فقد استقروا بها لفترة طويلة و تركوا تراثا غنيا على مستوى المباني و الأماكن التي عاشوا فيها و الذي لا يزال موجود و يمكن ملاحظته من خلال الشكل المعماري و الزخارف الهندسية في جدران و سقوف المنازل و المسارح و في بعض الكنائس الموجودة حتى يومنا هدا، كلها تم بناؤها وفقا للمعايير الأوروبية، هدا التنوع الحضري و الثقافي المكتسب من طرف المجتمعات التي عاشت بهده المدينة مما جعلها تتميز بنمط اجتماعي عصري و جاذبية حضرية قوية. (ه. تركي، 2004)

2. مدينة وهران بعد الإستقلال

عرفت مدينة وهران ظاهرة تمدن قوية مند فجر الاستقلال و التي تميزت بعوامل و مراحل مختلفة، تمتد الفترة الأولى من سنة 1962 إلى غاية سنوات السبعينات، خلال هده الفترة كانت مدينة وهران شبه خالية من السكان و عدد كبير من السكنات كانت شاغرة بالإضافة إلى توفر مناصب عمل و توفر كل المرافق الضرورية للحياة من مستشفيات و مؤسسات تعليمية و مؤسسات اقتصادية و غيرها، و لكن بعد هده الفترة إلى غاية سنوات الثمانينات أصبح النزوح الريفي يشكل خطرا على البيئة الحضرية حيث ارتفع عدد السكان و نفدت الحظيرة السكنية التي كانت شاغرة، فكانت أزمة السكن من أبرز المشاكل التي طرحت و التي لا تزال مطروحة إلى يومنا هدا فانتشرت البنايات الفوضوية في المدينة و ازدادت معاناة السكان مع تأخر المشاريع التنموية و السكنية خاصة مع الأزمة الاقتصادية و انخفاض أسعار البترول خلال سنوات الثمانينات، بعد هده الفترة ازدادت ظاهرة التمدن في الارتفاع حيث تميزت بالسرعة و الانتشار عبر كل أرجاء المدينة خاصة على مستوى المناطق الفلاحية و المناطق المحيطة بالمدينة بسبب الأوضاع الاجتماعية و السياسية التي عرفتها البلاد خلال فترة التسعينات (العشرية السوداء)، (ع. بن جليد، 2010).

تظهر المعطيات الاحصاءية لسكان مدينة وهران مند عام 1966 تاريخ أول تعداد للسكان والسكن حتى إحصاء سنة 2008 نموا سريعا للسكان، بلغ عدد سكان مدينة وهران 451258 خلال سنة 1966 استمر النمو السكاني في الارتفاع ليبلغ 1453152 نسمة في سنة 2008، لم يتراجع عدد سكان مدينة وهران عن النمو و حسب المعطيات الاحصاءية فقد بلغ عدد سكانها 1643000 نسمة في سنة 2019 كما هو موضح في الجدول رقم 1.

الجدول رقم 1 : عدد سكان مدينة وهران

السنوات	1966	1977	1987	1998	2008
عدد السكان	451258	682560	924160	1213839	1453152
السنوات	2010	2013	2015	2017	2019
عدد السكان	1464000	1524000	1567000	1604000	1643000

Source : Annuaire statistique de l'Algérie résultat des recensements de 1966 jusqu'à 2008, et Collection statistique n°66, démographie : Projection de la population 1992-2020.

نظرا لموقعها الاستراتيجي و المستقطب جعلها تحتل المراتب الأولى ضمن المدن الأكثر تحضرا و الأكثر استقطابا للسكان حيث احتلت مدينة وهران المرتبة الثانية بعد الجزائر العاصمة خلال فترتين إحصائيتين متتاليتين(1987، 1998)، بلغ معدل التمدن سنة 1987 (86.56 ‰) و في سنة 2008 ارتفع معدل التمدن في وهران الى غاية (92.42 ‰)، يعتبر النمو الديمغرافي و النزوح الريفي عاملان رئيسيان في ارتفاع معدل التمدن حيث سجل المجمع الحضري لوهران أعلى معدلات التحضر.

شكل النمو السكاني السريع و خاصة الزحف العمراني الغير قانوني مجموعة من العراقيل فيما يخص تنفيذ مشاريع التنمية و بناء السكنات، حيث شمل التوسع الحضري لمدينة وهران أربع مناطق حضرية، بئر الجير، وهران، السانيا، و سيدي الشحمي، و التي تقدر مساحتها حوالي 25.057 هكتار منها 8800 هكتار قابلة للتوسع العمراني بنسبة 35% أما باقي المساحة و التي يقدر ب 65% تمثل غابات و أراضي زراعية، كما هو موضح في الجدول الموالي (جدول رقم 2).

الجدول رقم 2: توزيع الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة حسب نوع الملكية في المجمع الحضري لوهران.

البلديات	المساحة الكلية (هكتار)	المساحة المستغلة (هكتار)	أراضي عمومية		أراضي خاصة	
			هكتار	%	هكتار	%
وهران	6400	1010.34	719.09	71.17	291.25	28.82
السانيا	5200	2054.24	1947.78	94.81	106.46	5.18
بئر الجير	4035	2617.02	2298.36	87.82	318.66	12.17
سيدي الشحمي	9422	5019.44	4555.14	89.46	536.3	10.53
المجموع	25057	10773.04	9520.37	88.37	1252.67	11.62

المصدر: PDAU 1998

3. دراسة سكان المجمع الحضري لوهران:

بدأ التوسع الحضري على مستوى المجمع الحضري لوهران انطلاقا من عام 1970 من خلال توزيع قطع أراضي جماعية من طرف السلطات العامة (المجلس الشعبي البلدي) و استمرت هده العملية إلى غاية عام 1982، بعد هده الفترة لم تتوقف عملية التوسع الحضري حيث عرفت ارتفاع سريعا للسكان، فقد كان المجمع الحضري لوهران منطقة إعادة إسكان لسكان الأحياء القديمة لمدينة وهران حيث سجلت بلدية وهران انخفاضا في عدد سكانها خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى غاية 2008 حسب الدراسات الإحصائية، و قد استقبل أيضا المجمع الحضري لوهران السكان الوافدين من خارج ولاية وهران خاصة أثناء فترة التسعينات (العشرية السوداء)، أفرزت الحركة السكانية استقرار عدد كبير من السكان بمجمع وهران بطريقة قانونية و غير قانونية، حيث احتلت بلدية بئر الجير المرتبة

الثانية بعد بلدية وهران خلال الفترتين الإحصائيتين 1998 و 2008 من حيث عدد السكان فقد عرفت بلدية بئر الجير توسعا عمرانيا سريعا خلال السنوات الأخيرة، بلغت نسبة سكان بلدية وهران 61.78 % من مجموع سكان المجمع الحضري خلال سنة 2008. (بن قادة .س، 2001)

شهدت منطقة سيدي البشير أيضا تكتل شبه حضري و ديناميكية اجتماعية وحضرية مند سبعينات القرن الماضي و الذي كان في الأصل منطقة ريفية "دوار"، يرجع هدا التجمع السكاني إلى النزوح الريفي الجماعي بحكم القرب المكاني من منطقة العمل (المنطقة الصناعية لمنطقة أرزيو) و الموقع الاستراتيجي الذي تحتله حيث تمت عمليات توزيع أراضي للإسكان مند السبعينات إلى غاية سنوات الثمانينات في إطار إعادة إسكان سكان الأحياء القديمة وتسوية أوضاع الأفراد المقيمين في السكنات الفوضوية، كان التوسع العمراني في سيدي البشير سريعا جدا مقارنة ببئر الجير، فقد بلغ معدل النمو السكاني السنوي لبئر الجير 4.45 % سنويا خلال الفترة 1977/ 1987 و في سيدي البشير بلغ معدل النمو السكاني 10.8 % سنويا خلال نفس الفترة من أهم أسباب التوسع السريع لمنطقة سيدي البشير و ، فقد شمل التوسع الحضري لمنطقة سيدي البشير توسعا قانونيا و توسعا غير قانونيا. (د. بن شهيدة و أ. بن جليد، 1995)

الجدول رقم 3 : عدد سكان المجمع الحضري لوهران

البلديات	عدد السكان			معدل الزيادة السنوي	
	1987	1998	2008	98/87	08/98
وهران	612240	634106	609014	0.32	0.4-
بئر الجير	20742	73029	152151	12.12	7.61
السانيا	34749	64797	96928	5.82	4.10
سيدي شحمي	17011	58857	104498	11.94	5.90
المجمع	693577	844426	985754	1.80	1.56

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

تعتبر بلدية وهران عاصمة الولاية، تبلغ مساحتها 6400 هكتار حيث (71.17%) منها هي مساحات عامة و (28.82%) تشمل مساحات خاصة، تمثل منطقة المجمع الحضري لوهران جزءا مهما من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة، حيث تم التوسع الحضري على حساب هده الأراضي الزراعية من خلال برامج التنمية و التخطيط الحضري و من أهم هده المخططات المخطط الرئيسي للتنمية و التخطيط الحضري (PDAU) و مخطط شغل الأراضي (POS) حيث يتم التخطيط العمراني و الانجاز السكني وفقا لنصوص تشريعية و نصوص قانونية بهدف حماية الأراضي الزراعية و البيئة الحضرية من التوسعات العمرانية من خلال تحديد شروط تطبيق المشاريع العمرانية و تعيين الأراضي المخصصة لانجاز المشاريع السكنية و التنموية.

4. وسائل التوجيه و التخطيط العمراني:

أول أداة في التخطيط الحضري اعتمدتها الجزائر بعد الاستقلال هو المخطط الحضري الرئيسي (PUD) و المخطط الرئيسي للتهيئة الحضرية (PDAU)، تم إنشاء هدا المخطط خلال الفترة الاستعمارية انطلاقا من مخطط قسنطينة عام 1959، يتمثل الدور الأساسي للمخطط الرئيسي للتهيئة الحضرية (PDAU) في تنظيم استخدام الفضاء الحضري، توجيه مشاريع تطوير المجال الحضري، تعريف المخططات العمرانية، الحفاظ على الأراضي الزراعية و المناطق الحساسة و الطبيعية و حماية التراث التاريخي.

جاء مخطط شغل الأراضي (POS) لتحديد الحقوق التشريعية للبناء و حماية الأراضي الزراعية من الزحف العمراني و التوسع الحضري، و كذلك من أجل الحفاظ على الشكل المورفولوجي للنسيج العمراني من خلال تحديد العناصر القاعدية و المكونة لنمو المدينة بمقاييس متوازنة، و يتم دلك بموجب الشروط الرئيسية للتنمية و تخطيط المدن التي تم تحديدها في القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المتعلق بالتنمية و التخطيط العمراني و الذي ينص على ما يلي :" وفقا لأحكام (PDAU)، تحديد خطة استخدام الأراضي بالتفصيل للقطاعات المعنية، و حقوق البناء و التنظيم الحضري، يحدد أيضا الحد الأدنى و الحد الأقصى لجودة البناء و أنواعه المصرح بهم بالإضافة إلى التصريح باستخداماته، كما يحدد أيضا القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للإنشاءات و المساحة العامة للبناء، و أيضا المساحات الخضراء و المساحات المحجوزة للأشغال العامة و المنشآت ذات النفع العام، و كذلك طرق و خصائص الممرات و الأحياء و الشوارع و المعالم و المواقع المراد حمايتها... لتجديد و إعادة هيكلة و تحديد موقع الأراضي الزراعية التي يجب الحفاظ عليها و حمايتها " (مخطط التنمية و التهيئة الحضرية قانون رقم 90-29).

وفقا للنصوص القانونية و التنظيمية للتخطيط الحضري فان كل أدوات التخطيط الحضري و التنمية يجب أن تخضع للدراسة و تمر بمراحل و إجراءات إدارية، لأنها يمكن أن تشمل بلدية واحدة أو أكثر و لهدا من الضروري تنفيذ الروابط الوظيفية للخطة الرئيسية (PDAU)

للتنمية و تخطيط المدن و خطة شغل الأراضي (POS) من خلال مداولات المكاتب الشعبية التابعة للبلدية، إن نشر هده المداولة في مقر المجلس الشعبي البلدي إلزامي لمدة شهر واحد، و بعد هده المرحلة يقوم رؤساء المجالس الشعبية البلدية بإجراء تحقيق خلال فترة خمسة و أربعين يوما (45) و ادا كانت هناك نقاط مهمة تستحق المراجعة و أخدها بعين الاعتبار في نتائج التحقيق العام، و بدلك يتم تعديل وحدة المخطط التنمية و التطور الحضري (PDAU) و إرسالها إلى الجهات الإدارية المعنية للموافقة عليه، فادا كان عدد سكان البلديات اقل من 200000 نسمة تتم الموافقة على مخطط التنمية و التطور الحضري (PDAU) من طرف الوالي، و ادا كان عدد السكان اكبر من 200000 نسمة و اقل من 500000 نسمة تتم الموافقة على مخطط التنمية و التطور الحضري من طرف وزير التخطيط مع الوزراء المعنيين بقطاع التنمية الآخرين.

و لكن بعد تبني النظام الليبرالي عرف قطاع السكن نشاطا جديدا من خلال إعادة هيكلة سياسة السكن وفقا لقواعد النظام الرأسمالي فأصبحت مشاريع البناء تخضع لقواعد العرض و الطلب، بالإضافة إلى دلك فقدت البلديات جميع حقوق الإدارة المباشرة التي كانت تتميز بها وفقا للقانون رقم 90-08 المؤرخ في 7 ابريل 1990 المتعلق بالبلديات بخصوص محافظة أراضيهم لصالح وكالات الأراضي وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 90-405 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990 الذي يحدد شروط إنشاء و تنظيم الوكالة المحلية لإدارة وتنظيم الأراضي الحضرية. (أ. سعيد، 2005)

5. دور السلطات المحلية في التهيئة العمرانية:

تتكون السلطات المحلية من ثلاث فئات مهمتها الأساسية هي التقرير و التنفيذ لبرامج التنمية و التخطيط الحضري و كل ما يخص البرامج التنموية للمجتمعات المحلية و الفئات الاجتماعية، الدولة هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن إعداد المشاريع التنموية لمختلف مناطق الوطن و الفاعل الرئيسي في القرارات المركزية، و لكن في بعض الأحيان تكون القرارات التي تتخذها السلطات المركزية بعيدة عن الواقع بحكم اختلاف المناطق من حيث البنية الحضرية و قيمة حاجيات السكان لأن التوزيع السكاني عبر التراب الوطني غير متوازن، حيث أغلبية السكان يعيشون في المناطق الساحلية، على سبيل المثال القرار الذي أصدر من طرف السلطات العليا خلال الثمانينات فيما يخص إنشاء 200 سكن سنويا و كان موجها لكل بلديات الوطن و لكن حاجيات هده البلديات تختلف من حيث الكثافة السكانية و حصص طلبات الإسكان، نعلم جيدا أن المناطق التي توجد فيها أكثر البلديات اكتظاظا بالسكان هي تلك التي تقع في الشمال الساحلي من الوطن ثم هناك الهضاب المرتفعة و في الدرجة الثالثة هناك مناطق جنوب الصحراء الكبرى حيث حجم السكان منخفض. (المرسوم التنفيدي رقم 86-04)

هده النظرية القانونية و ليست الواقع، في الواقع هناك رهانات و صراعات و حتى أشكال عنف من طرف الفاعلين سواء في الدولة و في المجتمع، و عليه فإن الشبكات المحلية الغير رسمية و الوطنية أجهضت التخطيط الحضري و إن كان مستوحى من القانون الليبرالي الفرنسي.

و هنا تكمل المهام الرئيسية للسلطات المحلية، تتكون هده الأخيرة من مؤسسات إدارية أساسية يقوم بتشكيلها المجلس الشعبي الولائي برئاسة الوالي و هي البلدية تحت إشراف رئيس البلدية و مجلس الشعبي البلدي (APC). (س. بوزيان و أ. ايت عميرات، 2009) أعضاء المجالس الولائية و البلدية يتم انتخابهم من قبل السكان المحليين، و مهمتهم هي تمثيل المواطنين و التعبير عن احتياجاتهم و معاناتهم من سكن وبطالة ....الخ. بالإضافة إلى دلك حق مشاركة المواطنين في مشاريع التخطيط و تنظيم الخطط التنموية المختلفة على المستوى المحلي حق مشروع في القانون، وفقا لقانون السلطات المحلية لعام 2012 و وفقا للمادة 2 و التي تنص على أن:" البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية و مكان ممارسة المواطنة. و يشكل الإطار العام لمشاركة المواطنين في إدارة الشؤون العامة".

يتمثل الدور الأساسي للبلدية في توعية المواطنين و إشراكهم في إدارة الشؤون العامة من أجل القيام بعمل تعاوني مع السلطات المركزية في تنظيم و إدارة مشاريع تطوير الأراضي لجميع القطاعات، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية أو البيئية، كما أنه من المشروع عرض العمل الذي قام به المجلس الشعبي البلدي و المجلس الشعبي الولائي أمام المواطنين لإعلامهم.

تستفيد البلدية من ميزانية مالية تقدمها الدولة، يقدر حجم الميزانية حسب قيمة المشاريع التنموية المبرمجة، اعتمادا على مختلف الاحتياجات الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية و السياسية بالنسبة للمواطنين المقيمين بالمنطقة، و لكن في الواقع يعتمد اتخاذ القرار على موقف المستفيدين و الدين هم صناع القرار الدين يملكون الصلاحية القانونية و القدرة الشرعية على اتخاذ هدا النوع من القرارات، وفقا لمصالحهم الشخصية و العائلية، مستغلين بدلك منصبهم الإداري و مسؤوليتهم و خاصة من خلال تطبيق النصوص التشريعية.

6. السياسة السكنية في الجزائر

تعتبر السياسة السكنية من العناصر الهامة في قطاع السكن نظرا للدور الذي تلعبه في التخطيط و برمجة المشاريع السكنية قصيرة المدى، متوسطة المدى و بعيدة المدى وفقا لحاجيات السكان و النمو الديمغرافي، فهي عبارة عن "جملة من التدابير المباشرة و الغير المباشرة بقصد التأثير الكمي و النوعي على السلوك الديمغرافي و على الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية للسكان و في إيجاد التوازن بين المتطلبات السكانية و التنمية المستدامة و مقاييس السعر و الكمية المحددة."(1).

يصنف السكن ضمن الحاجيات الضرورية و الأولية للفرد و الأسرة و لهدا السبب أولت الدولة الجزائرية أهمية كبيرة لقطاع السكن عن طريق تبني سياسات سكنية و برامج تنموية بهدف القضاء على أزمة السكن و على السكنات القصديرية و الفوضوية المنتشرة في المدن الكبرى، فقد مرت السياسة السكانية بمراحل عديدة.

تميزت حركة السكان خلال فترة ما بعد الاستقلال بنزوح ريفي كثيف نحو المناطق الحضرية خاصة المدن الكبرى كالجزائر العاصمة، وهران و قسنطينة، مما استدعى الأمر إلى إصدار قوانين بهدف حماية الحظيرة السكنية الشاغرة و المهجورة من طرف الفرنسيين، و كان أول نص قانوني بخصوص قطاع السكن المرسوم رقم 102-66 الذي نص بإدماج هده الحظيرة السكنية ضمن أملاك الدولة، إلى غاية سنة 1981 تم التنازل عن أملاك الدولة وفقا للمرسوم رقم 81-01 بتاريخ 01 فيفري 1981 و الذي نص على بيع أملاك الدولة.

شملت السياسة السكنية برامج و مشاريع تنموية بخصوص بناء سكنات جديدة و ترميم و صيانة الحظيرة السكنية وفقا لما جاء به دستور 1964 و الذي دعى إلى القضاء على الأحياء القصديرية و ضمان حياة كريمة للمواطن، مر قطاع السكن بعدة مراحل نلخص أهم هده المراحل فيما يلي:

فترة ما بعد الاستقلال 1960-1966 أهم ما تميزت به هده الفترة هو الاهتمام بالمشاريع السكنية التي تم الشروع في إنجازها قبل الإستقلال و لكن لم تكتمل، أهمها مخطط قسنطينة عام 1958 و الدي كان يشمل عدة نشاطات تهتم بإدماج الجزائريين في النمو الحاصل من تعليم، سكن اجتماعي، كهرباء و ماء و إدماج في العمل...إلخ. و على اثره أنجزت سكنات من نفس النوع بأدنى تكلفة و أدنى نوعية. عرف قطاع السكن خلال هده الفترة عجزا كبيرا في تلبية حاجيات السكان الشيء الذي زاد من الوضع تأزما هو ارتفاع الطلب بسبب ارتفاع

الضغط الديمغرافي على المناطق الحضرية و لإدراك هدا النقص تمت برمجة مخططات و مشاريع سكنية أهمها:

المخطط الخماسي الأول (1980-1984): برمجة 450000 مسكن و لكن لم يتم بناء إلا 135000 مسكن منها بسبب العجز المالي و سوء التسيير و نقص الخبرة في هدا المجال و نقص مواد البناء و نقص مكاتب الدراسات مما استوجب إعادة النظر في السياسة السكنية عن طريق الاعتماد على إمكانيات و سبل جديدة لإدراك التأخر في إنشاء السكنات و القضاء على العجز من خلال برمجة 100000 مسكن سنويا و إنشاء مصانع لإنتاج مواد البناء (اسمنت، حديد و ياجور) و لكن رغم المجهودات المبذولة لتحسين الأوضاع و التسريع في انجاز المشاريع لم تتجاوز قيمة الانجاز للمخطط الخماسي الأول (1980-1984) 62% من مجموع السكنات المبرمجة.

(1) : AIT AMMAR Karim, 2001, « Le financement de la construction de logement en Algérie » , mémoire fin d'étude, école national d'administration ,Alger.

- جويدة عميرة، 2005، "انعكاسات النمو الديمغرافي على الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر"، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث و الدراسات الإنسانية، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر ص 70-80.

- صالح صالحي، 1999، "الاهداف الاساسية لصندوق النقد الدولي و هيكله التنظيمي"، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البحوث و الدراسات الانسانية، ص 124.

نظرا للأوضاع المزرية التي عرفها قطاع السكن أثناء هده الفترة (1980-1984) قامت الهيئات المعنية بتحويل مؤسسات البناء التابعة للوزارة إلى السلطات الولائية من خلال إنشاء مؤسسات بناء مثل:

SONATIB، DNC، ECOTEC

و التي تم تحويلها إلى القطاع الخاص سنة 1998 حسب المرسوم رقم 98-95 بسبب سوء التسيير حيث ازدادت الأوضاع تأزما مع انخفاض أسعار البترول خلال فترة الثمانينات مما أدى إلى تراجع نسبة الإنجاز و التي لم تتجاوز 157200 مسكن خلال فترة (1985-1986). في ظل هده الظروف أصبح القطاع عاجزا على تلبية حاجيات السكان حيث لم تتجاوز نسبة الانجاز 50% من المشاريع المبرمجة.

الفترة 1987-1989 تمت برمجة 193385 مسكن مقسمة إلى 98812 مسكن اجتماعي إيجاري و 13366 مسكن ترقوي و 81207 مسكن ريفي و لكن ظل القطاع دائما يعاني من الصعوبات و العراقيل رغم المحاولات و المجهودات المبذولة إلا أن الأزمة الاقتصادية (انخفاض أسعار البترول) و الأحداث السياسية التي عرفتها الجزائر أثناء هده الفترة (أحداث أكتوبر 1988 و العشرية السوداء) أترث على قطاع السكن سلبا مما أدى إلى تراجع نسبة الانجازات السكنية، إلى غاية سنة 1995 عرف القطاع ديناميكية بفضل ارتفاع أسعار البترول.

خلال هده الفترة (فترة التسعينات) عرف القطاع انتعاشا حيث تم الاعتماد على طرق جديدة و استراتيجيات تنموية متعددة تميزت بمجموعة من المحددات و الشروط مثل:

- مساعدة الفئات ذات الدخل الضعيف عن طريق التمويل، تمويل البنوك مشاريع السكن و إنشاء الصندوق الوطني (LNC) سنة 1991.

-اعتماد طرق جديدة للإيجار و البيع (طريقة البيع بالإيجار).

تميزت السياسة السكنية خلال هده الفترة بالتنوع و التعدد معتمدة في دلك على قيمة الأجر الشهري لرب الأسرة و للفئات المستفيدة بالإضافة إلى شروط أخرى تسمح بتصنيف الفئات ذات الأولوية و الأكثر استحقاق للسكن، حيث تم تصنيف أنواع المساكن المبرمجة للانجاز كمايلي:

1.6 . سكنات بيع بالإيجار (عدل):

صيغة البيع بالإيجار هي سياسة جديدة تبنتها الدولة عن طريق إنشاء وكالة وطنية لتحسين و تطوير السكن (وكالة عدل)، يتم برمجة وانجاز المشاريع السكنية بصيغة سكنات بيع بالإيجار (عدل) من طرف الوكالة الوطنية لتحسين و تطوير السكن و يشترط في الفئة المستفيدة من هده السكنات أنها لم يسبق لها أن استفادت من سكن اجتماعي أو قطعة أرض أو دعم مالي من طرف الدولة حيث يتم مساعدتها بمبلغ مالي من طرف الدولة، هده الصيغة من المساكن موجهة للفئات ذات الدخل الشهري أكثر من 24000 دج و أقل أو يساوي 6 مرات

الدخل الوطني القاعدي و يشترط أيضا الإستفادة لأحد الزوجين فقط، حيث تتم الاستفادة من السكن الإيجاري مرة واحدة و يتم دفع المساهمة الأولى بنسبة 25% من سعر المسكن أما المبلغ المتبقي من ثمن المسكن يتم تسديده بالتقسيط (شهريا) لمدة لا تتجاوز خمسة و عشرون سنة (25 سنة) و قبل بلوغ المستفيد 70 سنة و يمكن تجاوز هدا الشرط الأخير في حالة تعهد المستفيد بتسديد المبلغ الكامل للمسكن قبل بلوغه 70 سنة أثناء دفعه للمساهمة الأولية للمسكن حيث يمكن لأي مستفيد من السكن الإيجاري أن يدفع الأقساط الشهرية بصفة مسبقة و عند الانتهاء من تسديد ثمن المسكن يتم إنشاء عقد شراء المسكن بين الوكالة الوطنية لتحسين و تطوير السكن (وكالة عدل) و المستفيد و بالتالي يصبح السكن ملكية المستفيد.

تميزت برامج سكنات البيع بالإيجار بالاعتماد على نوع موحد من البنايات (عمارة) و هدا عبر كل أرجاء الوطن، إد تختلف الشقق من حيث عدد الغرف (F3 و F4) و المساحة أيضا، تبلغ مساحة الشقة نوع (703 (F مترا مربعا و تبلغ مساحة الشقة نوع (854 (F مترا مربعا، تتكون كل شقة من غرفة المعيشة و من غرفتين إلى ثلاث غرف نوم، مطبخ، حمام و مرحاض.

من أبرز انجازات الوكالة الوطنية لتحسين و تطوير السكن (وكالة عدل) مشروع بناء 55000 مسكن موزعة عبر التراب الوطني كما هو موضح في الجدول الموالي:

- جويدة عميرة، 2005، "انعكاسات النمو الديمغرافي على الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر"، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث و الدراسات الانسانية، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر.
- صالح صالحي، 1999، "الاهداف الاساسية لصندوق النقد الدولي و هيكله التنظيمي"، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البحوث و الدراسات الانسانية.

جدول رقم4: توزيع برنامج بناء 55000 مسكن في إطار البيع بالإيجار

الولاية	2001	2002	المجموع
الجزائر	6000	19000	25000
وهران	4000	1000	5000
قسنطينة	2500	1000	35000
عنابة	2500	1000	35000
بليدة	1500	1000	2500
بومرداس	1500	1000	2500
تيزي وزو	1000	500	1500
تيبازة	1000	1000	2000
ولايات أخرى	/	8500	8500
المجموع	20000	35000	55000

المصدر: وزارة السكن

عرفت مشاريع وكالة عدل مجموعة من الصعوبات والعراقيل خاصة التأخر في الانجاز و تسليم المساكن في آجالها المحددة مما استدعى الأمر إلى الاعتماد على مؤسسات أجنبية في بناء و إكمال المشاريع المبرمجة، أهم هده المؤسسات المؤسسة الصينية حيث ساهمت هده الشراكة في إدراك التأخر الذي عرفه المشروع في بداية الانجاز.

2.6 . السكن الإجتماعي التساهمي (LSP) :

ثاني سياسة إسكانية تبنتها الدولة و قطاع السكن هي سياسة السكن الاجتماعي التساهمي (LSP) بهدف تنشيط القطاع و مساعدة الفئات ذات الدخل المتوسط في الحصول على سكن، هده الصيغة السكنية موجهة إلى الفئات التي يتراوح دخلها ما بين 30000 دج و 60000 دج بالإضافة إلى الاستفادة من مساعدة الدولة بقرض مالي يتراوح بين 400000 دج و 500000 دج حسب الدخل الفردي، يشترط في المستفيدين من سكنات الاجتماعية التساهمية عدم الاستفادة من سكن أو قطعة ارض مهيأة للبناء أو مساعدة مالية من طرف الدولة من قبل.

أولت الدولة مهمة انجاز المساكن الاجتماعية التساهمية لوكالات ترقوية خاصة، فقد تم توجيه الأفراد المستفيدين من هده الصيغة السكنية مباشرة إلى الوكالات الترقوية الخاصة والتعامل يكون مباشرة مع هده الوكالات الترقوية عن طريق التسجيل و وضع الملفات السكنية و بعد دراسة هده الملفات تقوم الوكالة الترقوية بتحويلها إلى البنك الوطني للسكن

للحصول على المساعدة المالية، في حالة رفض الملف من طرف البنك الوطني للسكن لم يحصل المستفيد من المساعدة المالية و يتم إقصاؤه نهائيا من قائمة المستفيدين.

جدول رقم5: شروط المساعدة للبنك الوطني للسكن

الفئات	مستوى الدخل الشهري	مستوى المساعدة
1	أقل او يساوي 30000 دج	500000 دج
2	اكثر من 30000 دج و اقل من 48000 دج	450000 دج
3	اكثر من 48000 دج و اقل من 60000 دج	400000 دج

المصدر: وزارة السكن

جويدة عميرة، 2005، "انعكاسات النمو الديمغرافي على الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر"، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث و الدراسات الانسانية، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر.

Arrêté ministériel du 15 Mars 1998 abrogé et remplacé par l'arrêté ministériel du 15 novembre 2000, définissant les modalités d'application du décret exécutif N°94/308 du 4 octobre 1994.

3.6 . السكن الإيجاري العام:

جاء السكن الإيجاري العام في ظل سياسة القضاء على أزمة السكن و القضاء على السكنات الفوضوية و السكنات الهشة و الغير صحية، خصص هدا النوع من السكنات للفئات الاجتماعية المحرومة ذات الدخل الضعيف و التي لم يسبق لها أن استفادت من مساكن عامة و لا من قطع أراضي للبناء أو سكن ريفي أو دعم من طرف الدولة، شرط أن لا تقل مدة الإقامة عن خمس (5) سنوات و لا يتجاوز الدخل الشهري لرب الأسرة عن أربعة و عشرين ألف دينار جزائري (24000 دج).

تتكفل الدولة (وزارة الإسكان و العمران) ببناء السكنات العامة للإيجار عن طريق مكاتب التطوير و إدارة الممتلكات (OPGI)، تبعا للمرسوم التنفيذي رقم 08-142 المؤرخ في 11 مايو 2008 و الذي يحدد قواعد تخصيص المساكن العامة للإيجار.

4.6 . السكن الترقوي المدعم (PAL):

السكن الترقوي المدعم هو صيغة جديدة تبنتها وزارة الإسكان و العمران ضمن سياستها السكنية، و يتم انجازها من طرف مرقي عقاري، فهي موجهة للفئات الاجتماعية دوي الدخل المتوسط و المؤهلة للحصول على مساعدة الدولة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 26 شوال 1431 الموافق ل 5 أكتوبر 2010، و الذي من خلاله يتم تحديد قيمة التمويل و نوعه، أما شروط الاستفادة من السكن الترقوي المدعم لا تختلف عن الشروط

السابقة الذكر بمعنى لم يسبق للمستفيد من السكن الترقوي المدعم أن استفاد من سكن مدعم من طرف الدولة أو قطعة ارض أو دعم مالي من طرف الدولة، حيث تستفيد الفئات التي تتقاضى أجرا شهريا اقل من أو يساوي أربع مرات الأجر الوطني القاعدي من من مساعدة مالية من طرف الدولة قدرها 700000 دج، أما بالنسبة للفئة التي تتقاضى أجرا شهريا يفوق اربع مرات الاجر الوطني القاعدي تستفيد من تمويل قدره 400000 دج.

استفادت مدينة وهران من حصص سكنية خلال البرنامجين الخماسيين (2005-2009) و (2010-2014)، حيث تم انجاز 28983 وحدة سكنية خلال البرنامج الخماسي (2005-2009) و انجاز 72956 وحدة سكنية خلال البرنامج الخماسي (2010-2014)، تندرج هده البرامج السكنية ضمن مشروع بناء مليون و نصف مليون سكن الذي تبنته الدولة بهدف القضاء على أزمة السكن و السكنات الهشة و البناء الفوضوي خاصة في المدن الكبرى كمدينة وهران، الجزائر العاصمة، عنابة و قسنطينة، و لكن رغم النشاط الذي عرفه قطاع السكن و الانجازات الضخمة التي تم تحقيقها إلا أن نسبة الطلب على السكن بقيت مرتفعة و هدا بسبب ارتفاع ظاهرة التمدن و النزوح الريفي الذي عرفته المناطق الحضرية أثناء سنوات التسعينات (العشرية السوداء) مما أدى إلى انتشار البنايات الفوضوية على مستوى المناطق الحضرية و الاستقرار الغير قانوني على مستوى الأراضي الفلاحية بالإضافة إلى السكنات الهشة القديمة و المهددة بالانهيار.

جدول رقم 6 : عدد السكنات المنجزة

البرامج السكنية	عدد السكنات المنجزة
البرنامج الخماسي (2005-2009)	47286
البرنامج الخماسي (2010-2014)	70928
البرنامج الخماسي (2015-2019)	26388
المجموع	153442

المصدر: ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية وهران (OPGI)

خلال البرنامج الخماسي (2010-2014) تم انجاز 9419 وحدة سكنية بصيغة سكن ترقوي مدعم (LPA) حيث كلفت 52 وكالة عقارية ترقوية لانجاز هده السكنات من بين هده الوكالات 4 وكالات عمومية تابعة للوكالة الوطنية للتسيير و الترقية العقارية و 48 وكالة خاصة كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم 7: توزيع السكنات حسب الوكالات العقارية

الوكالات	عدد الوكالات	عدد السكنات المسجلة	المعدل
عمومية	04	5464	% 58.03
خاصة	48	3952	%41.97

المصدر: ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية وهران (OPGI)

عملية إنجاز هده السكنات عرفت تأخرا من طرف بعض الوكلاء العقاريين بسبب ظروف و مشاكل في التسيير و الانجاز، في حالة وفاة المرقي العقاري يتم تحويل المشروع إلى الورثاء الشرعيين لإتمامه أو تحويله إلى وكالة عقارية أخرى أما في حالة تأخر الانجاز يتم تحويل المشروع إلى مرقي عقاري آخر، تتم إجراءات تحويل مشاريع البناء من مرقي إلى مرقي آخر بقرار من طرف لجنة الأشغال و الدراسات التابعة للولاية (CTW).

حظيت دائرة بئر الجير بأكبر حصة سكنية في إطار برنامج السكن الترقوي المدعم (LPA) خلال الخماسي الثاني (2010-2014) بمجموع قدره 3902 وحدة سكنية، تليها دائرة قديل بحصة سكنية قدرها 300 سكن ترقوي مدعم، ثم دائرة السانيا بحصة سكنية قدرها 247 وحدة سكنية من نفس الصيغة كما هو موضح في الجدول الموالي.

جدول رقم 8: توزيع السكنات المنجزة حسب الدوائر و البلديات

الدائرة	البلدية	عدد السكنات
بئر الجير	بئر الجير	3902
عين الترك	العنصر	147
السانيا	سيدي الشحمي الكرمة السانيا	247
واد تليلات	واد تليلات	50
بوتلليس	مسرغين	193
قديل	قديل حاسي مفسوخ بن فريحة	300

المصدر: ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية وهران (OPGI)

أما السكنات العمومية الايجارية فقد تم توزيع 15930 سكن عمومي إيجاري خلال فترة 2014-2015 بهدف القضاء على أزمة السكن و السكنات الهشة، فمن خلال ما سبق ذكره فيما يخص الحصص السكنية التي برمجت خلال الخماسيين الأخيرين (2010-2014) و(2015-2019)، و من خلال الحصص السكنية التي تم توزيعها خلال سنتي 2014 و

المصدر: ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية وهران (OPGI)

2015 نلاحظ أن المشاريع السكنية عرفت ديناميكية و حيوية لم تعرفها من قبل و خاصة بعد إدراج القطاع الخاص في سوق العقار و مشاركته في انجاز المشاريع السكنية.

7 . الملكية العقارية في الجزائر:

يمثل النسيج العمراني في البيئة الحضرية عنصرا هاما يعكس المظاهر الاجتماعية للمجتمع المحلي و مختلف المستويات الاجتماعية و الحياتية للأفراد، و لهدا وجب الاهتمام به من خلال تشريع نصوص قانونية تحدد طبيعة الملكية و حقوق و واجبات المالكين بهدف الحفاظ على المنشآت السكنية من خلال حسن التسيير و التنظيم لها و أيضا من أجل الحفاظ على البيئة و نظافة المحيط الحضري.

و من أجل تحقيق دلك قام المشرع الجزائري بتشريع نصوص قانونية تحدد شروط الملكية المشتركة و الملكية الفردية و تحدد أيضا العناصر المشتركة الواجب الحفاظ عليها و حسن استغلالها، و قد جاء في القانون أيضا إلزامية تنظيم أعضاء و لجان تهتم بتسيير و استغلال الفضاءات الحضرية ذات الملكية المشتركة و دلك بالتنسيق مع الجماعات المحلية (البلدية).

المصدر: ل. طلبة، 2010، "الملكية العقارية الخاصة"، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع.

المصدر: ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية وهران (OPGI)

يعود تاريخ الاهتمام بالملكية المشتركة بالجزائر إلى الحقبة الاستعمارية حيث هناك نصوص قانونية تم إصدارها خلال فترة الاستعمار الفرنسي، من بين هده النصوص القانونية المادة رقم 664 من القانون المدني الصادر في 28-06-1938 و التي تنص على شروط تقسيم الأجزاء المشتركة و دلك على أساس التكاليف و النفقات الموجب دفعها، و بعد الاستقلال تم إصدار قوانين جديدة فيما يخص الملكية المشترك كالمادة رقم 1 الصادرة في سنة 1987 و التي من خلالها تم تقسيم النفقات الخاصة بالأجزاء المشتركة و التي تتمثل في التكاليف الخاصة بالأجزاء المشتركة و التي تشمل الأسطح، السلالم، الإنارة...الخ، و التكاليف الخاصة بتسيير الأجزاء المشتركة كالضرائب و نفقات الجمعيات العامة وغيرها، يلتزم المالكين الشركاء بهده النفقات و التي يتم تحديدها من قبل الجمعية العامة.

8 .أنواع الملكيات المشتركة:

تختلف الملكيات المشتركة من حيث طبيعة البناء و الإطار القانوني الذي يتم تحديده من خلال نصوص قانونية، فحسب التقسيم القانوني للأملاك العقارية هناك ثلاث أنواع من الأملاك، يتمثل النوع الأول في الأملاك الوطنية و التي تعود ملكيتها للدولة و تشمل كل العقارات الوطنية، أما النوع الثاني من الأملاك العقارية تتمثل في الأملاك الوقفية بمعنى الأملاك الغير مستغلة، و يشمل النوع الثالث الملكية الخاصة و تشمل هده الأخيرة كل الأملاك العقارية التي تعود ملكيتها إلى الأفراد.

و قد عرف المشرع الجزائري الأملاك العقارية و حدد أنواعها طبقا لنصوص قانونية، و حسب المادة رقم 638 من القانون المدني يعتبر العقار: " كل شيء مستقر بحيزه و ثابت فيه، و لا يمكن نقله من دون تلف فهو عقار، و كل ما عداه فهو منقول و يقسم إلى ثلاثة أقسام: أرض، نبات و منشآت".(ل. طلبة، 2010)

يتمتع مالك العقار بالملكية التامة و بحق التمتع به و حرية التصرف فيه، حيث تنقسم الملكية إلى ملكية فردية و ملكية مشتركة و الفرق بينهما هو أن الملكية الفردية تعود إلى ملكية الفرد الواحد أما الملكية المشتركة تعود ملكيتها إلى جماعة من الأفراد، فحسب المادة رقم 743 من القانون المدني تنقسم الملكية المشتركة إلى جزءين، الجزء الأول مقسم إلى أجزاء فردية يملكها الأفراد بصفة شخصية و تتمثل في المنازل، أما الجزء الثاني يشمل الأجزاء المشتركة حيث لا يحق امتلاكها أو استغلالها بصفة شخصية، فقد تم تحديد الأجزاء المشتركة في المادة رقم 745 من القانون المدني و المرسوم رقم 83-666 و التي شملت مايلي: الأرض، البساتين، الأفنية، أدوات التجهيز المشتركة، الأنابيب، الخزائن، مدخل العمارة، الأسطح، الرواق الخارجي و السلالم...الخ. (ل. طلبة، 2010)

المصدر: ل. طلبة، 2010، "الملكية العقارية الخاصة"، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع.

بالإضافة إلى دلك هناك نصوص قانونية أخرى جاءت في نفس السياق و التي من خلالها تم تحديد كيفية تسيير و استغلال الأجزاء المشتركة و لكن عدم تطبيقها ميدانيا تسبب في خلق فوضى حضرية، فحسب ما لاحظناه أثناء الدراسة الميدانية على مستوى الأحياء الحضرية الجديدة (حي الصباح و حي الياسمين) هو انعدام الوعي الحضري و جهل الأفراد بوجود قوانين تنظيمية، حيث أصبحت الأجزاء المشتركة تستغل لأغراض شخصية كاستغلال الرواق الخارجي للعمارة و إدماجه ضمن الجزء الفردي (السكن)، بالإضافة إلى دلك

الاستيلاء على الأقبية و الخزائن و غيرها من الأجزاء المشتركة مستغلة من طرف الأفراد لأغراض شخصية و مشاكل أخرى فيما يخص عدم دفع النفقات المشتركة مثل فاتورة الكهرباء للإضاءة المشتركة و نفقات تنظيف الأجزاء المشتركة و غيرها من المشاكل.

المصدر: ل. طلبة، 2010، "الملكية العقارية الخاصة"، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع.

الفصل الثالث: تحليل نتائج الدراسة الميدانية

موازاة مع ما تم ذكره و معالجته فيما سبق نستنتج أن التفكك الأسري كان قويا جدا في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية خاصة في المدن الكبرى، حيث تختلف الظروف المعيشية بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية من حيث العمل، الظروف السكنية و غيرها من العوامل الاجتماعية الأخرى، فمظاهر الحياة الاجتماعية في المجتمع الحضري عرفت عدة تطورات و تغيرات مقارنة بالمجتمع الريفي الذي عرف منذ القديم بالمحافظة على العادات و التقاليد و الأنماط الاجتماعية التقليدية.

و على اثر دلك و لتسليط الضوء على أهم العوامل المؤثرة على التفكك الأسري و مدى ارتباط هدا الأخير بالمجال الحضري و السكن العصري نوع "شقة" و دلك استجابة لإشكالية البحث و التزاما بمنهجية البحث العلمي، فقد اعتمدنا في البحث الميداني على المقابلة و الاستمارة حتى يتسنى لنا معرفة وفهم العوامل المرتبطة بموضوع الدراسة، حيث شمل البحث الميداني جزأين، الجزء الأول خصص لتحليل النتائج التي تم الحصول عليها عن طريق الاستمارة فقد شملت هده الأخيرة أسئلة حول الظروف المعيشية والاجتماعية لأفراد الأسر المقيمة بالعمارات على مستوى الأحياء الحضرية الجديدة لمدينة وهران، حي الياسمين و حي الصباح، إضافة إلى دلك فقد شملت الاستمارة أسئلة أخرى بخصوص الأوضاع المدنية و الخصائص الاجتماعية لأفراد الأسرة، و للتعمق أكثر في موضوع البحث و معرفة الأنماط الحياتية و العلاقات الاجتماعية و العلاقات الجوارية و الروابط الأسرية و القرابية لجأنا إلى المقابلة حيث كشفت لنا هده الأخيرة حقيقة الروابط الاجتماعية (أسرية و جوارية) و مدى ارتباط هده الأخيرة بالمجال الحضري و السكني و أهم التغيرات التي عرفتها.

لعب نوع البناء السكني دورا مهما في الدراسة و اعتبر من المعايير الأولية و الأساسية في اختيار عينة البحث و الذي يهمنا في هده الدراسة هو السكن المشترك "العمارة"، حيث يتميز هدا الأخير بمجموعة من الخصائص الشكلية و الهندسية تختلف عن الأشكال الهندسية للبنايات القديمة حيث ارتبطت العمارة بالوسط الحضري و كان أول ظهورها في المدن العالمية الكبرى مثل مدينة "باريس"، و نظرا لانتشارها الواسع في المدن الجزائرية خاصة بعد الاستقلال حيث يتضح لنا دلك جليا من خلال التوسعات الحضرية و السياسات السكنية المعتمدة من طرف وزارة السكن و العمران باعتمادها على نمط سكني واحد عبر كل أرجاء الوطن رغم اختلاف الأنماط الاجتماعية و العادات و التقاليد من منطقة إلى أخرى.

و في نفس السياق و نظرا للبنية الاجتماعية الحضرية لمدينة وهران و التي ترجع بالدرجة الأولى لعدة عوامل سوسيو- إقتصادية و ثقافية جعلتها تتميز عن المدن الجزائرية الأخرى و وجهة يتوافد إليها الأفراد من مختلف مناطق الوطن، فعامل النزوح الريفي الذي عرفته وهران مند فجر الاستقلال أثر على بنيتها الاجتماعية و جعلها تتميز ببنية اجتماعية متنوعة و مختلفة من حيث الثقافة، العادات و التقاليد و أيضا من حيث الأنماط الاجتماعية و الحياتية و التي اصطدمت بواقع اجتماعي حضري مختلف من جميع الجوانب الأساسية و الثانوية للحياة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، و كان المجال السكني عامل أساسي و أولي في تغير الشروط المعيشية و الأنماط الحياتية لهؤلاء الأفراد.

و قد أثر اندماجهم في المجتمع المحلي و المحيط الحضري على بنياتهم الاجتماعية و الأسرية و هدا ما يهمنا في هده الدراسة و من خلال الدراسة الميدانية سنسعى لتحليل و اكتشاف أهم العوامل الاجتماعية، الثقافية و الاقتصادية التي أدت إلى التحولات الاجتماعية و الأسرية و تغير أنماطهم المعيشية و الحياتية.

بالإضافة إلى دلك الهدف من تقسيم العينة إلى جزأين حسب نوع الملكية القانونية للعقار هو لمعرفة مدى انعكاس هده الأخيرة على الحياة الاجتماعية للأسر، فبما أن شروط امتلاك سكن ترقوي مدعم تخضع بالدرجة الأولى إلى مستوى الدخل الشهري لرب الأسرة فهي موجهة لدوي الدخل المتوسط كما تم توضيحه فيما سبق أما السكنات العمومية الإيجارية فهي موجهة للفئة المعوزة ذات الدخل الضعيف و التي لا تستطيع الحصول على سكن ترقوي مدعم، فما هي أبعاد هدا التقسيم على البناء الاجتماعي و هل يساهم دلك في تكوين طبقات اجتماعية و بنيات اجتماعية جديدة مبنية على أساس الفروقات الإجتماعية، الإقتصادية و الثقافية بين الفئتين؟

و كما سبق ذكره فيما يخص منهجية البحث و تقنيات البحث الميداني، تتكون عينة البحث من 200 أسرة تقطن في سكنات حضرية من نوع "شقة" في كل من الأحياء الجديدة حي الياسمين و حي الصباح، موزعة بالتساوي بين سكنات عمومية إيجارية وسكنات ترقوية مدعمة. أما بالنسبة للمقابلة فقد أجريت على 12 أسرة على مستوى حي 1430 مسكن بحي

المنزه. شمل هدا الجزء من البحث تحليل النتائج المحصل عليها من خلال البحث الميداني و تتكون من فصلين، الفصل الأول يمثل خصائص المدنية و الاقتصادية للأسر المبحوث معهم و ظروفهم المعيشية، أما الفصل الثاني فقد خصص لوصف المجال السكني و الظروف الإقامة و مدى تأقلمهم مع مجال سكناهم.

الجزء الأول : الخصائص السوسيولوجية لأفراد الأسرة:

1. رب الأسرة:

يتميز رب الأسرة بمجموعة من الخصائص و الأدوار الإجتماعية جعلته يحض بمكانة إجتماعية مهمة في مجتمعه و بين أفراد أسرته، فهو الشخص الذي يتحمل مسؤولية أفراد أسرته باتخاذ القرارات و إصدار الأوامر و تلبية حاجياتهم الحياتية و الاجتماعية، مادية كانت أو معنوية.

غالبا ما يكون الأب هو رب الأسرة داخل الأسرة النووية و في حالة غيابه أو وفاته تحل محله الأم و تتحمل مسؤولية أسرتها، فنظرا لأهميته الاجتماعية و دوره الفعال الذي يقوم به داخل أسرته فمن المثير للاهتمام أن نبدأ هدا الجزء من البحث بتحليل المعطيات المتعلقة برب الأسرة و خصائصه الإقتصادية و السوسيولوجية، وحسب النتائج المحصل عليها نلاحظ أنه رغم التحولات الإجتماعية و الأسرية إلا أن مكانته الأسرية مازالت قائمة و لكن دوره الإجتماعي تغير بحكم التغيرات الإجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري و الظروف المعيشية التي تفرضها البيئة الحضرية.

بالنسبة لجنس رب الأسرة فقد تبين من خلال النتائج المحصل عليها أن معظمهم رجال، بالنسبة للمساكن العمومية الايجارية هناك (63%) من أرباب الأسر هم رجال، أما بالنسبة للمساكن الترقوية المدعمة فهناك (59%) من أرباب الأسر نساء،

فحسب ما لوحظ أثناء البحث الميداني تحتل المرأة مكانة رب الأسرة في حالة غياب الزوج إما بالوفاة أو بالطلاق أو في حالة العجز مثل المرض أو الإعاقة الجسدية أو الذهنية.

بلغ متوسط عمر أرباب الأسر الدين يعيشون في المساكن العمومية الإيجارية (47 سنة) و بالنسبة للدين يعيشون في المساكن الترقوية المدعمة فقد بلغ متوسط أعمارهم (49 سنة) فمن خلال هده المعطيات نلاحظ أنه لا يوجد اختلاف كبير بين الفئتين، حيث يتراوح أعمارهم بين 30 سنة و 80 سنة، أصغر سن لأرباب الأسر سجل هو 30 سنة، يدل دلك على تأخر سن الزواج المرتبط بعدة عوامل اجتماعية و اقتصادية حيث أصبح العمل و الاستقلالية المالية بالإضافة إلى الظروف السكنية و المعيشية شروط أساسية للزواج.

يمكن تحديد الحركات السكانية و معرفة درجة جاذبية المناطق الحضرية من خلال معرفة مكان ميلاد أرباب الأسر، فبالنسبة للفئة الأولى التي تقيم في المساكن العمومية الايجارية أغلبية أرباب الأسر ولدوا في وهران و في المناطق الغربية الخارجية و المجاورة لمدينة وهران، و نفس الملاحظة تم تسجيلها بالنسبة للفئة التي تقيم في المساكن الترقوية المدعمة، أما بالنسبة للأفراد الدين ولدوا في المناطق الشرقية و المناطق الصحراوية من البلاد فيمثلون الأقلية و كان لجوؤهم لمدينة وهران لأسباب أمنية و اجتماعية خاصة أثناء العشرية السوداء.

غالبا ما يكون الأب هو المسؤول عن أسرته و المشرف الرئيسي على تلبية حاجياتها و لهدا يعتبر عنصر مهم في هدا البحث، حيث من خلاله يمكننا معرفة نمط الحياة الأسرية و ظروفهم الاجتماعية و الثقافية، و لكن التركيز على الأب و الانفراد بمعلومات تخصه وحده فقط دون معرفة الخصائص الاجتماعية عن الأم تبقى غير كافية و ناقصة لأن الأم أيضا لها دور اجتماعي، تربوي و ثقافي فعال فهي تساهم في التنشئة الأسرية و الاجتماعية خاصة في عصرنا هدا و قد تعددت وظائف المرأة و توسعت مسؤولياتها و تجاوزت مجالها الأسري و المنزلي مما أثر على حياتها الزواجية و الأسرية، ولدلك قمنا بجمع معلومات حول الأم أيضا بخصوص أوضاعها الاجتماعية و الاقتصادية.

أما بخصوص الأسر أحادية الأباء فقد عرفت خلال السنوات الأخيرة ارتفاعا ملحوظا في المجتمع الجزائري بسبب ارتفاع نسبة الطلاق و الدي يكون تحت ظروف معيشية و مشاكل اجتماعية صعبة حيث يولد دلك صراعات و أزمات أسرية شديدة كأزمة السكن مثلا، و هدا ما لاحظناه أثناء البحث الميداني حيث معظم حالات الطلاق كان سببها أزمة السكن و اقامة هؤلاء الأسر مع أهلهم مما أدى الى صراعات بين الزوجة و أهل الزوج و انتهاء العلاقة الزوجية بالطلاق. يساهم الطلاق أيضا في ارتفاع نسبة الأسر أحادية الأباء فمن بين العوامل الأساسية المؤثرة على دلك هو تحرر المرأة و خروجها للعمل اضافة الى دلك ارتفاع مستواها الدراسي و الثقافي، فمن خلال المعطيات تبين ان غالبية الأسر اباؤهم أحياء و اقلية فقط من الأسر أحادية الأباء و غالبا ما يكون الأب متوفى، في هده الحالة غالبا ما تتكفل الأم بأسرتها تتحمل الأم مسؤولية أطفالها.

1 . 1. المستوى الدراسي للأباء:

يلعب المستوى الدراسي للأباء دورا هاما في تحسين مستواهم الثقافي و الاجتماعي و خاصة في توجيه و تربية أطفالهم فمن خلال الملاحظات التي تم تسجيلها ميدانيا هناك فئة من الأباء متعلمين حيث تم تسجيل (16%) منهم يتمتعون بمستويات دراسية عليا حيث معظمهم يقيمون في مساكن ترقوية مدعمة و الأقلية فقط منهم يقيمون في مساكن عمومية ايجارية،أما المستويات التعليمية الأخرى فأغلبيت الأباء لديهم مستوى ثانوي و هدا بالنسبة لكلتا الفئتين (الفئة المقيمة في المسكن الترقوية المدعمة و الفئة المقيمة في المساكن العمومية الايجارية)، أما فيما يخص المستوى التعليمي للأمهات لا يوجد فرق كبير بين الفئتين (الفئة المقيمة في المساكن الترقوية المدعمة و الفئة المقيمة في المساكن العمومية الايجارية)، و وفقا للنتائج الميدانية المحصل عليها تبين أن معظم الأمهات لديهن مستوى تعليمي متوسط حيث بلغت نسبتهن حوالي (42%)، و الأقلية منهن فقط لسن متعلمات و قد تجاوز سنهن 68 سنة.

يساهم المستوى التعليمي أيضا في اختيار منصب العمل و المهنة المناسبة خاصة في الوسط الحضري حيث تختلف نوع الوظيفة عن الوسط الريفي و يلعب المستوى الدراسي و التكويني دورا هاما في اختيار الوظيفة المناسبة خاصة مع ارتفاع نسبة التحضر و الاكتضاض السكاني بالمدينة، فقد أصبح العمل المأجور مسألة تنافسية و فرص أساسية يبني من خلالها الأفراد مستقبلهم و حياتهم الاجتماعية، فارتباط النشاط الحضري بالقطاع الصناعي و الخدماتي و العمل المأجور أثر على البناء الاجتماعي، العلاقات الاجتماعية و المستوى المعيشي للأفراد حيث أصبح الزواج و البناء الأسري متعلق بالوظيفة.

فمعرفة مهنة الأباء يعتبر أمر مهم دلك لما له من انعكاسات على الحياة الفردية و الأسرية و وفقا للنتائج الميدانية تم تسجيل (81%) من الأباء يعملون في مختلف القطاعات و المناصب حيث تتوزع هده النسبة حسب الدرجة المهنية و نوع العمل (اطار سامي، اطار، موظف اداري،.... تاجر، حرفي.... الخ.)، أما بالنسبة للفئة المتبقية من الأباء فهم أشخاص عاطلين عن العمل و متقاعدين.

أصبحت المرأة تساهم في تنمية أسرتها و محيطها الاجتماعي و خاصة في تلبية حاجيات أفراد أسرتها و المساهمة مع زوجها في توفير المصاريف و الادخار، و كان دلك من خلال اقتحامها سوق العمل و احتلالها مناصب وظيفية مهمة، و هدا ما تم ملاحظته أثناء البحث الميداني حيث معظم الأمهات عاملات يشغلن مناصب ادارية و حرفية متنوعة، بالنسبة للفئة التي تقيم في المساكن العمومية الايجارية بلغت نسبة الامهات العاملات (72%)، أما بالنسبة للفئة الثانية و التي تقيم في المساكن الترقوية المدعمة فقد بلغت نسبة الامهات العاملات (90%).

1 . 2 . مستوى الراتب الشهري للأولياء:

يرتبط مبلغ الراتب الشهري بنوع العمل و درجة المنصب الذي يشغله كما يرتبط أيضا بالمستوى الدراسي، تخصصه العلمي و درجة الشهادة المتحصل عليها إضافة إلى دلك الخبرة الميدانية و الوظيفية، و على هدا الأساس يتميز الأفراد عن بعضهم و ينعكس دلك على مستواهم المعيشي حيث يعتبر مقدار الراتب الشهري للآباء مؤشرا جيدا لقياس المستوى المعيشي للأسر.

بالنسبة للنتائج المحصل عليها من خلال البحث الميداني فقد لاحظنا اختلاف بين الفئتين حيث الفئة التي تقيم في المساكن الترقوية المدعمة دخلها الشهري يفوق مستوى الدخل الشهري للفئة التي تقيم في المساكن العمومية الايجارية حيث على مستوى هده الأخيرة هناك (17%) من الاباء دخلهم الشهري أقل من الأجر القاعدي الأدنى أي أقل من 18000 دج، أما بالنسبة لمعظم الأباء يتراوح راتبهم الشهري بين (30000 دج و 50000 دج)، أما الأباء الدين يتجاوز راتبهم الشهري 120000 دج يمثلون أقلية أي بنسبة (1%).

بالنسبة للفئة الثانية من الأسر و التي تقيم في المساكن العمومية الايجارية أهم ملاحظة تم تسجياها هو أن الراتب الشهري لجميع الأباء يفوق الأجر القاعدي الأدنى حيث معظمهم يتقاضون أجرة شهرية تتراوح بين (50000 دج و 70000 دج) و الأقلية منهم يتقاضون اجرة شهرية تتراوح بين (90000 دج و 120000 دج)، أما الأباء الدين تتجوز أجرتهم الشهرية 120000 دج يمثلون (10%) من مجموع الآباء، بخصوص الحالات الغير مصرح بها فقد سجلنا نسبة (8%) من الأباء لم يريدون الجواب عن هدا السؤال.

جدول رقم 9: مستوى الراتب الشهري للآباء

		سكن عمومي ايجاري		سكن ترقوي مدعم	
		المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
الأب					
	أقل من 18000 دج		17.11	/	/
	30000-18000 دج	13	9.2	9	10.71
	50000-30000 دج	7	35.53	14	16.67
	70000-50000 دج	27	11.84	21	25
	90000-70000 دج	9	13.16	17	20.23
	120000-90000 دج	10	3.95	5	5.95
	120000 دج و أكثر	3	1.32	8	9.52
	غير مصرح به	1	7.89	10	11.90
		6			
الأم	أقل من 18000 دج	6	6.74	2	2.13
	30000-18000 دج	25	28.09	27	28.72
	50000-30000 دج	42	47.19	34	36.17
	70000-50000 دج	5	5.62	18	19.15
	90000-70000 دج	1	1.12	3	3.19
	120000-90000 دج	2	2.25	1	1.06
	120000 دج و أكثر	3	3.35	2	2.13
	غير مصرح به	5	5.62	7	7.45
المجموع	/	165	100	178	100

2. سن الأمهات عند الزواج

لقد عرف سن الزواج عند الشباب تأخرا و دلك بسبب عدة عوامل اجتماعية و اقتصادية ارتبطت خاصة بالمجال الحضري و شروط الحياة المجتمع الحضري، و لكن فيما يخص البحث الميداني فقد إهتمينا بسن الزواج لدى النساء فقط لأنها هي المعنية بالإنجاب و الولادة و نظرا للطبيعة البيولوجية للمرأة فسن الزواج يعتبر عامل مؤثر على خصوبة المرأة بخصوص عملية الإنجاب و عدد الأطفال، حيث تأثر عمر الفتيات بالتغيرات الاجتماعية، الاقتصادية و الثقافية أيضا، و عموما تعتبر البيئة الحضرية عاملا أساسيا في دلك، حيث نمط الحياة لدى المجتمع المحلي على مستوى الأوساط الحضرية يختلف عن نمط الحياة في الأوساط الريفية.

فيما يتعلق بالنتائج الميدانية بخصوص سن الزواج لدى ربات البيوت فقد لوحظ أن متوسط أعمارهن عند الزواج قد بلغ (34 سنة) و هدا بالنسبة للأمهات المقيمات في المساكن العمومية الايجارية، أما بالنسبة للفئة الثانية التي تقيم في المساكن الترقوية المدعمة فقد بلغ متوسط أعمارهن عند الزواج (30 سنة)، فمقارنة بالماضي و حسب الدراسات الإجتماعية و المعطيات الإحصاءية فقد عرف سن الزواج تأخرا ملحوظا بسبب إرتفاع المستوى الدراسي للفتيات و مواصلة دراساتهن العليا و العمل النسوي أيضا.

الجدول رقم 10 : سن الزواج لدى الأم

	سكن عمومي ايجاري		سكن ترقوي مدعم	
السن	العدد	النسبة	العدد	النسبة
19 – 15	3	3	8	8
24 – 20	18	18	15	15
29 – 25	17	17	21	21
34 – 30	2	2	32	32
39 – 35	27	27	11	11
44 – 40	15	15	2	2
49 – 45	15	15	4	4
54 – 50	2	2	7	7
59 – 55	1	1	/	/
60 و أكثر	/	/	/	/
المجموع	100	100	100	100

3. استعمال موانع الحمل:

يعتبر موضوع استخدام موانع الحمل من المواضيع الأساسية و العوامل المهمة التي ساهمت في التحولات الأسرية و تقلص حجم الأسر لأن الهدف من استخدام موانع الحمل هو الحد من كثرة الولادات و تحديد عدد الأطفال المرغوب انجابهم، بالإضافة إلى دلك تساهم وسائل منع الحمل أيضا في التحكم في فترات الإنجاب و التباعد بين الولادات خاصة بالنسبة للمرأة

العاملة و هدا ما لاحظناه خلال الدراسة الميدانية حيث أغلبية الأمهات يستعملن موانع الحمل و لا يرغبن في إنجاب الكثير من الأطفال و وفقا للنتائج التي تم الحصول عليها من خلال البحث الميداني هناك (85%) من الأمهات يستعملن وسائل منع الحمل و هدا بالنسبة للفئة الأولى التي تقيم في المساكن العمومية الايجارية أما بالنسبة للفئة الثانية التي تقيم في المساكن الترقوية المدعمة فهناك (89%) من الأمهات اللاتي يستعملن وسائل منع الحمل، أما بالنسبة لمن لا يستخدمن وسائل منع الحمل فمعظمهن قد تجاوزن 50 سنة بمعنى قد أنهين حياة الخصوبة و البعض الأخر من الأمهات اللائي لا يستعملن وسائل منع الحمل يفضلن الطرق الطبيعية مثل الرضاعة الممتدة إلى غاية سنتين و غيرها من التقنيات، و على اثر دلك استخدام وسائل منع الحمل يبقى قرارا شخصيا يتخذه الزوجان وفقا لرغبتهما في الإنجاب و حسب نمط حياتهما و مستواهما الثقافي و المعيشي.

الجدول رقم (11): استعمال موانع الحمل

	سكن عمومي ايجاري		سكن ترقوي مدعم	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم أستعمل موانع الحمل	85	85	89	89
لا استعمل موانع الحمل	15	15	11	11
المجموع	100	100	100	100

4. الأطفال:

1.4 عدد الأطفال:

من خلال النتائج الميدانية بلغ متوسط عدد الأطفال لكل أسرة (4) أطفال و هدا بالنسبة للفئتين، بحيث لوحظ اختلاف بين الفئتين و الذي يرجع بالأساس إلى دورة حياة كل أسرة فأغلبية الأسر المقيمة في المساكن الترقوية المدعمة هم في بداية الحياة الأسرية بمعنى معظم الأسر حديثة البناء و الأزواج مازالوا في مرحلة الشباب، أما بالنسبة للفئة الثانية المقيمة في المساكن العمومية الإيجارية فأغلبيتهم تجاوزوا مرحلة الشباب حيث تجاوزوا مرحلة البناء و النمو و هي في مرحلة النضج و الاستقرار و معظمهم قد أنهوا فترة الخصوبة حيث متوسط أعمار أبنائهم يتراوح ما بين 27 سنة و 30 سنة.

الجدول رقم 12 : عدد الأطفال

عدد الأطفال	سكن عمومي ايجاري		سكن ترقوي مدعم	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
من 1 الى 2	28	28	30	30
من 3 الى 4	44	44	46	46
من 5 الى 6	19	19	17	17
من 7 الى 8	8	8	3	3
9 أطفال و أكثر	1	1	4	4
المجموع	100	100	100	100

4. 2 المستوى التعليمي للأطفال:

صبحت الأسر تحرص على تعليم أبنائهم و نجاحهم في مشوارهم الدراسي خاصة في الأوساط الحضرية مقارنة بالأوساط الريفية و مناطق الظل، و دلك استجابة لما تفرضه الحياة الإجتماعية و الحضرية من تطور في شتى الميادين، فالملاحظة الأولى التي تم تسجيلها هو أن جميع الأطفال الدين بلغوا السن القانوني للتعليم يدرسون أما الأطفال الدين لم يبلغوا السن القانوني للتعليم و يتراوح سنهم ما بين ثلاث سنوات إلى خمس سنوات معظمهم مسجلون في دور الحضانة، تعتبر هده الأخيرة حديثة النشأة لم تكن موجودة في المجتمع التقليدي حيث كان أنداك المدارس القرآنية و كانت وظيفتها الأولى تحفيظ القرآن الكريم و تعليم الأطفال القراءة و الكتابة و مبادئ الدين الإسلامي،و ارتبطت بأماكن العبادة مثل المساجد و الزوايا حيث يتم تخصيص جزء من هده الأماكن للتعليم و تحفيظ القرآن الكريم أما دور الحضانة فتعتبر مؤسسة تربوية يتم إنشاؤها بصفة قانونية و انتشرت في المناطق الحضرية بشكل ملحوظ بحكم ما تقدمه من خدمة اجتماعية و تربوية خاصة بالنسبة للأمهات العاملات.

فيما يتعلق بعينة الحث فقد لاحظنا أن معظم الأطفال لديهم مستوى دراسي متوسط و ثانوي و البعض منهم لديهم مستوى جامعي، فبالنسبة للفئة المقيمة في المساكن العمومية الإيجارية هناك (41%) من الأطفال لديهم مستوى ثانوي و(27%) منهم لديهم مستوى جامعي أما بالنسبة للمستوى التعليم الابتدائي و المستوى التعليم المتوسط يمثلون الأقلية على التوالي،

(10%) و (22%)، و بخصوص الفئة الثانية من العينة والتي تمثل فئة الأسر التي تقيم في المساكن الترقوية المدعمة فمعظم الأطفال لديهم مستوى دراسي متوسط و مستوى دراسي ابتدائي حيث بلغت نسبهم على التوالي، (43%) و(27%)، و بالنسبة لمستوى التعليم الثانوي فقد بلغوا نسبة (19%) و أقلية منهم فقط لديهم مستوى جامعي أي بنسبة (11%).

جدول رقم 13 : المستوى الدراسي للأطفال

المستوى الدراسي للأطفال	سكن عمومي ايجاري		سكن ترقوي مدعم	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
بدون مستوى	/	/	/	/
ابتدائي	10	10	27	27
متوسط	22	22	43	43
ثانوي	41	41	19	19
جامعي	27	27	11	11
المجموع	100	100	100	100

3.4 . الأوضاع المهنية و السوسيولوجية للأبناء :

يساهم عمل الأبناء في تحسين الأوضاع الأسرية و تنمية مستواهم المعيشي و الإجتماعي، و لكن من جهة أخرى قد يكون عاملا أساسيا في التفكك الأسري فالإستقرار المالي و المادي لدى الأبناء يحفزهم على العيش بمفردهم و ترك بيت الأهل، فمن خلال النتائج المحصل عليها لاحظنا أن هناك أقلية من الأبناء الدين يعملون و منهم من يشغلون مناصب هامة و يتقاضون رواتب شهرية مهمة و رغم دلك لا يساهمون في المصاريف الأسرية حيث يفضلون إدخار أموالهم لتلبية حاجياتهم الخاصة و لبناء مستقبلهم معبرين على دلك ب:"راني نلم في روحي باه ندير التاويل "، " راني نلم باه نشري سكنة و نتزوج...إلخ" وحسب تصريحات بعض الأمهات لاحظنا أن الوالدين يشجعون أبناؤهم على التفكير في مستقبلهم معبرين عن دلك بالعبارات التالية: " ما نيش باغية ولادي ينغبنوا كيما نغبنا"، "راني باغيتهم يديروا مستقبلهم و يديروا التاويل و المستقبل....الخ"، فمن خلال هده الإستجوابات ندرك أن عامل الفردانية أصبح عاملا قويا في المجتمع المحلي و الحضري خاصة و قد أصبح السكن أولى الحاجيات التي أصبح يركز عليها الشباب وحيث أصبح الزواج و البناء الأسري متعلق بالسكن و الوظيفة.

و لكن أحيانا يفضل الشباب العزاب الإستقرار بمفردهم بعيدا عن أسرهم و يعتبر دلك اختيارا شخصيا يختاره الفرد وفقا لرغباته و نمط حياته و قد ساهم السكن الفردي في ارتفاع الفردانية و التنافر بين الأجيال المسنة و الأجيال الشابة في بعض الأحيان، حيث يظهر دلك جليا من خلال الإستجوابات التي تمت مع أفراد العينة فأحيانا يكون الإبتعاد عن الجو الأسري و الإقامة الفردية اختيارية و أحيانا تكون مفروضة بسبب الظروف المعيشية كالعمل أو الدراسة في منطقة بعيدة عن السكن الأسري كما تساهم الهجرة أيضا في دلك.

تعتبر الإقامة الفردية عنصرا هاما و جوهريا في التفكك الأسري و في تغير النمط الحياتي و لهدا السبب تم التركيز على هده النقطة و تسليط الضوء عليها من كل الجوانب حتى يتسنى لنا اكتشاف الظروف الإجتماعية التي أدت إلى خروج الأبناء من بيت الأهل، و على إثر دلك تم مساءلة أفراد العينة عن أسباب إقامة الأولاد بعيدا عن أسرهم فكانت معظم الأجوبة متشابهة و هي بعد زواج الأبناء يصبح المنزل غير كافي لإسكان كل الأفراد و أحيانا بسبب نزاعات عائلية بين أهل الزوج و زوجة الإبن يتم ترك المنزل.

و وفقا للنتائج التي تم الحصول عليها فيما يخص الأسر التي تقيم في المساكن العمومية الإيجارية،تم تسجيل (54%) من الأبناء يغادرون منازل أسرهم بعد الزواج حيث شملت هده الملاحظة البنات و الأولاد أيضا، و بالنسبة للسبب الثاني و الذي كان بسبب "الخلافات الأسرية" فقد سجلنا نسبة (17%)، و أقلية من الأبناء العزاب الدين يعيشون بعيدا عن أسرهم و يعود السبب لإختيار شخصي أي بنسبة (8%).

أما بخصوص الفئة الثانية من العينة و التي تقيم في المساكن الترقوية المدعمة فغالبا ما يترك الأبناء منازل أسرهم أثناء الزواج حيث بلغت نستهم (58%)، أما بالنسبة للأبناء الدين غادروا منازل أسرهم بسبب الدراسة و الهجرة إلى الخارج بلغت نسبهم على التوالي، (32%) و (11%).

5. وجود أفراد آخرون مع الأسرة النووية:

على الرغم من التغيرات الإجتماعية و الأسرية التي مست الأسرة الجزائرية فإن التمسك بالضوابط الاجتماعية و الدينية ظلت مقدسة و محترمة خاصة لما يتعلق الأمر باحترام و طاعة الآباء و الأجداد من طرف أبنائهم و أحفادهم فقد ظل دلك عنصرا مقدسا و واجبا اجتماعيا و دينيا لن يتغير، حيث ساهمت هده العلاقة في الحفاظ على المبادئ الإجتماعية و الأسرية و خاصة العلاقات بين الأجيال و رعاية الأجداد من قبل أبنائهم و أحفادهم و الشعور بالمسؤولية تجاههم أنقد الأسرة الجزائرية و المجتمع الجزائري من الإنقسامات بين الأجيال و التنافر بين الأجيال المسنة و الأجيال الشابة في ظل التغيرات الإجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري وهدا ما لاحظناه أثناء البحث الميداني.

باستثناء الأسرة النووية و التي تتكون من الزوجين و أبنائهم لاحظنا بعض الأسر يتعدى أفرادها دلك لتشمل أفراد آخرين يعيشون معهم تحت سقف واحد و غالبا ما يكون هؤلاء الأفراد الجد و الجدة و أحيانا نجد العم و العمة و أبنائهم أيضا، فبالنسبة للفئة الأولى من العينة و التي تقيم في المساكن الترقوية المدعمة تم تسجيل نسبة (27%) من الأسر يتعدى أفرادها

أفراد الأسرة النووية بمعنى أخر ليست أسر نووية بل هي أسر مركبة و غالبا ما تتكون من الزوجين و أبنائهم بالإضافة إلى الجد و الجدة و أحيانا نجد العم والعمة و أبنائهم خاصة في حالة العم عازب أو العمة عازبة و في بعض الأحيان تكون العمة أرملة أو مطلقة وتقيم مع أبنائها في بيت أهلها، و بالنسبة للفئة الثانية من العينة و التي تقيم في المساكن العمومية الإيجارية فقد لاحظنا نفس الملاحظة بخصوص وجود أفراد آخرين يعيشون مع الأسر النووية هم جدات و أجداد عمات و أعمام و أبنائهم و قد بلغت نسبتهم (32%).

كشف الفصل الأول من الدراسة الميدانية عن خصائص الأسرة النووية فيما يخص الحجم الأسري و أوضاعهم الاجتماعية و الاقتصادية، إضافة إلى دلك توضيح أهم العوامل التي ساهمت في التفكك الأسري كارتفاع المستوى الدراسي و الاهتمام بالجانب التعليمي لدى كل أفراد الأسرة (الأب، الأم و الأطفال)، حيث أثر دلك على سن الزواج لدى الذكور و الإناث، فأصبح الاهتمام بالتطوير الشخصي للأفراد من خلال التعليم و اكتساب المهارات لتكوين الذات و تطويرها في مختلف المجالات من الأولويات، و دلك لتهيئة الأفراد على تحمل مسؤولياتهم الحياتية و الاعتماد على مهاراتهم الشخصية في مواجهة الحياة العصرية والحضرية وفقا للنظم الاجتماعية الحضرية و الأنساق الاجتماعية الجديدة التي فرضتها العولمة و التطور التكنولوجي.

الجزء الثاني: خصائص السكن العصري

لطالما كان شكل المسكن يمثل معايير اجتماعية و خيارات فردية، "إلى جانب التوافق الاجتماعي الذي ينعكس غالبا على المساكن، ... بنية العلاقات الأسرية و تنوع الروابط الفردية لمجتمع ما تنعكس على الشكل الهندسي للمساكن التي يشيدها". (م. إلب، 1998)

ظهرت فكرة الخصوصية والمجال الخاص خلال القرن السادس عشر و دلك مع تطور المجتمع البرجوازي و ظهور أشكال معمارية جديدة و تقسيم جديد للمجال السكني لا سيما في بناء الأجنحة، و قد ساهم أيضا القطاع الإنتاجي الجديد "القطاع الصناعي" خلال القرن التاسع عشر و التقسيم الإجتماعي للعمل الذي فصل بين مكان العمل و المنزل مفهوما جديدا للمسكن "المجال الخاص"، فبروز الصناعة في المدينة و نموها، بالإضافة إلى دلك ارتفاع اليد العاملة أدى إلى نمو حضري قوي و ارتفاع الكثافة السكانية على مستوى أحياء الطبقة العاملة. فانتشار الفردانية و الخصوصية و ظهور أشكال معمارية جديدة أدوا إلى التباعد الأسري و دلك لضمان مساحة خاصة و احترام الخصوصية الشخصية من خلال الشكل المعماري الجديد و تقسيم المجال الداخلي للسكن.

****(ELEB M., « L'habitation entre vie privée et vie publique », in SEGAUD M., BONVALLET C. et BRUN J. (dir.), Logement et habitat : l'état des savoirs, Paris, éd. De la Découvert, 1998.**

Image n°6 : Quartier de La Duchère à Lyon, avenue Rosa Parks © RUCH M-P./Agence d'urbanisme de Lyon.

Image n°7 : Cours de la liberté, Lyon 3ème. © Guy F./Agence d'urbanisme de lyon.

1 . السكن:

1 .1 . النمط البنائي للسكن:

أصبحت التنمية و التخطيط الحضري و ترشيد الإسكان الجماعي ضرورية و دلك في سياق تسييس إنتاج الإسكان الحضري لضمان الكفاءة الإجتماعية و التمدن الحديث حيث أصبح المسكن الحضري مكانا مهما يؤثر على العلاقات الاجتماعية و لاسيما التركيب المورفولوجي للفضاء الحضري كالمباني، المساحات الخضراء، الطرقات و العمارات و غيرها حيث " يكمل العمل الإبداعي في التركيب و التنسيق بين الأجزاء المختلفة من خلال الحفاظ على هده الإختلافات و التعبير عنها في عمل موحد مما يعطيها معنى." (ب. ريبوليت، 2007)

و في نفس السياق و كما ذكرنا فيما سبق بخصوص معايير اختيار عينة البحث، لقد اهتمينا في هدا البحث بالسكن العصري نوع "شقة" و التي تم بناؤها خلال السنوات التسعينات في مدينة وهران، حيث تم اختيار العينة على أساس نوع السكن و نوع الصيغة القانونية للسكن، حيث تمثل السكنات العمومية الإيجارية 50%من العينة و السكنات الترقوية المدعمة أيضا 50% من العينة.

فاختلاف شروط امتلاك السكنات الترقوية عن شروط إمتلاك السكنات العمومية الإيجارية خلق فوارق إجتماعية مبنية على أساس المستوى المعيشي، فبالنسبة لطبيعة الملكية للسكن و من خلال النتائج المحصل عليها تبين أن 62% من الأسر التي تقيم على مستوى السكنات العمومية الإيجارية هم ملاك أصليين و الدين إستفادوا من هده السكنات من طرف الدولة أما بالنسبة للفئة المستاجرة فهناك 32% من الأسر مستأجرين هده السكنات من طرف الأفراد الدين استفادوا من هده الصيغة السكنية، أما بالنسبة للسكنات الترقوية المدعمة فقد تم تسجيل أغلبية الأسر المقيمة على مستوى هده السكنات هم ملاك أصليين و الدين استفادوا من هدا النوع من السكنات حيث بلغت نسبتهم 73% أما الفئة المتبقية و التي تمثل أقلية فقط بنسبة 27% فهي الفئة المستأجرة، فعملية تأجير السكنات العمومية الإيجارية و السكنات الترقوية المدعمة تدل على أن المستفيدين الأصليين من هده الصيغ السكنية لا تنطبق عليهم الشروط المصرح بها من طرف الجهات المعنية في ظل غياب المراقبة، بالإضافة إلى دلك فقد لاحظنا أثناء البحث الميداني عدة شقق شاغرة بمعنى غير مسكونة خاصة بالنسبة للسكنات الترقوية المدعمة.

2. 1 . عدد الغرف:

تأقلم المجال السكني مع المعايير السوسيو- ثقافية و القيم الاجتماعية و الدينية من أهم الشروط التي ينبغي أن تتوفر في المجال السكني، حيث يرى الباحث حجيج أن غياب هده المعايير على مستوى الشقة بالإضافة إلى مشكل الحميمية الأسرية و الذي يعود إلى نمط تقسيم المجال السكني و عدد الغرف التي تحويها كل الشقة، فبالنسبة للسكنات العمومية الإيجارية تتكون من ثلاث غرف أما فيما يخص السكنات الترقوية المدعمة فمعظمها تتكون من أربع غرف، و من خلال النتائج المحصل عليها فقد بلغ معدل إشغال الغرف شخصين في كل غرفة و هدا على مستوى المساكن العمومية الإيجارية، أما بالنسبة للمساكن الترقوية المدعمة فقد بلغ معدل إشغال الغرف شخص واحد في كل غرفة، يرجع هدا الاختلاف في معدل الإشغال لكل غرفة إلى التفاوت المسجل في إجمالي عدد الغرف بالنسبة لكل نوع من السكن كما أسلفنا الذكر فبما سبق، بالإضافة أيضا إلى متوسط حجم الأسر لكل نوع من أنواع المساكن، حيث بلغ متوسط حجم الأسر المقيمة في المساكن العمومية الايجارية خمس أفراد في كل أسرة و على مستوى المساكن الترقوية المدعمة فقد بلغ متوسط حجم الأسر فيها ثلاث أفراد في كل أسرة.

2 . التنقل السكاني:

يتميز أفراد المجتمع المحلي بالديناميكية و الحركة المستمرة و هدا حسب رغباتهم و حاجياتهم الاجتماعية و الاقتصادية، و غالبا ما تكون المناطق الحضرية الكبرى الأكثر استقطابا للأفراد نظرا لتوفر المرافق الضرورية والثانوية للحياة، و لكن غالبا ما يكون التنقل السكاني بسبب ظروف اجتماعية و ضغوطات معيشية صعبة و التي تجبر الأفراد على التنقل إلى عدة مناطق، فمن خلال نتائج الدراسة الميدانية تبين أن العامل الأساسي للتنقل السكاني هو أزمة السكن و تدني الأوضاع المعيشية لبعض الأسر بما في دلك نوعي السكن، (76%) بالنسبة للسكن العمومي الإيجاري و (52%) بالنسبة للسكن الترقوي المدعم، بالإضافة إلى دلك هناك عوامل اجتماعية أخرى مثل مشاكل عائلية بين الزوجة و أهل الزوج.

فمشكل السكن يعتبر عاملا جوهريا في التنقل السكاني من منطقة إلى أخرى و يظهر دلك جليا من خلال التحليل للنتائج الميدانية المحصل عليها حيث هناك أسر انتقلت من الأحياء القديمة و العتيقة لمدينة وهران و اتجهت إلى ضواحي المدينة حيث استقرت على مستوى الأحياء الفوضوية في ظروف مزرية و غير صحية و هناك فئة أخرى من الأسر تنقلت عدة مرات و استقرت في عدة مناطق حضرية على مستوى ولاية وهران عن طريق الاستئجار، حيث كل مرة يتم الإنتقال إلى منطقة أخرى و استئجار منزل جديد.

لعب السكن الفردي دورا هاما في التنقل الحضري و التباعد الاجتماعي خاصة التباعد بين الأجيال، بحكم طبيعة المجال السكني للشقة وانعدام الحميمية الأسرية و استحالة توسيعه بالإضافة إلى تغير الحياة الاجتماعية و الاستقلالية المالية لدى الشباب خاصة عامل الفردانية و الذي يعتبر عاملا قويا في تغير المظاهر الإجتماعية و رغبة الأفراد في العيش بمفردهم، الشيء الذي حفزهم على بناء حياة أسرية مستقلة و مختلفة عن الأسرة الموسعة.

جدول رقم 13 : اسباب التنقل السكاني

	سكن عمومي ايجاري		**سكن ترقوي مدعم**	
	العدد	**النسبة**	**العدد**	**النسبة**
مشاكل أسرية	**15**	**15**	**7**	**7**
أزمة السكن	**76**	**76**	**52**	**52**
الرغبة في السكن الفردي	**9**	**9**	**41**	**41**
غير مصرح به	**/**	**/**	**/**	**/**
االمجموع	**100**	**100**	**100**	**100**

2 .1. وصف المسكن السابق:

قد يؤثر التنقل من مكان إلى آخر و التنقل من منزل إلى آخر على الحياة الأسرية و خاصة على المحيط الحضري و البيئة الحضرية، فمعرفة الأوضاع السكنية السابقة بالإضافة إلى معرفة شكل المنزل السابق الذي كانت تقيم فيه هده الأسر يمكن أن يساهم في معرفة و اكتشاف ثقافاتهم و ظروف معيشتهم السابقة خاصة عندما يتعلق الأمر بالفئات الوافدة من مناطق بعيدة و نائية تختلف عن البيئة الحضرية.

فمن خلال السؤال الذي طرح حول وصف المنزل السابق و بناءا على النتائج التي تم الحصول عليها فقد تبين أن الظروف السكنية السابقة لأغلبية الأسر كانت ظروف صعبة و مزرية، فبالنسبة للفئة المقيمة في المساكن العمومية الإيجارية لوحظ أن الأغلبية منهم كانوا يقيمون في منازل تقليدية من نوع "حوش" و قد بلغت نسبتهم (55%) على مستوى الأحياء القديمة لمدينة وهران، و جزء آخر منهم كانوا يعيشون في مساكن فوضوية على مستوى ضواحي مدينة وهران حيث بلغت نسبتهم (37%)، بالإضافة إلى الأسر التي كانت تعيش على مستوى أسطح العمارات، أما بالنسبة للفئة الثانية و التي تقيم في المساكن الترقوية المدعمة فقد لوحظ أن معظمهم كانوا يقيمون مع أهلهم، و البعض منهم كانوا يقيمون في منازل مستأجرة في شقق، فيلات و منازل تقليدية نوع "حوش".

جدول رقم 14 : نوع السكن السابق

	سكن عمومي ايجاري		سكن ترقوي مدعم	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
شقة	/	/	14	14
فيلا	/	/	23	23
منزل تقليدي (حوش)	55	55	40	40
بناء فوضوي	45	45	23	23
المجموع	100	100	100	100

3 . إعادة تنظيم المجال السكني:

مسألة إعادة تنظيم و تهيئة المجال السكني تدل على أن الشكل البنائي و نمط التقسيم الداخلي للسكن لا يلبي حاجيات الأفراد و هدا غالبا ما يكون في حالتين، إما في حالة مساحة السكن غير كافية لإسكان كل أفراد الأسرة أو في حالة عدم ملائمة نمط التقسيمي و التنظيمي للمجال السكني مع الشروط الحياتية و الاجتماعية لأفراد الأسرة، بالإضافة إلى مشاكل أخرى و التي تكمل في جودة البناء و التي تعود إلى نقص الإتقان في عملية البناء و إكماله في الآجال المحددة حيث أحيانا يتم توزيع السكنات غير مكتملة و هدا ما صرح به أفراد

العينة أثناء البحث الميداني حيث أغلبية الأسر قاموا بإعادة تهيئة و تنظيم سكناتهم لهده الأسباب، بالنسبة للأسر التي تقيم في المساكن العمومية الإيجارية قد بلغت نسبة الدين قاموا بتعديل سكناتهم و إعادة تهيئتها (89%)، و بالنسبة للفئة الثانية و التي تقيم على مستوى المساكن الترقوية المدعمة بلغت نسبتهم (74%).

فمن خلال التصريحات و المحادثات التي قمنا بها مع أفراد العينة التي قامت بإعادة تنظيم و تهيئة منازلهم قد توضح أن السبب الرئيسي لهده العمليات كانت عدم ملائمتها مع الحاجيات الأسرية و لا مع عاداتهم و تقاليدهم، إضافة إلى دلك عدم ملائمة المساحة السكنية مع حجم الأسرة حيث هناك أسر يفوق عددها خمس أفراد حيث التوزيع المجالي للسكن حسب عدد الغرف غير ملائم لاسكان كل أفراد الاسرة، فإعادة تهيئة و تقسيم المجال الداخلي للسكن و تحويل بعض المساحات غالبا ما تكون ضرورية للحفاظ على الخصوصية الحياتية لأفراد الأسرة كتحويل شرفة المنزل الى مطبخ و استغلال المساحة الأصلية للمطبخ و تحويلها إلى غرفة، و أحيانا تتعدى عمليات التوسيع لتشمل المساحات الخارجية المشتركة و ادماجها ضمن المساحة الداخلية الخاصة.

تظهر العناصر السوسيولوجية و الثقافية بالإضافة إلى العادات و التقاليد و الحجم الأسري عناصر جوهرية بمثابة ضوابط و مؤشرات قوية لاختبار مدى ملائمة النوع السكني و مجاله الداخلي و الخارجي مع حاجيات أفراد الأسر، و بالتالي عدم احترامها و عدم إدماجها في معايير البناء قد تتسبب في العديد من المشاكل الأسرية و الاجتماعية، و خاصة غياب

التناسب و التناسق بين الحاجيات و أنماط الحياة يمكن أن تكون مصدرا أساسيا في اختلال التوازن الاجتماعي و التجانس الفكري.

جدول رقم 15 : إعادة تهيئة المجال السكني (تم جمع هده المعطيات من خلال طرح السؤال التالي: هل قمتم بتغيير و إعادة تهيئة المجال السكني؟)

	سكن عمومي ايجاري		سكن ترقوي مدعم	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	89	89	74	74
لا	11	11	26	26
المجموع	100	100	100	100

4 . مكان الإقامة:

سجلت مدينة وهران أكبر معدل تحضر بعد الجزائر العاصمة خلال سنة 2008 و الذي بلغ (92.42%)، يعود هدا النمو الحضري القوي إلى فترة الستينات حيث شهدت مدينة وهران نزوحا ريفيا قويا و نظرا لتوفر المرافق الضرورية للحياة و تحسن المستوى المعيشي بها مقارنة بالمناطق النائية و المعزولة استمر النزوح الريفي خاصة أثناء فترة التسعينات (فترة العشرية السوداء)، شكل النمو الحضري ضغطا ديمغرافيا و كثافة سكانية مرتفعة مما أدى

إلى زيادة المعاناة الإجتماعية و مشاكل المجتمع المحلي مما تسبب في ارتفاع نسبة حاجيات الأفراد و الأسر لاسيما البطالة و أزمة السكن.

و في نفس السياق فقد تسبب التوسع العمراني في تدهور المحيط الحضري و التلوث البيئي، و أيضا فقد شكل هدا التوسع و الإستقرار الغير قانوني للسكان على مستوى الأراضي التي كانت مبرمجة للتنمية الحضرية و السكنية عائقا مما تسبب في تأخر المشاريع و ضعف الإنجازات التنموية ناهيك عن المشاكل الإدارية و التسييرية للقطاع و ضعف الإستراتيجيات التنموية و أبعادها الحضرية.

و مما لا شك فيه يلعب المجال السكني دورا هاما في البناء الأسري و العلاقات الأسرية، حيث يعتبر التفكك الأسري عاملا جوهريا في تراجع التعايش بين الأجيال و الذي كان مرتبطا بمكان العيش و المجال السكني، إضافة إلى دلك ساهم التباعد بين الأجيال في التخلي عن بعض العادات و التقاليد بفعل التغيرات الحضرية و العصرنة و تبني ثقافات و أفكار جديدة مختلفة عن الثقافة الأصلية الخاصة بالمجتمع الجزائري مما أدى إلى ظهور أنماط حياتية و سلوكات اجتماعية جديدة حيث ارتبطت هده الأخيرة بالمجال الحضري و السكن الفردي.

و تماشيا مع ما تم ذكره فإن التنوع الثقافي الذي عرفه المجتمع الجزائري جراء التحولات الحضرية و التفاعلات الإجتماعية خلق تمايزات اجتماعية يمكننا ملاحظتها من خلال أنماط الحياة الأسرية، ناهيك عن الهيكل الأسري الجديد "الأسرة النووية" فقد تبنت هده الأخيرة أنماط حياتية مختلفة عن الأنماط الحياتية التقليدية، و جاء دلك وفقا لظروف حياة الأسرة النووية و تماشيا مع النظم الاجتماعية التي تفرضها البيئة الحضرية.

و لكن رغم هده التحولات التي شهدتها الأسرة الجزائرية إلا أنها بقيت متمسكة بأصولها و انتماءها العرقي و يظهر دلك جليا من خلال الإستجواب الذي قمنا به مع أفراد العينة حيث يشكل الانتماء العرقي نقطة فخر و اعتزاز لكل أسرة، بالإضافة إلى دلك يعتبر مكان الميلاد و مكان الإقامة السكنية عاملان هامان في تشكل الهوية و الانتماء الاجتماعي و خاصة التضامن الاجتماعي و هدا ما لاحظناه أثناء البحث الميداني على مستوى بعض التجمعات السكنية حيث ينحدر سكانها من نفس المنطقة و منهم دوي أصل و عرق مشترك حيث يلعب هدا الأخير دورا هاما في بناء جماعات عرقية موحدة على مستوى االمناطق الحضرية.

و لتوضيح الأمر فقد ركزنا على هده النقطة بإضافة سؤال آخر و الذي يتعلق بوصف مكان الإقامة السابق و وصف السكن السابق، و من خلال النتائج المحصل عليها فقد تبين أن الفئة الأولى من العينة التي تسكن في المساكن العمومية الإيجارية هناك (65%) منهم كانوا يقيمون في مدينة وهران غالبيتهم كانوا يعيشون في الأحياء القديمة لمدينة وهران كحي الحمري و سيدي الهواري، و (35%) منهم كانوا يقيمون في ضواحي المدينة حيث أغلبيتهم

كانوا يقيمون بوسط مدينة وهران و نظرا لتدهور ظروفهم المعيشية و الاجتماعية و خاصة أزمة السكن استقروا في المناطق المجاورة للمدينة في سكنات فوضوية.

أما بالنسبة للفئة الثانية و التي تقطن في السكنات الترقوية المدعمة فقد تم تسجيل نسبة (49%) منهم كانوا يقيمون في مدينة وهران، و(51%) من هده الفئة كانوا يقيمون في البلديات المجاورة لمدينة وهران، فمن خلال هده النتائج نلاحظ أن عملية التنقل السكني مرتبطة بعدة عوامل و من أهم هده العوامل أزمة السكن، فبالنسبة للفئات التي كانت تقيم خارج ولاية وهران و التي أجبرت على الهجرة نحو المدن الساحلية الكبرى و كانت مدينة وهران واحدة من هده المدن التي لجأ إليها العديد من الأسر خلال سنوات التسعينات بسبب الظروف اللأمنية التي عرفتها البلاد فمعظمهم استقروا بالضواحي المجاورة لمدينة وهران في سكنات فوضوية.

5 . التجمعات الأسرية في الأحياء السكنية :

بهدف اكتشاف مدى علاقة السكن الحضري بالتفكك الأسري قمنا بإضافة سؤال فيما يخص وجود أسر تربطهم علاقة دموية يسكنون بالجوار بمعنى في نفس العمارة أو في نفس الإقامة السكنية، و بالفعل كانت هناك أسر تربطهم علاقات قرابة يقيمون بالقرب و منهم من يقيمون في نفس العمارة، و وفقا للنتائج المحصل عليها فيما يخص بالفئة التي تقيم بالمساكن العمومية الإيجارية هناك (62%) من الأسر لديهم أقارب يقيمون معهم في نفس العمارة أو في نفس الإقامة السكنية، أما بالنسبة للفئة الثانية من العينة و التي تقيم في المساكن الترقوية المدعمة فهناك الأقلية منهم لديهم أقارب يقيمون معهم في نفس العمارة أو في نفس الإقامة السكنية، و يرجع دلك إلى الوضعية السكنية السابقة حيث معظم الأسر التي تقطن في السكنات العمومية

الإيجارية كانت تقيم في السكنات التقليدية القديمة الهشة و المهددة بالإنهيار حيث كان يقطن فيها مجموعة من الأفراد تربطهم علاقات قرابة و معظمهم تم ترحيلهم إلى نفس الإقامة السكنية الجديدة و أحيانا في نفس العمارة، و نفس الملاحظة تم تسجيلها بالنسبة للأسر التي كانت تقيم في السكنات الفوضوية و استفادت من السكنات العمومية الإيجارية.

و لتوضيح دلك و وفقا للمعلومات التي تم الحصول عليها من خلال البحث الميداني على مستوى الديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية وهران (OPGI) فيما يخص استراتيجيات توزيع السكنات العمومية الإيجارية و إعادة إسكان الأسر التي تعاني من أزمة السكن، حيث يتم الإعتماد على معطيات إحصائية و التي يتم الحصول عليها من خلال عمليات تعداد السكنات القديمة المهددة بالإنهيار و تعداد عدد الأسر التي تسكن فيها و تجرى هده العملية من طرف مصلحة السكن المتواجدة بالمكاتب الشعبية البلدية التابعة لبلدية وهران، و حسب تصريحات بعض الموظفين في ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية وهران بأن في بعض الحالات هناك عدة أسر تربطهم علاقات قرابة يسكنون معا تحت سقف واحد و في ظروف مزرية و عند استفادتهم من السكن العمومي الإيجاري احتمال أن يقيمون في نفس العمارة أو في نفس الإقامة السكنية.

و لكن أثناء المقابلة مع أفراد العينة صادفنا حالات استثنائية أثارت اهتمامنا خاصة على مستوى السكنات العمومية الإيجارية الواقعة بحي 1430 مسكن في حي المنزه بكنستال حيث استفاد من هده السكنات الأسر التي كانت تقيم في حي الحمري و التي كانت تعاني من مشكل

السكن، و تم ترحيل جزء منهم الى حي المنزه و الجزء الثاني من هده الأسر تم ترحيلهم الى سكنات عمومية ايجارية الواقعة في واد تليلات، و لكن بعد الترحيل تمت عملية تنقل و تبديل سكنات بين الإقامتين السكنيتين (حي النزه و وواد تليلات) و كان دلك بدافع التقرب الأسري، و يظهر دلك جليا من خلال معطيات الجدول رقم (16) حيث معظم التجمعات الأسرية التي تقيم معا في نفس العمارة أو في نفس الإقامة السكنية هم اسر تربطهم علاقات قرابة قريبة إما إخوة، أبناء أو أبناء عم أو أبناء خال، حيث لوحظ دلك خاصة على مستوى السكنات العمومية الإيجارية.

جدول رقم 16 : التجمعات الأسرية على مستوى نفس الإقامة السكنية

	سكن عمومي ايجاري		سكن ترقوي مدعم	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم (هناك تجمعات أسرية على مستوى نفس الإقامة السكنية)	62	62	16	16
لا (لا توجد تجمعات أسرية على مستوى نفس الإقامة السكنية)	38	38	84	84
المجموع	100	100	100	100

5. 1. معايير اختيار مكان الإقامة:

لطالما ارتبطت معايير اختيار مكان الإقامة بالعوامل الإجتماعية ، الإقتصادية و الثقافية فبفضل دكاء الإنسان و إبداعاته استطاع أن يحسن حياته و يطورها و قد غير و حول المساحات حسب حاجاته و رغباته، و تختلف هده الأخيرة من مجتمع إلى آخر باختلاف الأنظمة الاجتماعية و تعدد الثقافات و بالتالي يبقى المجال الحضري يمثل تراثا ثقافيا و مجالا يعكس مختلف الأنساق و الأنظمة الاجتماعية بما في دلك المستويات الثقافية، فهو دائما في ديناميكية اجتماعية و تجديد و تطور مستمر، و هدا ما يجعل الأفراد يفضلون الإقامة في أماكن معينة مقارنة بأماكن أخرى مما يخلق اختلال في توازن كثافة السكان بين المناطق الحضرية، و ينتج عن دلك ضغطا ديمغرافيا على المرافق الحياتية و أيضا على مستوى المجال الحضري.

و لاكتشاف مدى أهمية مكان الإقامة لدى الأفراد تم طرح سؤال حول مكان الإقامة المفضل لديهم و كانت الأجوبة متنوعة حسب رغبات و حاجيات كل أسرة حيث كانت الرغبة في الإقامة بالقرب من الأهل الرغبة المفضلة لدى أغلبية الأسر بما في دلك فئتي العينة (الأسر المقيمة في السكنات العمومية الإيجارية و الأسر المقيمة في السكنات الترقوية المدعمة)، و فيما يلي تأتي الرغبة في الإقامة و العيش بالقرب من جيران صالحين و محترمين معبرين عن دلك بالعبارة "نشري الجار قبل الدار"، يدل دلك على أهمية العلاقة الجوارية في البناء الاجتماعي و التضامن الاجتماعي وحسب تصريحات بعض الأفراد من العينة تلعب

العلاقات الجوارية دورا أساسيا في التعاون الاجتماعي و التضامن مع بعضهم البعض في السراء و الضراء.

يعتبر العامل الاقتصادي أيضا من المعايير الأساسية في اختيار مكان الإقامة و السكن بالقرب من مكان العمل و الوسط الذي تتمركز فيه النشاطات الاقتصادية و التجارية، و تتوفر فيه فرص العمل و المنتوجات الاستهلاكية المتنوعة خاصة مع انتشار المراكز التجارية العصرية ذات الطبعة العالمية، إضافة إلى دلك تمركز المؤسسات الصناعية و الخدماتية على مستوى المدن الحضرية الكبرى كمدينة وهران و التي شهدت خلال السنوات الأخيرة نشاطا اقتصاديا و تجاريا كثيفا و انتشارا كبيرا للمراكز التجارية الشيء الذي خلق ديناميكية اجتماعية و اقتصادية خاصة على مستوى الأوساط الحضرية حديثة النشأة و التي تعتبر العامل الأساسي و المحفز في اختيار مكان الإقامة بالقرب من هده الخدمات المتنوعة بما في دلك الخدمات الاجتماعية، الاقتصادية و التجارية....الخ.

جدول رقم 17 : معايير اختيار مكان الإقامة

	سكن عمومي ايجاري		سكن ترقوي مدعم	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الإقامة بالقرب من الأسرة	53	53	42	42
الإقامة مع جيران طيبين	32	32	26	26
الإقامة في مكان يلائم المستوى المعيشي لأفراد الأسرة	12	12	15	15
الإقامة بالقرب من مكان العمل	3	3	17	17
المجموع	100	100	100	100

6. تأثير وسائل الإتصال على العلاقات الأسرية:

أثر التطور التكنولوجي و الإعلامي على السلوك الفردي و الأسري كما أثر أيضا على العلاقات الاجتماعية، فأصبح الاتصال عبر شبكات التواصل الاجتماعي سائدة مما ضيق نطاق العلاقات الاجتماعية و الأسرية. هناك اختلاف بين العلاقة الأسرية المباشرة و العلاقة الأسرية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فالأولى و التي كانت سائدة في المجتمع التقليدي عرفت تراجعا حيث يضطر الأفراد على التنقل من مكان إلى آخر لزيارة الأهل و أحيانا

يستغرق وقتا طويلا في حالة بعد المسافات بين الأفراد و نظرا لارتباطاتهم و انشغالاتهم بالعمل و الدراسة و بالأمور الحياتية يضطرون للتواصل عبر شبكات التواصل الاجتماعي، و عليه جاءت هده الوسائل التكنولوجية في خدمة المجتمع و موازاة مع الشروط الحياة و الظروف الاجتماعية الجديدة .

و من خلال النتائج الميدانية التي تم الحصول عليها لوحظ أن أغلبية الأسر تفضل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للاتصال بأهلهم بدلا من التنقل و دلك لعدم توفر الوقت و تبقى الزيارات العائلية في المناسبات و العطل و في ظروف استثنائية حسب تصريحات أغلبية الأسر، و عليه نستنتج أن الحياة الحضرية فرضت على الأفراد نمط معيشي خاص و علاقات اجتماعية مبنية على المصلحة الفردية.

جدول رقم 18 : أنماط التواصل الأسري

	سكن عمومي ايجاري		سكن ترقوي مدعم	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
عن طريق الزيارات	19	19	21	21
عن طريق الهاتف	52	52	43	43
عن طريق الانترنيت	29	29	36	36
المجموع	100	100	100	100

7 . بعض الملاحظات:

أثناء البحث الميداني تم تسجيل بعض الملاحظات على مستوى بعض العمارات التابعة للسكنات الترقوية المدعمة و التي شملت عدة نقائص بخصوص البناء و شكله و التي نستخلصها فيما يلي:

- انعدام مصادر التهوية على مستوى المراحيض و الحمامات،

- انعدام مصادر صرف ثاني غاز أكسيد الكربون على مستوى بعض العمارات، تعتبر هده الملاحظة من أهم الملاحظات التي تم تسجيلها حيث شملت عدة اقامات سكنية مما أدى إلى خلق مصادر تهوية عشوائية لصرف ثاني أكسيد الكربون المنبعث من مصادر التدفئة من طرف السكان، حيث يمثل دلك خطرا على صحتهم و على حياتهم.

- وجود مدخل واحد للإقامة السكنية التي يسكن فيها أكثر من 200 ساكن لا تعتبر ملائمة و لا آمنة في حالة وقوع كارثة كزلزال أو حريق لا يتمكن كل السكان من الهروب و الخروج من باب واحد فتعدد مداخل الإقامة مهم و أساسي على مستوى الإقامات السكنية المشتركة.

أكدت هده الملاحظات غياب الرقابة القانونية للعقار بخصوص احترام معايير البناء و تطبيق المقاييس المعمول بها دوليا في مجال الهندسة المعمارية مما يثير عدة تساؤلات حول إشكالية سياسات الإسكان و البناء و مدى فعالية التنظيم و التسيير العقاري في الجزائر.

الجزء الثالث: تحليل نتائج المقابلة

بالنسبة للجزء الثالث من البحث الميداني و الذي اعتمدنا فيه على المقابلة و على الملاحظة التي دامت خمس سنوات و دلك بحكم إقامتي مع مجتمع البحث حيث تم اختيار عينة من هدا المجتمع و التي شملت مجموعة من الأسر المقيمة في حي 1430 مسكن (من نوع 'شقة' بصيغة سكن عمومي إيجاري) الواقع في كنستال و التابع لدائرة بئر الجير، حيث ركزنا على الجانب الإجتماعي، بمعنى دراسة الروابط الإجتماعية بين أفراد الأسر و العلاقات الجوارية، بالإضافة إلى دلك اكتشاف أهم التغيرات التي طرأت على الحياة الأسرية و الإجتماعية إثر الإنتقال السكني. تم ترحيل هده الأسر في ديسمبر 2015 من حي الحمري إلى الحي الجديد حي المنزه، حيث كانت تعيش في ظروف صعبة و مزرية على مستوى منازل تقليدية قديمة و مهددة بالإنهيار.

لقد أولينا الإهتمام لكل النشاطات اليومية التي يقوم بها هؤلاء الأفراد و الصعوبات التي يواجهونها في حياتهم الاجتماعية والمتعلقة بالمجال السكني، الغرض من هده المقابلة هو محاولة التعمق أكثر في موضوع البحث و دلك لتحديد العوامل الأساسية للتحولات الأسرية و مدى تأثير المجال السكني على الحياة الإجتماعية و الأسرية.

تم اختيار أفراد العينة بطريقة عشوائية حسب معايير و قواعد المعاينة العشوائية، بمعنى اختيار أسرة واحدة من كل عمارة بطريقة عشوائية، و اعتمدنا على المقابلة المباشرة مع أفراد العينة و التي دامت من ساعة إلى ساعة ونصف.

يتراوح أعمار أفراد العينة ما بين 37 سنة و 80 سنة إناث و ذكور، شملت العينة حالات متنوعة من حيث التركيبة الأسرية و من حيث الظروف الاجتماعية، حيث صادفنا أسر مركبة تتكون من الجد و الجدة و أبنائهم منهم عزاب و منهم متزوجون ولديهم أطفال يعيشون كلهم معا تحت سقف واحد، كما صادفنا أيضا أسر نووية متكونة من الزوج و الزوجة و أطفالهم، و حالات أخرى مثل أم أرملة تعيش مع أطفالها، أشخاص مسنون يعيشون بمفردهم و أشخاص عزاب يعيشون وحدهم، و هناك أيضا حالات خاصة لاحظناها خلال الملاحظة و التعايش مع المجتمع المحلي فيما يخص التحول و الانتقال السكني عن طريق بيع المنزل أو استبداله بمنزل آخر. نوع السكن هو سكن فردي "شقة" بصيغة سكن عمومي إيجاري يتكون من ثلاث غرف و مطبخ، حيث كل عمارة تتكون من 5 إلى 9 طوابق و في كل طابق هناك أربع شقق.

انطلاقا من النتائج التي تم الحصول عليها من خلال هده الدراسة "المقابلة" قمنا بتحليل الأوضاع الإجتماعية و العلاقات الأسرية و الجوارية الجديدة و مدى تأقلم الأفراد مع المجال السكني الجديد و اندماجهم اجتماعيا مع المحيط الحضري الجديد. يتم التعبير عن الأنماط الحياتية من خلال السلوكيات و الأدوار التي يقوم بها الأفراد داخل محيطهم الأسري و مجتمعهم المحلي، أما بالنسبة للمجال السكني و مدى تأقلمهم معه يظهر دلك من خلال كيفية استغلالهم للمساحات السكنية و مدى انسجام هده الأخيرة و تناسبها مع حاجاتهم اليومية و الاجتماعية وخاصة مدى تأقلم المجال السكني مع الحاجيات الخاصة للأفراد و ضمان الخصوصية الفردية.

شملت نتائج المقابلة مجموعة من الملاحظات الهامة، الشيء الذي أكد مدى ارتباط المجال السكني بنمط الحياة الأسرية و الاجتماعية، حيث سمح هدا المنهج الدراسي بتطوير العمل الميداني و الحصول على معلومات أوفر و أكثر نجاعة.

1 . الأوضاع الاجتماعية و الأسرية الراهنة:

لمعرفة مدى تأقلم أفراد الأسر مع المجال السكني الجديد قمنا بطرح السؤال التالي: كيف تصفون أوضاعكم السكنية الحالية، و كيف يتقاسم أفراد الأسرة المجال السكني، صف دلك؟، الهدف من هدا السؤال هو معرفة الأوضاع المعيشية و الأوضاع الاجتماعية و الأسرية في السكن الجديد، و الصعوبات التي يعانون منها يوميا و التي تم التصريح بها من طرف بعض الأفراد.

كل أفراد العينة وصفوا أوضاعهم السكنية بالجيدة مقارنة بالأوضاع السكنية السابقة، حيث معظم الأسر الدين استفادوا من هده السكنات أصبح أفرادها يتمتعون بالخصوصية الحياتية و لو نسبيا من خلال التفريق بين الإناث و الذكور حيث أصبح للإناث مجالهم الخاص بهم و أيضا بالنسبة للذكور و حتى بالنسبة الزوجين، و بدلك أصبحت الحميمية الأسرية أكثر استقرارية مقارنة بالسكن السابق، الشيء الذي لفت انتباهنا خلال المقابلة هو طريقة تعبير أفراد العينة عن أوضاعهم الاجتماعية و وصفهم بحالتهم المعيشية و أوضاعهم السكنية كانوا دائما يصفونها بالجيدة مقارنة بأوضاعهم السابقة، و يعتبرون بعض النقائص و المعاناة بأنها

عناصر ثانوية لا تؤثر بشكل كبير على حياتهم الأسرية و الاجتماعية، في حين وصف البعض الآخر من الأسر أوضاعهم السكنية و الاجتماعية بأنها ناقصة و غير ملائمة لحياتهم اليومية و لا تناسب أوضاعهم الاجتماعية و الأسرية بحكم حجمهم الاسري و نمطهم الحياتي، و التي نستخلصها في المرحلة الموالية.

شملت العينة مجموعة من الأسر النووية و الأسر أحادية الآباء والتي لا يتعدى حجمها خمس أفراد (تتكون من الزوجين و الأطفال) بالإضافة إلى حالات أخرى صادفناها تختلف من حيث البنية الأسرية و الأوضاع الاجتماعية مثل أسر موسعة تتكون من الجدين و الأبناء و الأحفاد و التي يتعدى عدد أفرادها خمس أفراد يعيشون كلهم تحت سقف واحد، و حسب تصريحاتهم فيما يخص أوضاعهم الاجتماعية و السكنية يبدوا أنها عرفت تحسنا، عموما يتقاسم أفراد الأسرة المجال السكني بشكل منتظم من خلال التفريق بين البنات و الأولاد كل منهم لديه مجاله الخاص به و أيضا بالنسبة للزوجين أصبح لديهم مجال خاص بهما، أما بالنسبة للأشخاص الدين يعيشون بمفردهم كانت هناك ثلاث حالات، و من خلال تصريحاتهم تبين أن أوضاعهم الاجتماعية و السكنية عرفت تحسنا.

أجريت المقابلة في ظروف ملائمة و جيدة، حيث اعتمدنا على أسلوب الحوار من خلال طرح أسئلة مفتوحة و كانت الأجوبة متنوعة و مختلفة حسب الظروف المعيشية و الاجتماعية لكل أسرة، نستعرض في المرحلة الموالية ملخص المقابلة حسب كل حالة.

- الحالة الأولى (مقابلة رقم01): امرأة أرملة تبلغ من العمر 53 سنة و لديها طفلين (بنت و ولد، يتراوح عمرهما ما بين 21 سنة و 17 سنة)، و التي صرحت بما يلي:

" السكنة واسعة و شابة الحمد لله رانا غاية بنتي عندها بيتها وحدها و ولدي عنده بيته وحده، كنا عايشين في الضيق و البرد، كنا نعانوا من مشاكل بزاف بسبب أزمة السكن، أولادي كانوا دائما في شجار بسبب الضيق، بصح دروك الحمد لله تهنينا."

- الحالة الثانية (مقابلة رقم 02): رب أسرة يبلغ من العمر 46 سنة يعيش مع زوجته و أبنائه الثلاث (بنتين و ولد، يتراوح عمرهما مابين 8 سنوات و 17 سنة)، و الذي صرح بما يلي:

" ملي رحلت و سكنت هنا ريحت راني مهني، كنا عايشين في بيت واحدة في حوش مع سبع جوارين فيه مرحاض واحد مشترك نعاني يوميا من المشاكل مع الجيران ، و أولادي كانوا يرقدوا معايا، كنا مغبونين و الآن راه عندي سكنة وحدي مع عائلتي، أنا و زوجتي عندنا بيت خاص بنا، و البنتين عندهم بيت وحدهم و الولد يرقد في الصالة."

- الحالة الثالثة (مقابلة رقم 03): رب أسرة يبلغ من العمر 72 سنة يعيش مع زوجته و طفلين (بنت و ولد يتراوح عمرهما ما بين 32 سنة و 37 سنة و لديه ثلاث أولاد متزوجون لا يعيشون معه) وقد صرح بما يلي:

"صراحة هادا وين راني نحس بروحي مواطن جزائري، رجعت نملك سكنة، راني لاباس ما خصني والوا، كل واحد من أولادي عنده بيت خاص به و أنا و الزوجة نرقدوا في الصالة".

- الحالة الرابعة (مقابلة رقم 04): أرملة تبلغ من العمر 65 سنة تعيش مع ابنتها مطلقة و لديها طفلة تبلغ من العمر 8 سنوات، وصفت هده المرأة أوضاعها السكنية الحالية كمايلي:

" صراحة أنا ملي رحلت لهدي السكنة ريحت و أنا جد سعيدة في سكنتي، حياتنا تبدلت رانا عايشين غاية الحمد لله، أنا عندي بيتي وحدي و بيت لبنتي مع بنتها و عايشين مع بعض مهنيين".

بالنسبة للأشخاص الدين يعيشون بمفردهم هناك ثلاث حالات، امرأة مسنة، امرأة أرملة و رجل أعزب، و قد وصفوا أوضاعهم الاجتماعية و السكنية بالحسنة معبرين عن دلك ب:

- الحالة الخامسة(مقابلة رقم 05) امرأة أرملة و متقاعدة تبلغ من العمر 53 سنة تعيش وحدها لديها بنت متزوجة تسكن في نفس الحي (حي المنزه) في عمارة مجاورة، وصفت هده السيدة أوضاعها الاجتماعية و الأسرية بمايلي:

" راني عايشة لاباس بنتي دايما تجي عندي تنظفلي الدار و تطبخلي و أحفادي يونسوني، بنتي عطاوها سكنة في تليلات و على جالي بدلت هنا في حي المنزه باه تكون قريبة مني، الدار عايشة فيها وحدي."

- الحالة السادسة (مقابلة رقم 06): امرأة مسنة تبلغ من العمر 74 سنة تعيش وحدها لديها ثلاث بنات و ولد متزوجون استفادوا من سكنات عمومية ايجارية، حيث بنت واحدة تسكن

بالقرب منها في نفس الحي على مستوى عمارة مجاورة أما الأبناء الآخرين فقد تم ترحيلهم إلى واد تليلات، وصفت هده السيدة أوضاعها الاجتماعية والسكنية بما يلي:

" في الحمري كنت نسكن في حوش تاع وراثة مع أولادي كلهم متزوجين و كل واحد منهم ساكن في بيت مع زوجته و أولاده و مين قسموا علينا السكنات عطاونا كامل كل واحد وحده، أنا و زوجي الله يرحمه عطاونا هدي السكنة و بنتي متزوجة وعندها أولاد عطاوها هنا في حي المنزه تسكن في العمارة المجاورة و أولادي الثلاثة الآخرين كلهم متزوجون عطاوهم في واد تليلات كل واحد سكنة وحده مع عائلته، تمنيت لو كان عطاونا كلنا في إقامة واحدة باه نكونوا قراب، بنتي لي تسكن حدايا رافدتني و مين نمرض تديني عندها."

- الحالة السابعة (مقابلة رقم 07): رجل أعزب يبلغ من العمر 37 سنة تاجر، يعيش بمفرده و دلك مند وفاة والدته مند سنتين، عند مساءلته عن أوضاعه الاجتماعية و السكنية الحالية رد قائلا:

" صراحة ما نقعدش هنا بزاف في الصباح نخدم و مين نكمل نريح في الحومة (الاقامة السابقة في حي الحمري)، والفت حومتي في الحمري اللي زدت و كبرت فيها".

شملت المقابلة حالات أخرى تختلف من حيث الظروف الاجتماعية و الأوضاع السكنية و أيضا من حيث البنية الأسرية و عدد أفرادها، بمعنى أثناء المقابلة صادفنا أسر متعددة و أسر مركبة تتكون من الوالدين و الأبناء منهم متزوجون و لديهم أطفال و منهم غير متزوجون يقيمون كلهم معا في نفس المنزل (على مستوى شقة تتكون من ثلاث غرف و مطبخ

(F3))، فبالنسبة للأسر المركبة فهي أسر حديثة النشأة بمعنى بعد استلام السكنات و الإقامة فيها تم توسيع أفراد الأسر من خلال تزويج أبنائهم و الإقامة معهم.

الشيء الذي دفع بعض الأسر إلى تحويل بعض المساحات من منازلهم حتى تصبح أكثر تأقلما مع حاجياتهم اليومية، فعدم تأقلم المجال السكني مع عدد أفراد الأسر خلق صعوبات حياتية و اجتماعية مما جعلهم يستغلون المساحة السكنية بطريقة مختلفة من خلال إعادة تقسيم المساحات السكنية طبقا لظروفهم الاجتماعية و حجمهم الأسري، كتحويل المساحة المخصصة للمطبخ إلى بيت للنوم و جعل الشرفة مطبخا، و أحيانا يتم دمج المرحاض ضمن الحمام لتوسيع مساحة المنزل، و إعادة تقسيم الركن المخصص للجلوس و التجمع الأسري و الذي يعتبر أكبر ركن في المنزل و خلق مجال آخر أكثر تناسبا و انسجاما مع حاجيات أفراد الأسر و مع حجمها.

الشيء الذي لفت انتباهنا أثناء المقابلة خاصة الإستغناء عن بعض المساحات و التي تعتبر مساحات مهمة في المجال السكني كتحويل المطبخ إلى بيت للنوم و جعل الشرفة مطبخا و غيرها من المساحات الأخرى التي تم تحويلها حتى يصبح المجال السكني أكثر تأقلما مع أفراد الأسر، بالإضافة إلى دلك الهدم و إعادة البناء قد يتسبب في تدهور البنية الأساسية للعمارة، حيث أحيانا يتم هدم الأعمدة الأساسية للعمارة بهدف التوسيع و إعادة تقسيم المجال السكني مما يجعل حياة سكان العمارة كلهم في خطر في حالة وقوع زلزال، و قد ينجم عن دلك صراعات و مشاكل بين الجيران بسبب الفوضى الناجمة عن عمليات الهدم و البناء.

فإعادة تنظيم المجال السكني من طرف بعض الأفراد يدل على عدم تأقلم السكن مع ظروفهم الاجتماعية و أنماطهم الحياتية، فالاعتماد على نوع واحد من البناء خاصة بالنسبة للسكنات العمومية الايجارية و تخصيص مساحة سكنية موحدة لكل السكنات بدون مراعاة الاختلافات في الحجم الأسري و التنوع الاجتماعي جعل السكان يقومون بإعادة بناء و تقسيم سكناتهم حسب حاجياتهم و ظروفهم الاجتماعية و الأسرية.

نستخلص فيما يلي الظروف الاجتماعية و الأوضاع السكنية لأفراد الأسر المعنيين بهده الخصائص:

- الحالة الثامنة (مقابلة رقم 08): رب أسرة يبلغ من العمر 67 سنة متقاعد يعيش مع زوجته و لديه خمس أبناء (يتراوح سنهم ما بين 12 سنة و 33 سنة) ابنه الأكبر متزوج و يعيش معه في نفس المنزل و لديه طفلة عمرها سنتين. وصف رب الأسرة أوضاعه الاجتماعية بالعادية، حيث يساهم يشارك الابن المتزوج في تلبية حاجيات كل أفراد الأسرة، أما أوضاعهم السكنية فهي شبه متدهورة حيث يعاني أفراد هده الأسرة من مشاكل و معاناة يومية نظرا لتعدد أفرادها و خاصة بعد تزويج الابن الأكبر و استقراره معهم، حيث عبر رب الأسرة عن دلك بما يلي:

" معظم وقتي نفوته في الشارع، كل يوم نعانوا من مشاكل و صراعات بين الأبناء بسبب الضيق، حولت المطبخ رجعته بيت للأولاد و البالكون رجعتها مطبخ باه نوسعوا الدار شوية و ابني عنده بيت مع زوجته و بنته و البيت الآخر تاع البنات و أنا و الزوجة نريحو

في الصالة، الظروف المعيشية تاع ابني ما تسمحلوش باه يشري سكنة أو يكري، هاكو عطاونا حواش أفضل نقدرو نبنوا و نوسعوا...".

- الحالة التاسعة (مقابلة رقم 09): إمرأة أرملة تبلغ من العمر 63 سنة لديها 5 أبناء اثنين منهم يعيشون معها، بنت غير متزوجة تبلغ من العمر 25 سنة و ابن متزوج يبلغ من العمر40 سنة لديه طفلين، يعيش أفراد هده الأسرة معا في ظروف معيشية عادية حسب ما صرحت به هده السيدة :

" عايشة مع بنتي عزبة و ابني متزوج عنده طفلين، هو اللي يخدم علينا، عايشين عادي متفاهمين، أنا و بنتي عندنا بيت وحدنا و ابني مع زوجته و وأولاده عندهم بيت وحدهم،صراحة ما نيش مرتاحة في هده السكنة والفت الحوش و راني حابة نبيعها و نشري حوش".

- الحالة العاشرة (مقابلة رقم 10): رب أسرة متقاعد يبلغ من العمر 69 سنة يعيش مع زوجته و أبنائه الثلاثة (بنتين و ابن، يتراوح سنهم ما بين 21 سنة و 34 سنة)، الابن متزوج و لديه طفل يعيشون كلهم معا في منزل واحد، يقيم الإبن مع والديه بصفة مؤقتة في انتظار استلام سكنه الذي هو في طور الانجاز بصيغة سكن ترقوي مدعم، يعمل هو و زوجته، و حسب تصريحات رب هده الأسرة الاستفادة من هده السكنات (السكنات العمومية الايجارية) جاءت متأخرة حيث قال:

" حتى كبرت و عادوا أولادي في سن الزواج عطاونا السكنة، بنتي قريب عرسها و تمشي لبيت زوجها و ابني راه يستنى في سكنته و يرحل، و راح نبقى انا والزوجة والبنت الصغرى، ما عاودت والو في السكنة لأني راح نبيعها و نشري سكنة واسعة عليها في المستقبل".

- الحالة الحادية عشر (مقابلة رقم 11): أم أرملة تبلغ من العمر 51 سنة لديها ثلاث أولاد غير متزوجون و ابن متزوج لديه طفلين و يقيم معها في نفس المنزل، يتراوح سن أولادها ما بين 15 سنة و 28 سنة، تتقاضى الأم أجرة تقاعد زوجها المتوفى و يساهم ابنها المتزوج في تلبية حاجيات أفراد الأسرة كلها، وصفت هده السيدة ظروف أسرتها الاجتماعية و السكنية بما يلي:

" مند ترحلينا تحسنت ظروفنا المعيشية و السكنية، ابني الكبير تزوج مند أربع سنوات و راه يسكن معايا مؤقتا في انتظار انتقاله إلى سكنه بصيغة عدل، أولادي الغير متزوجون كلهم يقيمون معي لديهم بيت بمفردهم و ابني المتزوج لديه بيت مع زوجته و أبنائه و أنا نرقد في الصالة، راني نستنى في ابني يرحل باه نزوج ابني الثاني ...".

- الحالة الثانية عشر (مقابلة 12): رب أسرة يبلغ من العمر 63 سنة تاجر يعيش مع زوجته و ابنه متزوج لديه ثلاث أطفال حيث يعمل الابن مع والده في التجارة، و حسب تصرحات رب الأسرة (الجد) حول أوضاعهم الاجتماعية و السكنية يبدوا أن الانتقال السكني أثر على حياته و لحد الآن لم يتأقلم مع الظروف السكنية الجديدة، و أن إقامتهم على مستوى هدا السكن هي إقامة مؤقتة لأن المجال السكني الحالي لا يلاءم ظروفهم المعيشية مصرحا بدلك :

" أنا زدت و كبرت في حوش صراحة ما والفتش الشقة راني حاس روحي مخنوق، الشقة (F3) غير مناسبة لأسرة كبيرة تتكون من جد و ابنه و أحفاده ، الصغار ما عندهمش مكان خاص بيهم، بنت ولدي الكبيرة تنام في الصالة و الولدين الآخرين ينامون مع أمهم و أبوهم، صراحة ما راحش نطولوا في هده السكنة لأن الأبناء راهم يكبروا و لازملهم سكنة واسعة".

2. العلاقات الجوارية و الروابط الاجتماعية في الإقامة الحضرية الجديدة:

بخصوص سكان هدا الحي (حي 1430 مسكن، حي المنزه كنستال)، كلهم كانوا يقيمون في حي الحمري و كانت تربطهم علاقات جوارية قديمة، بمعنى تتميز العلاقات الجوارية لسكان هدا الحي بالأقدمية وتربطهم روابط اجتماعية أصيلة يسودها الاحترام و التضامن حيث لم تتغير هده العلاقات و لم تتأثر بعملية الإنتقال السكني، حيث أثبتث شهاداتهم دلك من خلال تصريحاتهم المتشابهة و المتكررة عند مساءلتهم عن وصف أوضاعهم و علاقاتهم الجوارية و مدى تغيرها بعد الإنتقال السكني، فمازالت تربطهم علاقات ودية و تضامنية، و يظهر دلك جليا من خلال شهاداتهم:

" مازلنا كيما بكري نزوروا جوارينا في الأعياد و المناسبات..."، "... جارتي دارت عرس ولدها حليتلها داري و وقفت معاها و فرحت معها..."،".... جاري مين يحتاج يقصدني ما نقدرش ردها من واجبي نوقف معاه و لو بالقليل..."، "... زوجي توفي السنة الماضية كل جيراني اللي ساكنين معايا في العمارة و اللي ساكنين في العمارات المجاورة عزاوني و داروا الواجب و كأنهم أهلي..."

فرغم وقوع نزاعاة و سوء تفاهم بينهم لا يؤثر دلك على علاقاتهم الجوارية حيث يتم تدخل أطراف أخرى من الجيران للصلح و فك النزاعاة و غالبا ما يكونون أشخاص كبار في السن و محترمين من طرف كل الجيران، و حسب شهادات أفراد العينة معظم النزاعاة تتعلق بالأماكن المشتركة كالمساهمة في دفع مبلغ الإنارة المشتركة و تنظيف السلالم.

و هدا ما لاحظناه أثناء المقابلة حيث كل أفراد العينة استحسنوا فكرة ترحيلهم كلهم في حي واحد و بقائهم مجتمعون، مما سمح لهم بالحفاظ على علاقاتهم الجوارية القديمة معبرين عن دلك بعبارات متكررة :

"مزية اللي عطاونا مع بعض... كبرنا في حومة وحدة،"، "... مازلنا محافظين على الجورة تاع بكري و نزوروا بعضانا و نتلاقوا في المناسبات ... نجتمعوا في السراء و الضراء..."، يعتبر دلك ايجابيا لتفادي المشاكل الجوارية التي تصل أحيانا إلى كوارث اجتماعية و تكوين عصابات الأحياء كما يحدث في بعض الأحياء الحضرية الجديدة.

خاتمة عامة

أدى التفكك الأسري إلى غياب أعضاء مهمين كانوا يشكلون البنية الأساسية للأسرة الجزائرية الموسعة و المركبة من عدة أجيال يعيشون كلهم معا تحت سقف واحد، كانت لهم أدوار اجتماعية و اقتصادية هامة و تربطهم علاقات أسرية و اجتماعية متماسكة، حيث أدى الانتقال السكني من المناطق الريفية نحو المناطق الحضرية إلى تحولات هيكلية و اجتماعية فرضتها شروط الحياة الحضرية و نسيجها العمراني المبني على أساس قواعد حضرية و ثقافية مختلفة، و استخلفت الأدوار و الوظائف الاجتماعية التقليدية بمؤسسات اجتماعية متخصصة تحكمها قوانين إدارية و نظم اجتماعية.

توسيع الحظيرة السكنية و تمركز المشاريع التنموية و التهيئة العمرانية على مستوى المناطق الحضرية الكبرى في ظل غياب التنمية الإقتصادية على مستوى مناطق الظل تسبب دلك في ارتفاع نسبة التمدن و بالتالي زيادة الضغط على الحظيرة السكنية و المرافق الاجتماعية.

و حسب ما أظهرته الدراسة أيضا كان هدا التحول بسبب عدة ظروف اجتماعية، اقتصادية و ثقافية، و يعتبر السكن الحضري العصري من أبرز العوامل التي أدت إلى التفكك الأسري، بمعنى الاعتماد على البناء العمودي و الذي يمثل جزء كبير من النسيج العمراني نظرا لتقلص المساحة العمرانية بسبب التوسعات السكانية و الضغط الذي تفرضه هده الأخيرة على الحظيرة السكنية.

أظهرت هده الدراسة عوامل التغير الاجتماعي و الهيكلي للأسرة الجزائرية و مدى ارتباطها بالمحيط الحضري و السكن العصري، و دلك من خلال التحليل النظري و المنهجي لموضوع البحث و استعراض نتائج الدراسة الميدانية و التي شملت جزء من المجتمع الجزائري.

يتغير المجتمع المحلي بتغير هيكله و أنساقه الإجتماعية فلطالما ارتبط بالمحيط الحضري من خلال تفاعلاته و علاقاته الاجتماعية، حيث يلعب النسيج العمراني دورا هاما في الحياة الاجتماعية و يظهر دلك جليا من خلال سلوكيات الأفراد و علاقاتهم الأسرية، و من هنا نفهم أن تغير السلوك الفردي و الأسري و ظهور أنماط حياة جديدة هو محاولة التأقلم مع الأوضاع الاجتماعية و السكنية، الشيء الذي أكدته الدراسة الميدانية، و يكمل دلك في التفكك الأسري و ظهور بنيات أسرية جديدة "أسر نووية" تتكون من الآباء و الأبناء، حيث تطرقنا في الجزء الأول من الدراسة الميدانية إلى دراسة المستوى التعليمي للآباء و الأبناء و من خلال النتائج المحصل عليها تبين أن المستوى الدراسي للآباء عرف تحسنا بمعنى أصبح التعليم و العمل من الأولويات لدى الشباب نساءا كانوا أو رجالا قبل الزواج و تكوين أسرة حيث يظهر دلك واضحا من خلال سن الزواج لدى النساء حيث عرف هدا الأخير تراجعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى دلك تقلص حجم الأسرة و تغير بنيتها بسبب تراجع الرغبة في الإنجاب و يرجع دلك إلى تغير الظروف المعيشية و الاجتماعية خاصة تقلص المساحة السكنية و تغير شكلها.

فقد أثبتت الدراسة الميدانية مدى علاقة البنية الأسرية بالمجال السكني و المحيط الحضري حيث يعتبر هدا الأخير عاملا مهما في تحديد سلوكيات الأفراد، و كذلك تتأثر أنماط الحياة لدى الأفراد و الأسر بالمساحة السكنية و شكل البنايات، فإنعدام الخيارات بخصوص مكان الإقامة و نوع البناية خاصة للفئات الاجتماعية ذات المستوى المعيشي و الدخل الفردي المتوسط و المنخفض و كذلك الإعتماد على نوع واحد من المساكن "شقة" في التوسعات الحضرية و التنمية السكنية بدون مراعاة الحجم الأسري و الخصوصية الحياتية لكل فرد من الأسرة جعلت أوضاعهم الحياتية و الاجتماعية معقدة.

بالإضافة إلى دلك دراسة الملفات السكنية على أساس طلبات و ليس على أساس احتياجات أسرية و اجتماعية ضرورية و أولية للتنشئة الأسرية و التنمية الإجتماعية زاد من معاناة المجتمع المحلي و تعقد العلاقات الأسرية و الإجتماعية.

و عليه أصبح من الضروري مراعاة المكونات الاجتماعية و الثقافية و كذلك التغيرات المستمرة على مستوى الأنماط الحياتية و السلوكيات الفردية و الاجتماعية لدى الأفراد و الأسر في السياسات السكنية، في الواقع دمج الحتميات الاجتماعية و الأسرية ضمن استراتيجيات التنمية الحضرية و التهيئة العمرانية على ضوء تكييف المساحة السكنية مع أنماط الحياة الأسرية و الاجتماعية أصبح من الضروريات من أجل جودة حياة أفضل و لضمان مستقبل أفضل للأجيال الشابة.

ملخص

شهدت الأسرة الجزائرية تحولات اجتماعية وعائلية، يبدوا أن السكن الحضري هو العامل الرئيسي في هذا التغيير، الشيء الذي أدى إلى تفكك الأسر الممتدة. شمل هدا التغير تحولات بنيوية وثقافية للأسرة الجزائرية و دلك بسبب عدة عوامل التي أثرت على محدداتها الكمية والنوعية و التي أثرت على مستوى بنيتها ونمط تكاثرها وكذلك على أسلوب حياتها.

جاء تفكك الأسرة الجزائرية نتيجة للعديد من التغيرات الاجتماعية والديموغرافية والثقافية ، وقد أثرت التغيرات الاجتماعية بشكل أساسي على أنماط الحياة و خاصة على العلاقات الاجتماعية والأدوار الاجتماعية. ترتبط هذه التغيرات بظاهرة التحضر،العولمة، الفردانية والتصنيع. كانت هذه التحولات القوة الدافعة وراء تفكك الأسرة الجزائرية، والانتقال من الأسرة الأبوية الممتدة إلى الأسرة النووية المكونة من الزوجين وأطفالهما.

كان لبرنامج تنظيم الأسرة والبرنامج الوطني للسيطرة على النمو السكاني الذي تم تطبيقه خلال السنوات الثمانينيات والتسعينيات تأثير على معدل الخصوبة الكلي، حيث شهد هذا الأخير انخفاضًا، وكذلك عرف معدل تمدرس الإناث ارتفاعا، في الواقع نلاحظ أن حجم الأسر عرف تقلصا و لكن ارتفع عددها بسبب ارتفاع عدد الأسر النووية.

فخلال مرحلة العشرية الدموية تنقل مليون فرد من مناطق سكناهم الأصلي، تظل ظاهرة التحضر وتغيير مكان الإقامة وكذلك المجال السكني من العوامل الرئيسية للتغيرات الاجتماعية والتحولات الأسرية. يهدف هذا العمل إلى وصف معايير التغيرات الأسرية إنطلاقا من دراسة تأثير المجال السكني الحديث على أنماط الحياة الأسرية.

الكلمات المفتاحية

سكن، أسرة، نمط حياة، تحضر، تحول اجتماعي.

Résumé

La famille algérienne a subi des transformations sociales et familiales. L'habitat urbain semble être le principal facteur de cette mutation ayant pour effet l'éclatement des familles élargies.

Des transformations familiales avaient concernés essentiellement des transformations structurelles et culturelles à cause de plusieurs facteurs qui avaient influencé la famille Algérienne, sa structure et son mode de procréation ainsi que son mode de vie.

L'éclatement de la famille Algérienne est le résultat de plusieurs mutations sociodémographiques et culturelles, les mutations sociales avaient influencé essentiellement les modes de vie et surtout sur les relations sociales et les rôles sociaux. Ces mutations sont liées au phénomène de l'urbanisation, de la mondialisation, de l'individualisme et de l'industrialisation. Ces transformations étaient le moteur de l'éclatement de la famille algérienne passant de la famille élargie patriarcale à la famille nucléaire composée par le couple marié et leurs enfants.

Le programme de la planification familiale et le programme national de maîtrise de la croissance démographique qui étaient appliquées pendant les années 80 et 90 avaient un impact sur l'indice synthétique de la fécondité, ce dernier a connu une baisse, ainsi le taux de la scolarisation féminine a connu une croissance, effectivement la taille des familles avait rétréci par contre leur nombre avait évolué à cause de la croissance du nombre des familles nucléaires.

Pendant la période de la décennie noire, le déplacement de la population de leurs milieux d'origine vers d'autres milieux a atteint un million d'individu ,le phénomène d'urbanisation et le changement de milieu de résidence ainsi que l'espace de l'habitat restent les facteurs majeurs de mutations sociales et de transformations familiales. Ce travail se propose de décrire les paramètres des mutations familiales à

partir de l’étude de l’impact de l’espace de l’habitat moderne sur les modes de vies familiaux.

Mot clés

habitat, famille, mode de vie, urbanisation, mutation sociale.

Summary:

The Algerian family has undergone social and family transformations. Urban housing seems to be the main factor in this change, resulting in the breakdown of extended families.

Family transformations had mainly concerned structural and cultural transformations because of several quantitative and qualitative parameters which had influenced the Algerian family, its structure and its mode of procreation as well as its way of life.

The break-up of the Algerian family is the result of several socio-demographic and cultural changes, social changes had mainly influenced lifestyles, social relations and social roles. These changes are linked to the phenomenon of urbanization, globalization, individualism and industrialization. These transformations were the driving force behind the breakup of the Algerian family, moving from the patriarchal extended family to the nuclear family made up of the married couple and their children.

The family planning program and the national program to control population growth that were applied during the 1980s and 1990s had an impact on the total fertility rate, the latter experienced a decline, as well as the school enrollment rate. female has experienced a growth, indeed the size of families had shrunk on the other hand their numbers had evolved because of the growth in the number of nuclear families.

The period of terrorist the mobility of population is reach one million towards urban region, the phenomenon of urbanization and the change of place of residence as well as the space of housing remain major factors for social changes and family transformations. This work aims to describe the parameters of family changes from the study of the impact of modern housing space on family lifestyles.

Keywords

habitat, family, way of life, urbanization, social mutation.

قائمة المصادر و المراجع:

قائمة الكتب باللغة العربية:

- ا. قيرة، 2004، "علم الاجتماع الحضري و نظرياته"، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، ص 16.

- أ.كمال و ك. حبيب، 1985، "علم الاجتماع الحضري-دراسة بنائية و ظيفية للمجتمع الحضري، دار الجيل للطباعة، القاهرة، ص 76.

- أدم، 2011، "المدينة و أنماط الحياة، دراسة في علم الاجتماع الحضري"، بيروت- لبنان.

- ابن المنظور، دون تاريخ، "لسان العرب"، بيروت دار صادر، المجلد ثالث عشر ص 212.

- احسان محمد الحسن، 1981، العائلة و القرابة و الزواج، دار الطليعة، بيروت- لبنان، ص 11-12.

- عبد الحميد الخطيب، 2002، نظرة في علم الاجتماع المعاصر، مطبعة النيل، القاهرة مصر، ص 258.

- خليل احمد خليل، 1984، المفاهيم الأساسية لعلم الاجتماع، دار الحداثة، مصر، ص 60.

- فرج محمد سعيد، 1980، البناء الاجتماعي و الشخصية، الهيئة العامة للكتاب، الاسكندرية.

ف. أنجلز، 1884،"أصل العائلة، الملكية الخاصة و الدولة"، ترجمة إ. شاهين، طبع في الإتحاد السوفييتي- موسكو.

- محمد حسن، 1981، الأسرة و مشكلاتها، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، ص 2.

- ع. احمد السيد، 2005، "المجتمع الحضري في القاهرة"، رسالة دكتوراه منشورة، مجلة الأبحاث و الدراسات السوسيولوجية، جامعة عين شمس، مصر، ص 75.

- م. حافظ،1987|، "النمو الحضري في المجتمع الحضري"- دراسة بنائية تاريخية، دار سعيد رأفت، القاهرة، ص 29.

- السيد عبد العاطي السيد، 1984، "علم الاجتماع الحضري- مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 13

- ع. شوقي، 1981، "مجتمع المدينة- علم الاجتماع الحضري"، دار النهضة العربية للطباعة و النشر بيروت.

- ق. اسماعيل، 2004، "علم الاجتماع الحضري و نظرياته"، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة.

- م. الجوهري، 1979، "ظاهرة التحضر بين الادانة و التمجيد"، الطبعة الثالثة، دراسات في علم الاجتماع الريفي و الحضري، دار الكاتدار الكتاب و التوزيع.

- م. حسن، 1981، "الاسرة و مشكلاتها"، دار النهضةالعربية للطباعة و النشر، بيروت- لبنان.

- م. بوتفنوشت، 1984، "العائلة الجزائرية، التطور و الخصائص، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- ع. حميدي باشا، ل. رزوقي، 2010، "المنازعات العقارية"، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر.

قائمة الكتب باللغة الفرنسية:

- ADEPOJU. A, 1999, « La famille Africaine ; Politiques Démographiques et développement » ; éditions KARTHALA, Paris.
- A. Tocquville, 2003, « Sur l'Algérie », Ed flammarion, p49.
- BELBACHIR.AK, 2010, « Etude de l'évolution urbaine de la ville d'Oran à l'aide des techniques spatiales », Faculté d'architecture et de génie civil, Algérie.
- BENDRAOUA. F et BEDIDI.A et CERVELLE. B, 2011, « DYNAMIQUE SPATIO-TEMPORELLE DE L'AGGLOMÉRATION ORANAISE », PAR TÉLÉDÉTECTION ET SIG. Par. CFC (N°209 - septembre 2011), Algérie.
-BOUTEFNOUCHET.M, 1980, « La famille algérienne, évolution et caractéristiques récentes », société nationale d'édition et de diffusion, Alger.
- BREESE. G, 1969, « Urbanisation et tradition », les éditions internationales, Paris.

- CHAMPAULT. D, 1969, « Une oasis du Sahara nord-occidental TABELBALA », édition du centre national de la recherche scientifique, Paris VIIe, Page 48.

- M. CHOMBART DE LAWE, P. CHOMBART DE LAWE, L. Couvreur, 1959, « Famille et habitation, sciences humaines et conception de l'habitation, centre national de la recherche scientifique, Paris.

- CLERC. P, 1967, « Grands ensembles banlieues nouvelles », la presse du centre de recherche d'urbanisme.

- CASTELLAN.Y, 1982, « la famille », presse universitaire de France, Paris.

- D'HOUTAUD.A, « Sociologie de la santé: langage et savoirs environnement et éthique », édition l'Harmattan, Paris, 1998.

- ELEB M., 1998, « L'habitation entre vie privée et vie publique », in SEGAUD. M, BONVALLET. C et BRUN. J (dir.), 1998, « Logement et habitat : l'état des savoirs », éd. De la Découvert, Paris.

- GLAESER. E, 2011, « Des villes et des hommes », nouveaux horizons-ISBN, Paris.

- Joseph.L, 1979, « Ecole de chicago, naissance de l'écologie urbaine », 1er édition, Champ urbain.
- Josef Sumpf et Michel Hugues: Dictionnaire de Sociologie, Librairie, Larousse, Paris,1973, P131.
- KOUAOUCI. A, 1992, « Familles, femmes et contraception », CNEAP, Alger.
- LA CHAPELLE. F, 1930, « Esquisse d'une histoire du Sahara occidental. Hespéris », Rabat, pp.35-95, nombreuses réf. Bibl.
-MONCER.R, 1983, « Population et société au Maghreb, Cérès productions », Tunis.
- L. Benevolo, 1993, « La ville dans l'histoire européenne seul », Paris, p 115.
- MOUSSAOUI. A, 2002, « Espace et sacré au Sahara, Ksour et oasis du sud-ouest algérien », CNRS Edition, Paris.
- P. Bourdieu, 2010, « Sociologie de l'Algérie », Ed puf.
- Ramon. B et S. Ali, 1973, « habitat traditionnel et structures familiales en Kabylie », centre de recherches anthropologiques préhistoriques et ethnographiques, Alger.

- ROUISSI. M, 1983, « Population et société au Maghreb », Cérès production, Tunis.

-VINCIENNE.M, 1972, « Du village à la ville », Mouton la Haye, Paris.

دراسات و مقالات:

AIT AMMAR Karim, 2001, « Le financement de la construction de logement en Algérie » , mémoire fin d'étude, école national d'administration ,Alger.

- Conseil National Economique et Social, du 14 au 16 Octobre 1995, « Actes de la quatrième session ordinaire de l'assemblée plénière », CNES, Alger.
- BENALI. R, 2005, « Education familiale en Algérie entre tradition et modernité », Insaniyat, n° 29-30, Algérie.
- LEVY. M. L, 1998, « Politiques familiales en Europe », Population et sociétés, n°340, pp1-4, Paris.
- Programme FNUAP/ CENEAP, 1998, « Structure population, société et environnement », Alger.

-A. LAKJAA, 1988, « introduction-rapport à l'espace résidentiel », acte de la journée d'étude, Algérie.

- Arrêté ministériel du 15 Mars 1998 abrogé et remplacé par l'arrêté ministériel du 15 Novembre 2000, définissant les modalités d'application du décret exécutif N°94/308 du 4 Octobre 1994.

- (ELEB M., « L'habitation entre vie privée et vie publique », in SEGAUD M., BONVALLET C. et BRUN J. (dir.), Logement et habitat : l'état des savoirs, Paris, éd. De la Découvert, 1998.

-المشاريع الكبرى في الجزائر، 2010،" قطاع السكن و العمران"، المركز الوطني لوتائق الصحافة و الإعلام،الجزائر.

- جويدة عميرة، 2005، "انعكاسات النمو الديمغرافي على الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر"، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث و الدراسات الانسانية، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر.

- ل. طلبة، 2010، "الملكية العقارية الخاصة"، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع.صدر: ل. طلبة، 2010، "الملكية العقارية الخاصة"، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع.

- صالح صالحي، 1999، "الاهداف الاساسية لصندوق النقد الدولي و هيكله التنظيمي"، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البحوث و الدراسات الانسانية، ص 124.

تقارير ميدانية و احصاءية:

- Collections statistiques N°66, Démographie : projections de population 1992-2020, ONS, Alger.
- Enquête nationale à indicateur multiple (MICS 3), 2006, « Suivi de la situation des enfants et des femmes », UNICEF, n°41-2009, p 35-48, Alger.
- Enquête par grappes à indicateurs multiples (MICS 4), 2013, « Suivi de la situation des enfants et des femmes », UNICEF, p 125-144, Alger.
- Journal officiel de la République Française, 1973 page 3864, « Circulaire du 21 mars 1973 relative aux formes d'urbanisation dites « grands ensembles » et à la lutte contre la ségrégation sociale par l'habitat », in VAN. W et BRITTON. M, 2007, « La mobilisation des entreprises dans la politique de développement économique des zones urbaines sensibles », éd. CREDOC.

- Office national des statistiques, 1992, « démographie : Projection de la population 1992- 2020 », Annuaire statistique de l'Algérie résultat des recensements de 1966 jusqu'à 2008, n°66, Algérie.
- ONS-Algérie, 1998, « Les migrations internes et inter-communales », RGPH 1998, N°331, Algérie.
- (OPGI) ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية وهران-

بحوث و أطروحات:

- م. باشا، 2012، "اشكالية العمارة و الممارسات، دراسة ميدانية لثنائية العمارة و الممارسة الحضرية بوهران"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، جامعة وهران 2.
- ف. مرحوم، 2015 ، " السكن الجماعي في الجزائر : سكان حي الصباح (وهران) بين الإجتماع و الصراع"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، جامعة وهران 2 .
- Djounid Hadjidj, 2001, « Urbanisation et appropriation de l'espace, le cas de la ville d'Oran », Thèse de doctorat d'Etat en sociologie, Université d'Oran2.

- F. MAHNANE, 2010, « La perception du bien être santé dans l'espace habité, le cas de la cité 595 logements sociaux de Sid El Bachir (Oran) », Thèse de magistère, Université d'Oran 2.
- M. SOUIAH, 2015, « Espaces périphériques : Urbanité et lien social, Approche anthropologique de : Ain El-Beida, Sid El-Bachir et El-Amel – quartiers oranais, Thèse de doctorat en sociologie, Université d'Oran 2.

فهرس الجداول

جدول رقم 1: عدد سكان مدينة وهران

جدول رقم 2: توزيع الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة حسب نوع الملكية

جدول رقم 3: عدد سكان المجمع الحضري لوهران

جدول رقم 4: توزيع برنامج بناء 55000 مسكن في اطار البيع بالإيجار

جدول رقم 5: شروط المساعدة للبنك الوطني للسكن

جدول رقم 6: عدد السكنات المنجزة

جدول رقم 7 : توزيع السكنات حسب الوكالات العقارية

جدول رقم 8: توزيع السكنات المنجزة حسب الدوائر و البلديات

جدول رقم 9 : الراتب الشهري للآباء

جدول رقم 10 : سن الزواج لدى الأم

جدول رقم 11: عدد الأطفال

جدول رقم 12 : المستوى الدراسي للأطفال

جدول رقم 13: أسباب التنقل السكني

جدول رقم 14: نوع السكن السابق

جدول رقم 15: إعادة تهيئة المجال السكني

جدول رقم 16: التجمعات الأسرية على مستوى نفس الإقامة السكنية

جدول رقم 17: معايير اختيار مكان الإقامة

جدول رقم 18: أنماط التواصل الأسري.

الملاحق

دليل المقابلة

1 / معلومات حول أفراد الأسرة:

- سن رب الأسرة

- وظيفة رب الأسرة

- عدد الأبناء

- الحالة المدنية لكل ابن

2 / أسئلة حول الأوضاع السكنية:

كيف تصف أوضاعك السكنية الحالية؟

كيف يتقاسم أفراد الأسرة المجال السكني؟ صف دلك؟

هل يعاني أفراد الأسرة من مشاكل بسبب الظروف السكنية؟ إدا نعم وضح دلك؟

هل قمت بإعادة تهيئة المجال السكني و إعادة تقسيمه؟ إدا نعم لمادا؟ وكيف تم إعادة تقسيمه؟

كيف تصف علاقاتك مع الجيران؟

هل هناك صراعات و مشاكل مع الجيران؟ ادا نعم ما هي هده المشاكل و لمادا؟

جامعة وهران 2
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

استمارة معلومات حول التحولات الاجتماعية و السكنية

- دراسة حالة في مدينة وهران-

هده الاستمارة موجهة للأسر المقيمة في مدينة وهران، المعلومات المحصل عليها من خلال هده الاستمارة تستعمل لأغراض علمية فقط.

نرجو ملأ هده الاستمارة بعناية.

و شكرا على ثقتكم و مساعدتكم.

2017-2018

الأسئلة

رب الأسرة

رب الأسرة هو المسؤول على كل أفراد أسرته من حيث الرعاية الإجتماعية و تلبية حاجياتهم

1 . الجنس : أنثى □ دكر □

2. السن: .....

3 . مكان الميلاد: .....

4 . الحالة المدنية: عازب □ متزوج (ة) □ مطلق (ة) □ أرمل (ة) □ (ة)

5 . العلاقة الأسرية:

□ الأم □ الأخت □ الأخ □ الجد □ الجدة □ أخرى □ الأب

6. المستوى الدراسي :

ابتدائي □ متوسط □ ثانوي □ جامعي □ بدون مستوى □

7. المهنة:

اطار سامي □ اطار□ عون اداري □ تاجر □ حرفي □ عون أمن □ متقاعد □ بدون عمل □ أخرى□

8. إدا كانت المهنة أخرى فما هي؟ .....

9. مبلغ الأجر الشهري: .....

الأب

1 . هل الأب حي؟ نعم □ لا □

2 . سن الأب

: **3 . مكان الميلاد:.....**

4. الحالة المدنية: .....

5 . عدد الزوجات: .....

6 . سن الزواج: .....

7. المستوى الدراسي:

ابتدائي□ متوسط □ ثانوي □ جامعي □ بدون مستوى □

8 . المهنة :

اطار سامي□ اطار□ عون اداري □ تاجر □ حرفي □ عون أمن □ متقاعد □ بدون عمل □ أخرى□

. إدا كانت المهنة أخرى فما هي؟ .....

9. مبلغ الأجر الشهري: .....

الأم

1 . هل الأم حية؟ نعم □ لا □

2 . السن الأم: .....

3 . مكان الميلاد : .....

4 . الحالة المدنية: .....

5 . سن الزواج: .....

6 . المستوى الدراسي:

ابتدائي□ متوسط □ ثانوي □ جامعي □ بدون مستوى □

7 . المهنة :

اطار سامي□ اطار□ عون اداري □ تاجر □ حرفي □ عون أمن □ متقاعد □ بدون عمل □ أخرى□

. إدا كانت المهنة أخرى فما هي؟ .....

9. مبلغ الأجر الشهري: .....

10 . هل تستعملي وسائل منع الحمل؟ نعم □ لا □

الأبناء

1 . عدد الأبناء: .....
2 . هل كل الأبناء أحياء؟ نعم □ لا □
3 . ادا لا، ما هو عدد الأبناء المتوفون؟ .....
4 . **المستوى الدراسي:**
ابتدائي□ متوسط □ ثانوي □ جامعي □ بدون مستوى □
5 . هل هناك أبناء يعملون؟ نعم □ لا □
6 . ادا نعم أذكر المهنة :
اطار سامي □ اطار□ عون اداري □ تاجر □ حرفي □ عون أمن □ متقاعد □ بدون عمل □ أخرى□
7 . **إدا كانت المهنة أخرى فما هي؟ .....**
8 . هل كل الأبناء يعيشون مع أبائهم؟ نعم□ لا □
ادا لا، ما هو عدد الأبناء الدين لا يعيشون مع أبائهم؟ .....
9 . لمادا الابناء لا يعيشون مع ابائهم؟
- مشاكل أسرية □
- زواج □
- دراسة□
- رغبة شخصية □
- الهجرة الى الخارج □
- أخرى □

10 . هل هناك ابناء متزوجون يعيشون مع أبائهم؟ نعم □ لا□
ادا نعم ، كم عددهم؟ .....

السكن

11 . نوع السكن:
سكن عمومي ايجاري□
سكن ترقوي مدعم □
سكن عمومي ترقوي □

12 . نوع الملكية للسكن:
ملكية خاصة □
مستأجر □

13 . عدد الغرف: .....
14 . كم من مرة قمتم بتغيير السكن؟ .....
15 . ادا قمتم بتغيير المنزل عدة مرات لمادا؟
- مشاكل أسرية□
- أزمة سكن □
- الرغبة في السكن الفردي □

16 . هل يمكنكم وصف السكن السابق؟ نعم □ لا□
ادا نعم، ما هو نوعه؟
- شقة □
- فيلا □
- سكن للوالدين □
- سكن مع الجيران□
- سكن فوضوي□
- آخر □

17 . هل قمتم بتغيير و اعادة تهيئة المجال السكني؟ نعم □ لا□
ادا نعم، لمادا؟
- لتوسعة المكان □
- تغيير بعض زوايا المنزل و استغلالها لأغراض أخرى □

الإقامة

18 . ما هو مكان إقامتكم السابق؟ .....

19 . في حالة مكان الإقامة السابق خارج مدينة وهران، ما هي أسباب اللجوء إلى مدينة وهران و الإقامة فيها؟

البحث عن عمل□
هجرة أسرية□
التحسين من المستوى المعيشي □
تحويل في العمل□
دراسة□
البحث عن حياة أفضل□
أخرى□
غير مصرح به□

20 . هل هناك فرد من الأسرة يسكن معكم في نفس العمارة أو في نفس الإقامة ؟

نعم □ **لا** □

إدا نعم، ما هو الرابط الأسري؟

أباء□
إخوة و أخوات□
عمات و خالات □
إخوة الزوج و أخوات الزوجة □
أجداد و جدات□
أبناء□
غير مصرح به□

21 . هل هناك أفراد من أسرتكم يسكنون في نفس المدينة؟

نعم□ لا□

22 . إدا نعم، ما هو الرابط الأسري؟

أباء□
إخوة و أخوات□
عمات و خالات □
إخوة الزوج و أخوات الزوجة □
أجداد و جدات□
أبناء□
غير مصرح به□

23 . هل تفضلون الإقامة بالقرب من :

أسرتكم□
جار طيب□
إقامة ملائمة لمستواكم الإجتماعي □
مكان العمل □

24 . إدا أتيحت لكم الفرصة في اختيار مكان السكن، هل تفضلون السكن في:

منطقة جبلية □
مدينة كبيرة□
مدينة متوسطة□
مدينة صغيرة□
قرية□

25 . متى تزورون منطقتكم الأصلية؟

العطل□
احتفالات دينية□
زواج□

وفاة□
أخرى□

26 . هل أفراد أسرتكم تتكون من :

الأب□
الأم□
الأطفال□
الجدة □
الجد□
الأعمام و العمات □
أولاد العم□
أخرى□

27 . هل تفضلون زيارة أقاربكم أو الإتصال بهم عبر الهاتف و عبر المواقع التواصل الإجتماعي؟

زيارتهم□
الإتصال بهم عبر الهاتف□
الإتصال بهم عير مواقع التواصل الإجتماعي□

28 . هل ترون أن هناك اختلاف في أسلوب تربية أبنائكم مقارنة بأسلوب التربية التقليدية التي تلقيتموها لما كنتم في سنهم؟

نعم □ لا□

29 . هل مازلتم تحافظون على عادات و تقاليد منطقتكم الأصلية؟

نعم□
لا□
أحيانا□

30 . هل تريدون نقل عاداتكم و تقاليدكم لأبنائكم و لمادا؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....